



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

عَنْ عَبْدِ النَّحْوِيِّ

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

وَعَنَاءٌ خَلْفَ قَلْبٍ

اعراف

اللہ سزا دے گا۔ اے محمد بن علیؑ



٢١٩٨٥-٥١٤٠٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستعديه ونستغفره ، ونعوذ
بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن
يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا اله الا الله ، وحده لا شريك له ،
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن
سار على نهجه بإحسان إلى يوم الدين .

موضوع البحث :

موضوع البحث هو * أساليب المدح والذم عند النحويين * ،
ويُقصد بها الأساليب الدالة على المدح والذم عن طريق القياس ، أما
الأساليب السماعية المحضة فلا تدخل تحت دائرة البحث .
وقد اقتضت خطة البحث أن يقع في ثلاثة فصول ، مسبوقة بمقدمة
ومتلوة بخاتمة . وقد خُصص الفصل الأول منها لدراسة الصيغتين : نعم
وبئس ، والثاني للصيغتين : حبذا ولا حبذا ، كما خُصص الفصل الثالث
لدراسة الصيغ : فَعُلَّ وحبَّ وسا* . أما الخاتمة فقد تضمنت تلخيصا
لمعالم البحث الكبرى .

هدف البحث :

يهدف البحث من دراسة هذه الأساليب إلى الكشف عن آراء النحاة
فيما يختص بأساليب المدح والذم ، وإلى بيان وجوه الخلاف بينهم على
اختلاف مدارسهم في تلك الأساليب ، ثم تأييد الراجح منها .

الدافع للبحث :

الدافع للبحث ، هو وضع مؤلف شامل يجمع بين دفتيه كل ما يتصل بهذه الأساليب من آراء وأقوال يُفني الباحث عن الرجوع إلى كثير من الكتب النحوية ، مما يوفر الجهد والزمن . وما شجعني على ذلك أنني وجدت رسائل كثيرة تناولت عدّة أبواب ، نحوية وصرفية في مختلف الجامعات العربية . ومنها على سبيل المثال . . . ما يأتي :

- أساليب النفي في اللغة العربية : (ماجستير) لعبد الهادي إبراهيم ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٤١ م ، برقم ٢٤٢ (١) .
النواسخ في كتاب سيبويه : (ماجستير) لحسام سميد النسيبي ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٧ م ، برقم ٥٠٩٦ (٢) .
أساليب القسم في اللغة العربية : (ماجستير) لكاسم فتحي الراوي ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، برقم ٢٦٧ (٣) .
اسم الفاعل بين الاسمية والفعليّة : (ماجستير) لفاضل مصطفى السّاقى ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٨ م ، برقم ٤٩٧٩ (٤) .

-
- (١) دليل الرسائل العربية ٢٩/١ ، جامعة الكويت ١٩٧٢ م .
(٢) الدليل الببليوغرافي للرسائل الجامعية في مصر ١٣١٤/١ ، الأهرام مركز التنظيم والميكرو فيلم ، القاهرة ١٩٧٦ م .
(٣) مشروع الرسائل الجامعية ص ٣٠ ، إعداد د . سليمان العايد - مخطوط بالمكتبة المركزية - جامعة أم القرى .
(٤) الدليل الببليوغرافي ١٢٩٧/١

- الظروف في اللغة العربية : (ماجستير) لموسى بناي العلي ،
كلية دارالعلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ م ، برقم ٥٠٤١ (١) .
- العدد في اللغة العربية : (ماجستير) لمصطفى النحاس ، كلية
دارالعلوم جامعة القاهرة ، ١٩٧١ م ، برقم ٥٠٤٢ (٢) .
- أفعال التفضيل : (تخصص) للسيد بن الشيمي السيد ، كلية
اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٢٢ م ، برقم ٤٨٧٢ (٣) .
- رسالة في التعجب : (تخصص) لبراهيم حسن قنديل ، كلية
اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٢٣ م ، برقم ٤٨٦١ (٤) .
- مذكرة في حروف الجر ومتعلقاتها : (دكتوراه) لعلي خطاب نصر ،
كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، برقم ٥٠٣٨ (٥) .
- الاستفهام في اللغة العربية : (ماجستير) لمحمد أحمد أبو الفرج ،
كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٥٣ م ، برقم ٤٩٧٨ (٦) .

منهج البحث :

لقد سلكت في دراستي المنهج التالي :

- أولاً : أضع عنواناً يحدد المسألة المراد دراستها .
ثانياً : أعرض آراء النحاة المتعددة فيها عرضاً مركزاً .

(١) الدليل الببليوغرافي ص ١٢٠٦ .

(٢) المصدر السابق ص ١٣٠٧ .

(٣) المصدر السابق ص ١٢٧٩ .

(٤) المصدر السابق ص ١٢٧٧ .

(٥) المصدر السابق ص ١٣٠٦ .

(٦) المصدر السابق ص ١٢٩٦ .

ثالثا : أفصل هذه الآراء تحت عنوان (التوضيح) ، فأورد أقوال النحاة وأدلتهم عليها واعتراضاتهم ، محاولا بذلك استقصاء أهم ما قيل في المسألة من جميع زواياها . وقد راعيت في هذا العرض الفصل التسلسلي الزمني للنحاة الأسبق منهم فالأسبق ما أمكنني ذلك ، بقطع النظر عن مدارسهم النحوية ، إلا إذا انحصرت المسألة في رأيين بصرى وكوفي ، عندها لا أجد مندوحة من دراستهما على ذلك النحو ، وذلك كما حدث في مسألة خلافهم على التسمية والفعلية في نعم وبئس .

رابعا : أرجح ما أراه راجحا في نظري من أقوال النحاة ، وذلك تحت عنوان (الترجيح) ، واذكر الأسباب المرجحة لذلك القول ، وهذا يختص بالمسائل الخلافية التي تحتاج إلى ترجيح ، أما تلك التي لم يرد فيها خلاف عنهم فقد تم بحثها دون ترجيح .

*

وبعد . . فلست أزعج أني بلفت في هذا العمل مرتبة الكمال ، وما أبري نفسي من الزلل والخطأ ، وخسبي أني بذلت ما في وسعي ، فإن أصبت فمن توفيق الله ، وإن كان غير ذلك فمن نفسي . والله أسأل أن يجعل هذا العمل المتواضع خالصا لوجهه الكريم ، وأن يوفقني إلى مرضاته ، إنه سميع قريب مجيب الدعوات . والحمد لله رب العالمين .

الفصل الأول

الصيغتان "نعم" و"بئس"

توطئة .

المبحث الأول : الفعلان ، نعم و بئس .

المبحث الثاني : الفاعل .

المبحث الثالث : المخصوص بالمدح والذم .

الفصل الأول

الصيغتان (نِعم ، وبئس)

توطئة : (استعمالتهما - دلالتهما على المدح والذم) .

استعمالتهما للمدح والذم :

هاتان الصيغتان أشهر ما ورد من أساليب المدح والذم في كلام العرب ، فقد استعملوا (نعم) للمدح العام . (وبئس) للذم العام :

ومثال استعمال (نِعم) للمدح ، قوله تعالى :

" ونعم أجرُ العاملين " (١) ، وقوله :

" ونعم الوكيل " (٢) ، وقوله :

" ولنعم دارُ المتقين " (٣) ، وقوله :

" نعم العبد " (٤) .

-
- (١) الآية ١٣٦ : آل عمران .
(٢) الآية ١٧٣ : آل عمران .
(٣) الآية ٣٠ : النحل .
(٤) الآية ٣٠ : سورة (ص) .

ومثال استعمالها للمدح في كلام العرب : قوله :

فنعم ابنُ اختِ القومِ غيرُ مكذِّبٍ

زهيرٌ حساماً مُفَرَّناً من حَمَائِلِ (١)

وقول الآخر :

نعم امرأٌ هَرَمٌ لم تُفَرِّنا نائِسَةً

إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا (٢)

ومن استعمال (بئس) للذم ، قوله تعالى :

" وبئس المصيرُ " (٣) وقوله :

" وبئس شوى الظالمين " (٤) .

(١) أوضح المسالك لابن هشام ٢٧٢/٣ ، البيت لأبي طالب عم

النبي صلى الله عليه وسلم من كلمة يمدح فيها الرسول ويماتب

قريشا على ما كان منها ، انظر شرح الأشموني ٣١/٢ والهمع

للسيوطي ٨٥/٢ والدّرر اللوامع للشنقيطي ١٠٩/٢ .

(٢) أوضح المسالك ٢٧٢/٣ ، نسب البيت لزهير بن أبي سلمى في مدح

هرم بن سنان من البسيط . ومعنى (تفر) تنزل ، والنائبة :

الحادثة من حوادث الدهر والمرتع : الخائف ، ووزرا : ملجأ

وممين . انظر شرح الأشموني ٣٥/٢ . وشرح التصريح على

التوضيح لخالد الزهري ٩٥/٢ . (٤) آية ١٥١ : آل عمران .

(٣) الآية ١٢٦ : البقرة .

ومن استعمالها في كلام العرب ، قول الشاعر :

تقول عروسي وهي لي في عَوْصَرَةٍ

بئس امرأةً وانني بئس المَصْرَّةُ (١)

وكذلك قول الآخر :

والتفليبيون بئس الفحلُ فحلُّهم

فحلاً وأصمُّ زلاً مُطِيقُ (٢)

دلالة (نعم) على المدح ، و (بئس) على الذم :

أصل " (نِعَم) هو : (نِعِمَ) بفتح الـأول وكسر الثاني ، وهو

فعل ماضٍ ، يقال : نَعِمَ زيدٌ بكذا ، يَنْعَمُ به فهو نَعِمٌ ، وهو إغفار

بأنه في نعمة ، قال في اللسان : " نِعِمَ فلانٌ إذا أصاب نعمة " (٣).

والنَّعْمَةُ في اللغة تمنى : " الخفض والدعة والمال ، وهو ضدُّ البأساء

والبوء س " (٤).

(١) عدّة السالك بحاشية أوضح السالك ٢٧٦/٣ وانظر شرح ابن عقيل على

الألفية ١٦١/٢ .

(٢) الهمع ٨٦/٢ ، والبيت لجبرير في هجاء الأخطل التفليبيّ والزلاء :

الخفيفة الإلية . انظر الديوان ص ٣١٣ والدرر اللوامع ١١٢/٢

وشرح الشواهد للمعيني بحاشية الاشموني ٣٨/٢ .

(٣) اللسان ، مادة (بـء س) . انظر حاشية السجاعي على ابن عقيل ص ٢٣٦

وحاشية الصبان على الاشموني ٢٦/٣ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٧٢/٤

(٤) اللسان مادة (نعم) .

والأصل في (بئس) أيضا هو (بئس) بفتح فكسر، فعمل
ماض، يقال: بئس يئس فهو بئس، وورد في اللسان قوله:
"بئس فلان إذا أصاب بؤسا" (١)، والبؤس ضد النعمة.

هذا هو الأصل في الاستعمال عند العرب، ثم لما
أرادت العرب إنشاء معنى للمدح والبالغة فيه، استعملوا له
لفظ (نعم) ، كما أنهم لما أرادوا إنشاء معنى للذم مع البالغة
فيه استعملوا له لفظ (بئس). وذلك لوجود علاقة بين النعمة
والمدح، وبين البؤس والذم، فالذي يصيب النعمة يكون موضع
مدح الناس كما أن الذي يصيب البؤس يكون موضع الذم عندهم
في الغالب. قال سيبويه: "وأصل (نعم) و (بئس) ، نعم
وبئس، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح. ولا
يكون منهما فصل لغير هذا" (٢).

(١) اللسان مادة (بئس) ، انظر حاشية الخصري على ابن عقيل

٤٢/٢ .

(٢) الكتاب ٣٠١/١ ط (بولاقي) .

ومّا يدلّ على أن الصّيفتين هنا قد اختصتا في المدح

والذمّ عدّة أمور منها :

أ - جمودهما بعد أن كانتا متصرفتين ، حيث صنع النّحاة مجيء المضارع أو الأمر أو اسم الفاعل والمفعول منهما وغير ذلك من المشتقات . يقول ابن عقيل : * لا يتصرفان ، فلا يكونان بغير صيغة الماضي للزومهما إنشاء المدح والذمّ على سبيل المبالغة ، فلزمت (نعم) المدح ، وكانت قبل ذلك للدلالة على إصابة نعمة . . . ولزمت (بثس) الذمّ وكانت لإصابة بؤس . . . فلما خرجتا عن أصلهما إلى غيره لم يتصرف فيهما * (١) .

ب - ومنها اشتراط أن يكون فاعلهما جنسا ، بعد أن كان يرتفع بهما أي اسم ، قال الزجاج : * بثس ونعم هما حرفان لا يعملان في اسم علم ، إنّما يعملان في اسم مشكور دالّ على جنس ، وإنما كانتا كذلك ، لأنّ (نعم) مستوفية لجميع المدح ، و (بثس) مستوفية لجميع

(١) المساعد على تسهيل القوائد لابن عقيل ، لوحة (١٢٦) م .
مصور .

الذم ، فإذا قلت : بئس الرجل ، دللت على أنه قد استوفى
الذم الذي يكون في سائر جنسه (١) وسوف نفصل الحديث
عن هذا في بحث الفاعل إن شاء الله ،

وبعد ، فإن الحديث هنا عن (نعم وبئس) إنما هو خاص
بالاستعمال الثاني ، أي في حالة استعمالهما أسلوبين للمدح والذم ،
لا على أنهما فعلا ماضيان يراد بهما مجرد الإخبار .

أجزاء الصيغتين (نعم وبئس) :

لا بد من توفر ثلاثة عناصر في كل من نعم وبئس ، لكي يؤديا
معني المدح والذم وإنشائهما ، فنحن عندما نقول في المدح :
(نِعَمَ الخليفة أبو بكر) ، وفي الذم (بئس المدو أبو لهب) ،
نلاحظ أن كلا من الصيغتين تتألف مما يلي :

أولا : الفعل (نِعَمَ) أو (بئس) ، وهو الأصل في إنشاء
المعنى المراد مدحا أو ذما وعليه تُبنى بقية الأجزاء وإليه
ينسب العمل .

(١) اللسان مادة (بئس) .

ثانياً : الفاعل ، وهو الاسم المرفوع التالي للفعل ، ويرتفع
بالفعل قبله وهو في الجملة الأولى لفظ (الخليفة)
وفي الثانية لفظ (العدو) ، ووظيفة الفاعل في
الصفة ، هي تعيين المعنى أو الصفة التي استحق بها
المدح / والمدحوم الذم . فالخليفة مثلاً هي موطن
المدح في الجملة الأولى ، والعداوة هي موطن الذم
في الثانية . وللنحاة في الفاعل هنا شرط ، وهو أن
يكون نكرة ، مرفقة بأل ، المفيدة لاستفراق الجنس ،
ليناسب المسمية الكائنة في نعم وبئس . وسيأتي الحديث
عن هذا مفصلاً في بحث الفاعل (١) .

ثالثاً : المخصوص بالمدح أو الذم ، وهو الاسم الذي قصد
بالمدح أو الذم ، ويقع بعد الفاعل مرفوعاً على أكثر من وجه
كما سيأتي (٢) . والمخصوص بالمدح في الأولى هو (أبو بكر) ،
والمخصوص بالذم في الثانية ، هو (أبو لهب) .

(١) انظر ص (٧٤) من هذا البحث .

(٢) انظر ص (١٩٥) من هذا البحث .

وسوف نتحدث فيما يلي عن كلّ عنصر من هذه العناصر الثلاثة ،

وعنّا قاله النّحاة فيها من أقسوال ، وعنّا قرّروا لها من
أحكام .

*

المبحث الأول

الفصلان (نعم وبئس)

مسألة: اللغات فيها : (١)

أجاز النحاة في نعم وبئس أربع لغات :

- الأولى : نِعَمَ وَبِئْسَ بفتح الأول وكسر الثاني .
- الثانية : نِعِمَّ وَبِئْسَ بكسر الأول والثاني .
- الثالثة : نَعَمَ وَبِئْسَ بفتح الأول وإسكان الثاني .
- الرابعة : نِعْمَ وَبِئْسَ بكسر الأول وإسكان الثاني .

التوضيح :

تلك اللغات الأربعة جائزة في كلّ فعل أو اسم حلقي المين

ووزنه على (فَعِل) بفتح الأول وكسر الثاني ، قال سيبويه :

" هذا باب الحروف الستة إذا كان واحد منها عينا ، وكانت الفاء قبلها

مفتوحة وكان (فَعِلًا) إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإنّ فيه

(١) أنظر الصحاح للجوهري مادة (نعم) ٢٠٤٢/٥ ، والقاموس

المحيط للفيروزآبادي ١٨٤/٤ .

أربع لغات مطّرد فيه ، فَمِلَ وِفِيلَ وَفَعِلَ وَفِعْلَ إِذَا كَانَ فَمَلَا
أَوْ اسْمًا أَوْ صِفَةً فَهُوَ سَوَاءٌ * (١) .

وأصل تلك اللغات الأربعة فيهما هو (نَعِمَ وَبَيْسَ) ، بفتح
فكسر ، قال سيبويه : " وأصل (نَعِمَ وَبَيْسَ) ، نَعِمَ وَبَيْسَ * (٢) .
وقد وردت (نَعِمَ) على الأصل في قوله تعالى : " فَنَعِمًا هِيَ * (٣) ،
بفتح النون وكسر الميم ، على قراءة ابن عامر وحسرة والكسائي والأعمش
قال القرطبي : " قال أبو عليّ : وأما من قرأ (نَعِمًا) بفتح
النون وكسر الميم فإنما جاء بالكلمة على أصلها * (٤) . وجاءت
أيضاً على اللفظة الأصل في قوله :

(١) الكتاب ٢٥٥/٢ بولاق . وانظر العتضب للمرد ١٤٠/٢ .

والأصول لابن السراج ١٣٠/١ .

(٢) الكتاب ٣٠١/١ . (بولاق)

(٣) الآية ٢٧١ / البقرة .

(٤) تفسير القرطبي ٣٣٤/٣ ، وانظر كتاب التيسير في القراءات السبع
لابي عمرو الذاني ص ٨٤ جمجمة المستشرقين .

(٥) تفسير القرطبي ٣٣٥/٣ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالوية
ص ١٠٢ (دار الشروق) .

فَعْدَاهُ لَهْنِي قِمَسِ عَلَى

مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُوءٍ وَضُرٍّ

مَا أَقَلَّتْ قَدَمِي أَنَّهُمْ

نَعِمُ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْجَرِّ (١)

حيث جاءت (نعم) هنا بفتح الأول وكسر الثاني على الأصل وذلك

في قوله (نَعِمُ السَّاعُونَ) .

ويقال : (نَعِمَ) بكسر النون والميم للاتباع ، قال الجسر :

" ويجوز أن تكسر الأول لكسرة الثاني فتقول ، (نَعِمَ وَبِئْسَ وَفِخَذٌ) (٢)

وقد جاءت (نعم) على هذه اللفظة في قوله تعالى " فَنِعْمًا

هي " بكسر النون والميم ، على قراءة أبي عمرو ونافع في رواية ورش ،

وعاصم في رواية حفص وابن كثير (٣) . ونُسبت هذه اللفظة إلى هذيل ،

(١) المقتضب ١٤٠/٢ البيت لطرفة وورد في الكتاب برواية أخرى هي :

مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ فَأَعْلَاهَا نَعِمُ السَّاعُونَ فِي الْحَيِّ الشَّطْرِ

انظر الكتاب ٤٠٨/٢ . ومعنى أَقَلَّتْ : رفعت ، والجَرِّ : الفالب ،

انظر خزانة الأدب ١٠١/٤ ، والأمالى الشجرية ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ،

والإنصاف ١٢١/١ والدرر اللوامع ١٠٨/٢ واللسان مادة (ن ع م)

والمحتسب لابن جني ٣٥٧/١ (٢) المقتضب ١٤٠/٢

(٣) تفسير القرطبي ٣٣٤/٣ والتيسير في القراءات السبع لابي عمرو الداني

ص ٨٤ والحجة لابن خالوية ص ١٠٢ .

قال سيبويه : * على لغة من قال (نِعم) فحرك الميم ، وحدّثنا
أبو الخطاب أنّها لغة هذيل ، وكسروا كما قالوا لِعَب * (١) .
وقد لجأت العرب إلى إتباع الأول والثاني طلبا للتخفيف فسي
النطق ، قال ابن يميّش : * ومن قال (نِعم) بكسر الفاء والميم
أتبع الكسر الكسر ، لأنّ الخروج من الشيء إلى مثله أخفّ من الخروج
إلى ما يخالفه * (٢) .

ويقال (نِعم) بكسر النون وإسكان الميم ، وهي اللّفة
الشّهيرة ، والأكثر استعمالا في الكلام ، وهذا عائد إلى السّهولة
في نطقها بسبب إسكان الميم ، قال سيبويه في ذلك : * كما
ألزمو نعم وبشئ الإسكان ، وكما ألزمو (خذ) الحذف ،
ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم * (٣) .
ونصّ على هذا الصّرد وغيره من النّحاة (٤) . وأشار النّحاة إلى

(١) الكتاب ٤٠٨/٢ (بولاق)

(٢) شرح المفصل لابن يميّش ١٢٨/٧

(٣) الكتاب ٣٠١/١ (بولاق)

(٤) المقتضب ١٤٠/٢ ، وانظر الاصول لابن السّراج ١٣٠/١ وشرح
المقدمة المحسّنة لابن بابشاذ ٣٦٢/٢ .

أن الإسكان قد طرأ على العين بعد إتياع الفاء لها بالكسر ،
وليس قبل ، قال ابن يعيش : " ومن قال (نِعم) بكسر النون وسكون
العين ... فإنه أسكن بعد الاتباع كما قالوا في (إيل) ، (إيل)^(١) .
وهذه اللفظة في (نعم) هي لفظة تميم في الأصل ثم انتقلت إلى
باقي العرب وعن سيبويه قوله : " كأن عامة العرب اتفقوا على
لفظة تميم " (٢) .

وقد يقال هنا : إن كثرة استعمالهم (نعم) على هذه اللفظة
قد يشكك دليلاً على أنها هي الأصل لبقية اللغات الثلاث ؛
وهذا غير وارد لأن كثرة الاستعمال وحدها لا تدل على الأصالة ،
قال ابن بابشاذ : " وهذا من الفروع التي غلبت على الأصول فسي
الاستعمال (كالواو) في القسم هي بدل من الباء ، وقس
غلبت " (٣) .

(١) شرح المفصل ١٢٩/٢ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ .

(٣) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٦٢/٢ .

وَمَا يَرَدُّ الْقَوْلُ بِأَنَّ (نَضَمَ) - بِكسر فسكون - هـي
الأصل ، ما ورد من تعدد اللغات فيها ، حيث بلغت أربع
لغات كما سبق بيانه ، لأن ذلك التعدد لا يصح في الفعل
أوالاسم إلا إذا كان الفعل أو الاسم على وزن (فَعِلَ) بفتح
فكسر ، وفي هذا يقول ابن يميث : * ... فلا يكون فَعَلَّ
بافتح ، إذ لو كان مفتوح العين لم يجز إسكانه لخفة الفتحة ،
.... وكسر أولهما دليل على أنه (فَعِلَ) دون (فَعَلَّ) بالضم
لأن الثاني لو كان مضموما لم يجز كسر الأول لأنه لا كسرة
بعده ... * (١) .

ويقال : (نَضَمَ) بفتح النون وإسكان العين ، وهي
أقلها ورودا في كلام العرب وقد نقل سيبويه استعمالها
عنهم فقال : * وبلغنا أن بعض العرب يقول (نَضَمَ)
الرجل * (٢) .

(١) شرح المفصل ١٢٨/٧ .

(٢) الكتاب ٢٥٨/٢ .

ويقال في سبب إسكان الميم هنا ما قيل في التي قبلها
من إرادة التخفيف في النطق . وما جاء على هذه اللفظة قسراً
يحيى بن وثاب لقوله تعالى : " فَنَمَّ عَقْبَى الدَّارِ " (١) بفتح
النون في (نَمَّ) وإسكان العين ، وهي —————
الشَّوَانِ (٢) .

وهناك أمثلة كثيرة في كلام العرب لهذا التَّسْكِينِ
طلبا للطفة ، من ذلك قول الشاعر :

فَإِنْ أَهْجَهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ

من الأُدُمِ دَبَّرَتْ صفحتاه وغَارِبُهُ (٣)

حيث أسكن الميم في الفعلين / (ضَجَرَ) و (دَبَّرَ) ،

والأصل بكسر الميم ، على (فَعِلَ) .

(١) الآية ٢٤ : الرعد .

(٢) المحتسب لابن جني ٣٥٧/١ ، القاهرة ١٣٨٦ .

(٣) الإنصاف لابن الأنباري ١٢٣/١ ، والبيت للأخطى التغلبى في
هجاء كعب بن جميل ، والبازل : الجمل . والأُدُم : جمع آدم
وهو الأسر منها . ودبرت : جريت . أنظر شرح المفصل
لابن يمشي ١٢٩/٧ واللسان مادة (ض ج ر) .

ومن ذلك أيضا قول الآخر :

إِذَا هَدَرَتْ شَقَاشِقُهُ وَنَشَبَتْ

له الأظفار تُرِكَ له المَدارُ (١)

فقد أسكن / الغملين (نشب) و (ترك) والأصل على

(فعل) بالكسر .

هذه أربع لفات في (نعم وبئس) . وهي وإن كانت كلها

جائزة فيهما ، إلا أنها ليست على درجة واحدة من الفصاحة فسي

الاستعمال ، وكما سبق فإن أفصحها وأكثرها استعمالا هي : (نعم)

و (بئس) بكسر فسكون ، قال ابن عقيل : " قال بئس المفاربسة

أفصحها (نعم) وهي لفظة القرآن ، ثم (نعم) ، ثم (نعم)

وهي الأصلية ، ثم (نعم) وهي في الرتبة الرابعة " (٢) .

(١) الإنصاف ١/ ١٢٤ . وهدرت : صوتت . والشقاشق :

جمع شقشقة وهي ما يخرج به البصير من فمه إذا هاج .

والمدار : ما يجري عليه الأمر .

(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٢٦ هـ . (صورة) ، وانظر الجمع

٢/ ٨٥ .

ما ورد من قولهم (نَعِيم) و (بَيْس) في (نَعْم وَبَيْس) :

ذكر النحاة لفظة أخرى في (نعم وبئس) غير ما ذكر ،
وهي قولهم (نَعِيم) بفتح النون وكسر العين فياء ساكنة فهي
(نَعْم) . وقولهم (بَيْس) بفتح الباء وإبدال الهمزة ياء ، فهي
(بَيْس) .

أما (نعيم) ، فقد استشهد بها مدعو الاسمية على رأيهم
في (نعم) - كما سيأتي بيانه في بحث الاسمية والفعلية (١)
وذلك لأن الأفعال لا تأتي على وزن (فَعِيل) فهي كالصفة
المشبهة .

لكن أكثر النحاة حكم عليها بالشذوذ لأنها مروية عن
قُطْرُب وحده . قال ابن الشجري : " وأما استدلالكم بقولهم :
نعيم الرجل زيد ، فهذا مما رواه قُطْرُب وحده " (٢) .
ومن جهة أخرى فإن هذه الياء ناتجة عن إشباع كسرة
العين فليست هي الياء التي جاءت في (فَعِيل) حتى يقال

(١) انظر (٦٥) من هذا البحث .

(٢) الأما إلى الشجرية ١٥٦/٢ . وانظر الإناص ١٢١/١ .

إنَّها اسم ، قال ابن الأَثاري : * فليس فيها حجة ، لأنَّ (نِصَم)
أصله (نِصَم) على وزن (فَعَلَ) بكسر العين ، فأشبع
الكسرة ، فنشأت الياء * (١) . وقد نصَّ على ذلك ابن عقيل (٢)
وأبو حيان (٣) .

ولهذا الإشباع أمثلة في كلام العرب ، من ذلك قوله :
وأنت من الفوائِلِ حين تُدْعَى

وَمِنْ ذِمِّ الرِّجَالِ بُمُنْتَزَاحٍ (٤)

حيث أشبع فتحة الزاي في قوله (بمنتزاح) فنشأت الألف ، قال
ابن الشَّجري : * أراد بمنتزَح ، أي بمكان نازح * (٥) .

(١) الإِنْصَاف ١٢١/١ . وانظر المحتسب لابن جنِّي ٣٥٧/١ .

(٢) المساعد على التسهيل ل ١٣٦ م . (مصوِّرة) .

(٣) الهمع ٨٥/٢ .

(٤) الأُمالي الشجرية ١٥٢/٢ ، والبيت لابراهيم بن هرمة من الوافر ،
انظر الخصائص ٣١٦/٢ .

(٥) الأُمالي الشجرية ١٥٢/٢ .

(بَيْس) في (بَيْس) :

وأما قولهم (بَيْس) في (بَيْس) ، فهي مَّا حكاه الأُخفش
وأبو علي الفارسي قال ابن عقيل : * وحكى الأُخفش والفارسي فسي
(بَيْس) (بَيْس) بفتح الباء ثم يا ساكنة ، وهو غريب* (١) .
هذا ولم يرو لنا النحاة شاهدا على هذه اللفظة مَّا يدل على
شدونها ، قال الرضي : * ولم يأت (بَيْس) في القرآن إلا مكسور
الفاء ساكن الميم* (٢) . بل إن بعضهم أنكر صجي* (بَيْس)
على غير المعتاد فيها ، قال ابن عقيل : * وزعم بعضهم أنه لم
يسمع في (بَيْس) إلا الفاشية* (٣) .

(١) المساعد على التسهيل ل ١٣٦ م . (صورة) وانظر
الهمع ٨٤/٢ ، والأُشموني ٣٠/٢ وحاشية الصبان
٢٨/٣ .

(٢) شرح الكافية ٣١٢/٢ .

(٣) المساعد على التسهيل . لوحة ١٣٦ م . مصور .

مسألة : (هل نعم وهش فعلان أو اسمان) :

للنحاة في هذا قولان :

الأول : أنهما فعلان ماضيان منيان على الفتح ، وهو

مذهب البصريين (١) والكسائي (٢) في قول ، وتابعهم

في ذلك بعض التأخرين كابن مالك (٣) وابن

عصفور (٤) .

الثاني : أنهما اسمان ، وموضعهما الرفع على الابتداء ،

أو على الخبرية كما سيأتي بيانه ، وهو مذهب

(١) انظر شرح المفصل لابن يمش ١٢٧/٧ . والتسهيل لابن مالك

ص ١٢٦ ، وأوضح المسالك ٢٧٠/٣ .

(٢) انظر التصريح ٩٤/٢ ، المساعد على التسهيل ل ١٣٦ ،

والموفي في النحو الكوفي ص ٨٦ .

(٣) انظر التسهيل ص ١٢٦ ، والمساعد على التسهيل ل م ١٣٦ .

(٤) انظر المقرّب لابن عصفور ٦٥/١ .

الكوفيين (١) ومن وافقهم كالرّضي (٢) من المتأخّرين .

التّوضيح :

انقسم النّحاة في حقيقة نعم وبئس إلى فريقين حيث ذهب
الفريق الأوّل ، إلى أنّهما فعّلان ، والثاني إلى أنّهما
اسمان :

الفريق الأوّل : (أصحاب مذهب الفعلية) :

قالوا إنّ نعم وبئس فعّلان ماضيان جنيان على الفتح
مثل بقيّة الأفعال الماضية ، والاسم الواقع بعدهما فاعل لهما ،
ففي نحو قولنا : (نعم العالم) ، تعرب (نعم) على أنّها
فعل ماضٍ معني على الفتح ، و (العالم) فاعل مرفوع بالفعل
قبله . وهذا قال البصريّون ، وهو المذهب المشهور فيهم

(١) انظر شرح المفصل لابن يميّش ١٢٧/٧ ، والألماني الشجرية
١٤٧/٢ والمساعد على التسهيل ل ١٣٦ ، والتصريح على

التوضيح ٩٤/٢ .

(٢) شرح الكافية للرّضي ٣١٤/٢ .

بين النحاة المتأخرين (١) .

قال البرد : " ومن قال (نعم المرأة) وما أشبهه فلائهما
فعلان قد كثرا وصارا في المدح والذم أصلا " (٢) ، حيث اثبت
أنهما فعلان . وقال ابن السراج : " ويوضح لك أن نعم وثمن
فعلان أنك تقول : نعم الرجل ... " (٣) . وقال ابن هشام :
" وهما فعلان عند البصريين والكسائي " (٤) . ونص على هذا
ابن مالك وغيره (٥) .

(١) انظر المساعد على التسهيل لوحة ١٣٦ وشرح ابن عقيل ١٦٠/٢

وشرح المرادي على الألفية ٧٧/٣ .

(٢) المقتضب ١٤٦/٢ .

(٣) الأصول لابن السراج ١٣٤/١ .

(٤) أوضح المسالك ٢٧٠/٣ .

(٥) انظر التسهيل ١٢٦ .

أدلتهم على الفعلية :

استدلّ مدّعو الفعلية على قولهم بالأدلة التالية :

الدليل الأول : (تأنيبهما) :

قالوا : إن لحوق تاء التأنيث لهما مثلما تلحق بقيسة
الأفعال يدلّ على أنهما فعلان ، قال ابن السراج : " وبوضّح
لك أنّ نعم وبئس فعلان أنك تقول : (نعم الرجلُ) كما تقول :
قام الرجلُ ونمت المرأةُ ، كما تقول قامت المرأةُ " (١) .

وأوضحوا أن هذه التاء هي المختصة بالأفعال ليس غير ،
قال ابن الأنباري : " ... اتّصالها بتاء التأنيث الساكنة التي
لا يقلبها أحد من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو :
رحمة وسنة وشجرة ... لأن هذه التاء يختصّ بها الفمّسل

(١) الأصول لابن السراج ١٣٤/١ . وانظر شرح المقدمة لابن
بابشاذ ٣٨٢/٢ وشرح الفصل ١٢٧/٧ وشرح ابن عقيل
١٦٠/٢ وشرح المرادي ٧٧/٣ .

الماضي لا تتعمَّله * (١) .

ومن أمثلة اتصالها بالتاء ، قوله صَلَّى الله عليه وسلَّم :

" من توضَّأ يوم الجمعة فيها ونمَّتْ ، ومن اغتسل فالفُسل

أفضل " (٢) . ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

أَوْ حَرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَجَا مُجْفِرَةٌ

دعائمُ الزَّوْرِ نَمَّتْ زَوْقُ الْبَلَدِ (٣)

حيث اتصلت تاء التأنيث بنعم في الحديث الشريف وفي بيت الشعر .

(١) الإناص ١٠٤/١ ، شرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ .

(٢) سنن النسائي بشرح السيوطي ٩٤/٣ القاهرة - المكتبة التجارية

الكبرى .

(٣) شرح الكافية للرضي ٣١٨/٢ . المَيْطَل : طويلة المنق ، ثَجَا :

المريض ما بين الكاهل والظهر ، والمجفوة : الناقة المظيطة

الوسط والدَّعامة : خشب الخيمة ويعني قوائمها ، الزَّوْرُق : نوع

من السَّفر ، وفيه تشبيه لها بالسفينة . والبيت لذي الرمة في

مدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري . انظر المقرب

لابن عصفور ٦٨/١ ، والديوان ص ١٤٦ ، وشرح المفصل لابن يمش

١٣٦/٧ ، والخزانة للبغدادي ١١٩/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣١٨/٢ .

ولا يكاد يوجد خلاف بين النحاة على جواز تأنيثهما ،
مع اختلافهم في أصلهما ، فهذا سيبويه يقول : * واعلم أن (نعم)
تؤنث وتذكر ، وذلك قولك : نِعمت المرأة ، وإن شئت قلت :
نعم المرأة ، كما قالوا ذهب المرأة ، والحذف في نعمت
أكثر * (١) .

وفوق هذا فقد أجاز النحاة تأنيثهما مع الفاعل المذكور
لأن المخصوص مؤنث ، كما أجازوا ترك التأنيث مع الفاعل المؤنث ،
قال سيبويه : * وأما قولهم هذه الدار نعمت البلد ، فإنه لما
كان البلد الدار أقحموا التاء فصار كقولك : من كانت أمك ،
وما جاءت حاجتك ، ومن قال : (نعم) البلد ، وكذلك
هذا البلد نعم الدار لما كانت البلد ذكرت ، فلزم هذا فسي
كلامهم لكثرة ، ولأنه صار كالمثل ، كما لزمت التاء في ما جاءت
حاجتك . ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو لبعض السعديين :

(١) الكتاب ٣٠١/١ بولاق .

هل تصرف الدّار يمتّفيها المورّ والدّجن يوما والمعاج المهور
لكلّ ربح فيه ذيل مشفور

فقال (فيه) لأن الدّار مكان فحمله على ذلك " (١) .

حيث جاء الضمير في قوله (فيه) مذكرا مع أنّه

عائد إلى مؤنّث وهو (الدّار) .

وقد نصّ الفراء أيضا على جواز التأنيث بقوله : " فإذا مضى

الكلام بمذكر قد جُمِل خبره مؤنّثا ، مثل : الدّار منزل صدق ،

قلت : نعمت منزلا . . . ، كما تقول : بيّس المنزل النّار ، ونعم

المنزل الجنّة ، فالتذكير والتأنيث على هذا . ويجوز : نعمت

(١) الكتاب ٣٠٢/١ ، " يمتّفيها : يطمس آثارها ، والمور :

ما طيرته الرّيح من التّراب ، والدّجن : إلياس الضيم

السما ، والمهور : المنسكب ، يقال همّته الرّيح

فأنهمر ، وجعل للريح ذيلا على الاستمارة ، يريد انجرار

آخرها عليه ، وسقى التراب فيه ، والسفور : المكسوس "

أنظر حاشية الأعلام الشتري بحاشية الكتاب ٣٠٢/١ .

المنزلُ دارُك ، وتوَّنتُ فعل المنزل لما كان وصفا للدار ،
وكذلك تقول : نعم الدار منزلك ، فتذكرُ فعل الدار ، إذ كانت
وصفا للمنزل ، وقال ذو الرمة :

..... دعائم الزور نعمت زورقُ البلد^(١) .

وهذا الكلام شبيه بالذي قبله في جواز التأنيث وتركه
في نعم وبئس مع الفاعل المؤنث ، لأنه يرى أن التأنيث عائد
إلى المخصوص المؤنث .

وأجاز الصرد كذلك التأنيث وتركه فيهما ، وعلل التأنيث
مع المؤنث بأنه هو الأصل فيهما ، لأنهما أفعال ، وعلل تركه
مع المؤنث فيهما ، بكثرة الاستعمال ، ولخروجهما عن طريقة
الأفعال في الدلالة على المدح والذم ، قال : فأما قولك
نعمت وبئست ، إذا عنيت المؤنث فلائهما فعلان لم يخرجنا
من باب الأفعال إلى التسمية ، كما فعل ب (حب) و (ذا) ،
وكانت عليا منهاج الأفعال ، ومن قال : نعم المرأة وما أشبهه ،

(١) معاني القرآن للقرطبي ٢٦٧/١ فما بعدها بيروت عالم الكتب ط ٢ (١٩٨٠)

فلا تُنهما فمیلان قد کثیرا وصارا فی المدح والذمّ أصلا ، والحذف
موجود فی کلّ ما کثر استعمالهم إیّاه * (١) . وهذا القول
قريب من قول سيبويه السابق فی علّة ترك التأنیث
مع المؤنّث .

ولابن جني تعلیل آخر غیر ما ذکر فی ترك التأنیث مع
الفاعل المؤنّث فی نعم وبئس فهو یروی ، أنّ العلّة فی ذلك هی
إرادة معنی الجنس فی هذا الفاعل ، والجنس فی معنی الذکر ،
قال : * فمن ألحق العلامة . قال : هذا فعل كسائر الأفعال ،
ومن لم یلحقها ، أراد معنی السجّس فغلب عنده التذكیر * (٢) .

ورأى أبو سميّد السیرافی أنّ ترك التأنیث هو الاکثر فیها
وأنّه الافضل أيضا ، والسبب عنده هو عدم تمکّنها مثل بقية الأفعال ،
بحیث لا یصاغ ضمهّا مضارع أو غیره قال : * وحذف علامة التأنیث

(١) المقتضب ١٤٦/٢ فما بعدها .

(٢) اللّمع لابن جني ص ١٤١ .

منهما أحسن وأكثر من حذفها من سائر الأفعال ، لنقصان تمكّنها
في الأفعال وبطلان استعمال المستقبل منها ، وذلك أنّ دخول
علامة التأنيث في المستقبل أقوى منه في الماضي ، لأنّ علامة
التأنيث في الماضي زيادة ، وفي المستقبل وضع حرف مكان حرف ،
وهو التاء مكان الياء ، فلفظة تكلف العلامة في المستقبل ، صارت
ألزم ، ولما كانت نعم وبئس ، لا مستقبل لهما ، صار نعم
المرأة ، وبئس الجارية ، أحسن من : قام المرأة ، وذهب الجارية ،
لأنّك في المستقبل يلزمك : تقوم المرأة وتذهب الجارية * (١) .

وعلل أبو اليقظة أيضا ترك التأنيث بدعوى أنّه لإرادة معنى الجنس
في الفاعل وهذا موافق لتعليل ابن جنّي له ، قال * وليس كذلك
قامت المرأة ، لأنّه لا يجوز هنا حذف التاء ، لأنّه ليس اللفظ
هنا جنسا * (٢) .

(١) شرح الكتاب للسيرا في ٣٠ / ٢ م . مصوّر .

(٢) شرح اللّمع للمكبري ، لوحة (٧١) م . مصوّر .

وزهب ابن يمحش إلى أن العلة في ذلك هي إسناد
الفعل إلى ما يشبه الجمع في المعنى ، وهو الفاعل ، قال :
" وقيل إنما حسن إسقاط علامة التانيث من نعم ويثس إذا وليهما
المؤنث من قبل أن المرفوع بهما جنس شامل ، فجرى مجرى الجمع ،
والفعل إذا وقع بعده جماعة المؤنث جاز تذكير الفعل كقوله :
(وقال نسوة في المدينة) ، فصار قولك نعم المرأة بمنزلة النساء ،
فلهذا حسن التذكير في هذين الفعلين ولم يحسن في غيرهما
من الأفعال " (١) . ونص عليه ابن عصفور (٢) أيضا .

اعتراض لمدي الإسمية على هذا الدليل :

وعلى الرغم من اتفاق الفريقين على جواز تأنيثهما ، فقد اعترض
الفريق الثاني مدعي الإسمية على هذا الدليل على الفعلية ، بقوله :

(١) شرح المفصل ١٣٧/٢ .

(٢) المقرب ٦٧/١ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٣١٨/٢ وحاشية

الصبان على الأشموني ٣٨/٣ .

إِنَّ هَذَا مَعْتَرِضٌ مِنْ نَاحِيَتَيْنِ :

الأوّلَى : إِنَّ هَذِهِ التَّاءَ لَيْسَ فِيهَا حِجَّةٌ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ ، لِأَنَّهَا

قَدْ اتَّصَلَتْ بِالْحُرُوفِ ، مِثْلَ (رَبِّ) وَ (شَمِّ) فَيَقَالُ (رُبِّتَ) وَ

(نُتِّتَ) ، وَاشْتَشْهَدُوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

مَا وَى بِلِ رَيْتَمَا غَسَارَةً

شَعْوَاهُ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ (١)

هَيْثُ اتَّصَلَتْ التَّاءُ بِـ (رَبِّ) فِي قَوْلِهِ (رَيْتَمَا) .

(١) الإِنْصَافُ ١٠٥/١ ، الْبَيْتُ لَضُرَّةَ بْنِ ضُرَّةَ النَّهْشَلِيِّ

مِنَ السَّرِيعِ ، وَشَعْوَاهُ : مَتَفَرِّقَةٌ مَنْتَشِرَةٌ . وَاللَّذَعَةُ :

مِنَ لَذَعَتِهِ النَّارُ ، كَوْتُهُ ، وَالْمَيْسَمُ : أَدَاةُ الْوَسْمِ

بِالنَّارِ .

انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٣١٣/٢ ، وَالْخَزَانَةُ ١٠٤/٤ .

ومثله قول الآخر :

ثُمَّتَ قُضَا إِلَى جُرْدٍ مَسُومَةٍ

أَعْرَافُهُنَّ لَا يُدِينَا شَادٍ يُسَلُّ (١)

حيث اتصلت التاء بالحرف (ثُمَّ) في قوله (ثُمَّتَ) .

لهذا قالوا : " قُضَا الذي يبعد أن يكون نعم ويثس اسمين

لحقتها هذه التاء ، كما لحقت (رَبِّ) و(ثُمَّ) وكان اتصالها

شَادَا كاتصالها بالحرف (٢) .

(١) الأُمالي الشجرية ١٥٣/٢ ، البيت لمبدة بن الطيب

من البسيط ، الجرد : الخيل القصيرة الشعر ، المسومة :

المعلّمة ، والأعراف : جمع عرف وهو الشَّعْر الذي فسي

عنق الفرس ، والناديل : جمع مندِيل وهو مسحَة اليد ،

انظر الإنصاف ١٠٦/١ والفضليات للمفضل الضبي ص ١٤١

تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ط ٤

دار المعارف ١٣٨٣ - ١٩٦٤ .

(٢) الأُمالي الشجرية ١٥٣/٢ .

الثانية : إنه بعد أن ثبت اتصال التاء بالحروف ، فهي أيضا غير لازمة في نعم وبئس بل الأكثر تركها ، والتاء التي تدخل على الأفعال تكون لازمة ، قالوا في هذا : " هذا على أن نعم وبئس لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال ، ألا ترى أن قولك (قام المرأة وقعد الجارية ، لا يجوز في سعة الكلام ؟ ، فإن الفرق بينهما " (١) .

الدليل الثاني على الفعلية : (رفعها الفاعل ظاهرا ومضمرا) :

استدل أصحاب المذهب الأول على الفعلية فقالوا : ما يدل على أنهما فعلان ، أننا وجدناهما يملان الرفع في الأسماء ، سواء أكانت صريحة ظاهرة ، أم مضمرة ، وهذا من خواص الأفعال ، يقول المبرد : " وأما قولك : الرجل ، والدابة ، والسدّار ،

(١) الإنصاف ١٠٧/١ وانظر أيضا التبیین عن مذاهيب النحويين لأبي البقاء المكي ص ١٩٢ م . رسالة ماجستير .

فمرتفعات بنعم وبئس لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلاهما* (١) .
هذا عن رفعهما الفاعل اسما ظاهرا ، وأما رفعهما
الضمير ظاهرا فقد حكاه الكسائي عن العرب ، قال ابن يمش :
" والذي يدلّ أنها فعلان أنك تضر فيهما ، وذلك أنه إذا قلت :
نعم رجلا زيد ، ونعم غلاما غلامك ، لا تضر إلا في الفعل ، وربما
برز ذلك الضمير واتصل بالفعل على حد اتصاله بالأفعال ،
قالوا : نعمّا رجلين ، ونعمّوا رجالا ، كما تقول : ضربا وضربوا ،
حكى ذلك الكسائي عن العرب* (٢) . إلا أن بعض مدعي الفعلية
أنفسهم أنكروا رفعهما الضمير الظاهر ، قال سيبويه : " وأعلم
أنك لا تظهر علامة الضميرين في (نعم) ، لا تقول :

(١) المقتضب ١٤١/٢ ، وانظر الأصول لا بن السراج ١٣١/١ ،

والأمالى الشجرية ١٣٧/٢ ، ١٥٩ .

(٢) شرح الفصل ١٢٧/٢ ، وانظر الانصاف ١٠٤/١ والتبيين للمكبري

ص ١٩١ (رسالة ما جستير) . وشرح الكافية للرضي ٣١٣/٢

والمساعد على التسهيل لوحة ١٣٦ ، (م . مصور) والمرتجل

لا بن الخشاب ص ١٣٦ .

نعموا رجالا ، يكتفون بالذي يفسره ، كما قالوا مرت بكل* (١) .
وقال الجرّد في منع ذلك : * واعلم أنه لا يجوز أن تقول قومك
نعموا رجالا * (٢) ، كما نصّ على هذا بعض النحاة كابن السراج (٣)
وابن هشام (٤) . في حين أننا وجدنا معارضتهم ، يجيزون ذلك
فيهما ، من هو لا * ، الفراء نفسه . وهذا على خلاف رأيهم فيها ،
لأن رفع الضمير الظاهر مما تختص به الأفعال قال : * ويجوز
أن تذكر الرجلين فتقول : بشا رجلين وبش رجلين ، وللقوم
نعم قوما ونعموا قوما ، وكذلك الجمع من المؤنث * (٥) .

(١) الكتاب ١/ ٣٠١ . (بولاق)

(٢) المقتضب ٢/ ١٤٩ .

(٣) الأصول ١/ ١٣٨ .

(٤) المعني ٢/ ٦٤٢ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦٨ ، بيروت - عالم الكتب ،

وقد سبق أن الكسائي روى ذلك عن الصرب (١) . وسيأتي

توضيح لهذا أيضا في بحث (الفاعل ضمرا) .

الدليل الثالث على الفعلية : (بناؤهما على الفتح) :

قالوا : وما يدل على أنَّهما فعلان ، بناؤهما على الفتح

بدون موجب لذلك ، قال ابن الشجري : * فمن ادَّعى أنَّهما اسمان

لزمه أن يوضح العلة في فتحهما * (٢) . وهو في نظر ابن الأنباري

من أضعف الأدلة قال : وهذا تنسك باستصحاب الحال ،

وهو من أضعف الأدلة * (٣) .

(١) انظر المساعد على التسهيل لوحة ١٣٦ ، ١٣٨ (م . ص ٥٠)

والهمع للسيوطي ٨٧/٢ ، والامالي الشجرية ١٣٧/٢ ،

والانصاف ١٠٤/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧ .

(٢) الامالي الشجرية ١٥٩/٢ ، وانظر التبيين للمكبري ص ١٩٤

(ر . ما جستير) وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧ .

(٣) الانصاف ١١٢/١ .

الدليل الرابع على الفعلية : (اشتقاقهما) :

قالوا ومّا يدلّ على أنّهما فعلان اشتقاقهما من النّعمة والبؤس ،
وهذا الاشتقاق ليس وصفاً على وزن الأسماء ، قال أبو البقاء :
" إنّها لو كانت اسماً لكانت إمّا جامداً ، أو وصفاً ، ولا سبيل إلى اعتقاد
الجمود فيها ، لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر ، ولا أنّها من : نَمِمَ
الرجلُ ، إذا أُصاب نعمة ، والنَّعَمُ عليه يُمدح . ولا يجوز أن تكون
وصفاً ، إذ لو كانت وصفاً لظهر الموصوف معها ، ولأن الصّفة
ليست على هذا البناء " (١) .

الدليل الخامس على الفعلية : (دخول لام القسم عليهما) :

قالوا والدليل على أنّهما فعلان ، دخول لام القسم عليهما ،
كما في قول الشاعر :

لَمَمَرِي وما عُمَرِي عَدِيَّ بِهِمِنِ

لهنّ الفتى المدعو بالليل حاتسم (٢)

(١) التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٩٣ (ر. ماجستير) .

(٢) الدرر اللوامع للشنقيطي ١١٠ / ٢ ، البيت ليزيد بن قنافة ===

قال المصني : * الاستشهاد في قوله : (لبئس) حيث
دخلت عليه لام القسم الدال دخولها على فعلية أفعال
المدح والذم * (١) .

ولا أرى في دخول لام القسم والابتداء على (نعم وبئس)
دليلا على فعليتهما لأن هذه اللام قد دخلت على الأسماء ،
بل إن دخولها على الأفعال الماضية نادر دون اتصالها بـ (قد)
قال الصيرفي : * فأما اللام فتدخل على الاسم والفعل ، فإذا
دخلت على الاسم ، ارتفع بعدها بالابتداء كقولك : والله لزيد
منطلق ، والله لعمرو منطلق . . . ولا تدخل هذه اللام على

== الحدوي وهو من الطويل ، يهجو به حاتما ، انظر شرح
ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٦٤ ، تحقيق عبد السلام
هارون ، لجنة التأليف ١٣٧٢ هـ وشرح الرازي ٨٦/٣ ،
وشرح الأشموني ٣٤/٢ ، والهمع ٨٥/٢ .
(١) شرح شواهد الأشموني للمصني بحاشية الأشموني ٣٤/٢ .

الفعل الماضي الا مع (قد) ، ولا يحسن حذف (قد) معها
إلا في الشعر كما قال امرؤ القيس :

حلفتُ لها باللهِ حلفَـةَ فاجرٍ

لنا موافما إن من حديثٍ ولا صالٍ

فالتقدير : لقد ناموا . (١) .

أما دخول اللام على نعم وبئس من دون (قد) فلا نهما

جامدان فأشبهها الأسماء ، قال الرضي : * وأما في نعم وبئس

فاللام وحدها ، إذ لا يدخلها (قد) لعدم تصرفهما * (٢) .

وسنرى أن هذا من أدلة الفريق الثاني على الاسمية .

انتهت أدلة الفريق الأول على الفعلية وفيما يلي ، أدلة الفريق

الثاني على الاسمية .

(١) التَّهْصِيرُ والتَّذْكَرَةُ للصَّيْغِ ٤٥٢/١ .

والبيت لامري القيس من الطويل ، انظر شرح ديوانه ص ١٦١

لحسن السندوبي ط ٥ مطبعة الاستقامة ١٣٤٩ ، وشرح

شواهد العفني للسيوطي ٤٩٤/١ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣٣٩/٢ .

أدلة الفريق الثاني على الإسمية :

لقد رأى أصحاب هذا الفريق ، أن (نعم وبش) اسمان ،
وإن كان أصلهما فعلين ، إلا أنهما خرجا عن الأصل وأصبحا يدلان
على معنيتين المدح والذم ، وهذا هو رأي الكسائي في قول ، والفراء ،
وشعيب وجماعة الكوفيين ، قال في الأملاني : " وقال أبو زكريا يحيى
ابن زياد الفراء هما اسمان ، وتابعه أبو المباس أحمد بن يحيى
شعيب وأصحابه على اسميتهما ، وإن كان لهما لفظ الفعل الماضي ،
وذلك لأنهما نُقِلَا إلى المدح والذم عن النعمة والبهو " (١) .
ويجدر القول ، إنَّ هؤلاء معادعائهم الإسمية فيهما ،
إلا أنهم لا ينكرون أنهما كانا فعلين في الأصل ثم نُقِلَا بعد
ذلك إلى الإسمية ، قال في المساعد : " وذهب الكسائي إلى
أنها اسم محكي ك (تأبط شراً) ، (فنعم الرجل) اسم

(١) الأملاني الشجرية ١٤٧/٢ ، وانظر أيضا الحوفي في النحسو
الكوفي للكفراوى ص ٨٦ والهمع ٨٤/٢ ، وشرح ابن
عقيل ١٦٠/٢ .

للمدوح ، وبئس الرجل للمذموم ، وهما جملتان في الأصل * (١) .
ومن وافقهم على هذا الرضي ، قال : " ثم نقول إنهما
بعد ذلك - وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما ، كلاهما
صارا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها ...
فصار معنى (نعم الرجل) رجل في غاية الجودة ... فصارا معا
جزء جملة ، بعدما كانا جملة مستقلة ... " (٢) .

وبناءً على قولهم ذاك يكون إعراب قولنا : (نعم الرجل
علي) هكذا : ، (نعم الرجل) اسم في محل رفع على
الابتداء ، و (علي) خبره ، أو المكس ، قال الرضي : " قلنا في
نعم الرجل زيد ، إن (زيد) : مبتدأ و (نعم الرجل) :
خبره ، أي رجل جيد * (٣) . وقال الصبان : " من قال

(١) المساعد على التسهيل ، لوحة ١٢٦ (م . مصور) ،

وانظر أيضا المقرّب لابن عصفور ٦٥/١ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣١٣/٢ .

(٣) المصدر السابق .

باسميّة نعم وبئس ، أعربهما مبتدأ ، وما بعدهما خبر ، ويجوز
المكس ، حكاه أبو حيان * (١) .

ولهؤلاء وجه آخر في إعرابها أورده النحاة ، وهو جملة
(نعم) مبتدأ مرفوعاً و (الرجل) بدلاً منها ، وهو غريب ، وقد
نقله الدماميني ، قال : " من قال باسميتهما فما بعدهما ما هو
فاعل عندنا ينفي أن يكون تابعا عندهم لنعم بدلاً أو عطف
بيان ، والمعنى المدح الرجل زيد * (٢) ، وعلى هذا القول
يكون خبر نعم وبئس المخصوص بهما (٣) .

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٢٦/٣ فما بعدها ،

وانظر الإنصاف ٩٧/١ .

(٢) حاشية / على الأشموني ٢٦/٣ ، وانظر حاشية الخضري على
الصبان

ابن عقيل ٤٢/٢ .

(٣) حاشية الخضري على ابن عقيل ٤٢/٢ .

أدلتهم على الاسمية :

استدل مدعو الاسمية بمدة أدلة على رأيهم وهي :

الدليل الأول على الاسمية : (جرهما)

قالوا ما يدل على أنهما اسمان ، دخول حروف الجرّ
عليهما ، لأنّ الأفعال لا تجرّ ، وقد جاء في كلام العرب ما يؤيد
ذلك ، فقد روي أنّ رجلا من بني عقيل ولدت له أنثى فشّر
بها فقال : " والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها
سرقة " (١) . حيث أدخل حرف الجرّ وهو (الباء) على
(نعم) في قوله (بنعم الولد) .

ومن ذلك أيضا قول أحدهم وقد سار إلى محبوبته على حمار

(١) الانصاف ٩٨/١ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٣١٤/٢ ،
وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٧ . وشرح المرادي
على الألفية ٧٧/٣ فما بعدها ، وشرح ابن عقيل ١٦١/٢ ،
والمساعد على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٥ (م . م صوّر)
والتصريح ٩٤/٢ .

بطلي^١ فقال : " نعم السَّيرُ على بثس العير^٢ " (١) ، حيث
أدخل حرف الجرّ (على) على (بثس) في قوله (على بثس) .
ومن ذلك أيضا قول الشاعر :
أَلَسْتُ بِنَمَمِ الْجَارِ يَوْ لَفْ بَيْتَهُ
أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مَعْدِمِ الْمَالِ مَضْرَمًا (٢)
حيث أدخل حرف الجرّ (الباء) على نعم في قوله (بنمم
الجار) .

-
- (١) الإنصاف ٩٨/١ ، وانظر شرح ابن عقيل ١٦٠/٢ وشرح
المرادي ٧٧/٣ وشرح الأشموني ٢٩/٢ ، والتصريح
٩٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣١٤/٢ .
(٢) شرح الفضل لا بن يميّش ١٢٧/٢ والإنصاف ٩٧/١ .
وهو منسوب لحسان بن ثابت من الطويل وورد مجزؤه
في ديوانه هكذا :

.....
لذي العُرفِ ذا مالٍ كثيرٍ ومُعَدِّما

ومن ذلك أيضا قول الآخر :

صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بِأَكْسَرِ

(١) بنعم طيرٍ وشبابٍ فاخسر

حيث أدخل حرف الجرّ الباء على نعم في قوله (بنعم طير) .

اعتراض مدعي الفعلية على هذا الاستدلال :

اعتراض أصحاب القول الأول على هذا ، وقالوا ليس في هذه

الشواهد دليل واحد على جرّهما ، لأنّ حرف الجرّ فيها داخل

على اسم موصوف ، حذف من الكلام على تقدير الحكاية (٢) ،

والتقدير عندهم في قوله " واللّه ما هي بنعم الولد " هو :

" واللّه ما هي بمولودة مقول فيها نعم الولد " (٣) . وقسّدوا

المحذوف في قوله " ... على بشئ الصير " بقولهم : " على غير

(١) شرح الأشموني ٢٩/٢ ، وانظر الجمع ٨٤/٢ ، والدّرر اللوامع ١٠٨/٢

(٢) انظر الانصاف ١١٣/١ ، والتّصريح ٩٤/٢ .

(٣) الأُمالي الشّجرية ١٤٨/٢ وانظر شرح ابن عقيل ١٦١/٢

والمرادي ٧٧/٣ .

مقول فيه بثس المير" (١) . كما قدّروا المحذوف في قول الشاعر :
أَلَسْتُ بِنَعْم ... البيت بقولهم : " أَلَسْتُ بِجَارٍ مَقُولٍ فِيهِ نَعْم
الجار" (٢) . ففي هذه التقديرات نجد أنّ حروف الجر قد
دخلت في كلّ واحد منها على اسم موصوف بما بعده ، وقالوا :
ثم حذفت هذه الأسماء الموصوفة وهي (المولودة) و (المير)
و (الجار) ، فدخل حرف الجرّ على الصّفات بعدها ، وهي
(مقول) في جميعها ، ثم حذفت الصّفة أيضا فحلّ محلّها
(نعم وبثس) فدخلها حرف الجر لفظا (٣) . ثم قالوا

(١) الأُمالي الشجرية ١٤٨/٢ وانظر شرح ابن عقيل

١٦١/٢ والمرادي ٧٧/٣ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٧ وشرح ابن عقيل

١٦٠/٢ وشرح المرادي ٧٧/٣ .

(٣) انظر الأُمالي الشجرية ١٤٩/٢ .

ان دخول حرف الجر لفظاً على الفعل ^{شبه} هنا بإضافة الاسم إلى الفعل لفظاً ، والاسم لا يضاف إلى الفعل في اللفظة وما يظهر من إضافة ذلك فعلى تقدير محذوف ، ومن ذلك قول الشاعر :

مالك عندي غير سوط وحجر

وغير كبداً شديدة الوتسر

جاءت بكفي كان من أرسى البشر (١)

والشاهد في قوله (.. بكفي كان من .. البيت) حيث أضاف الاسم وهو قوله (كفي) إلى الفعل بعده (كان) - لفظاً ، والتقدير عندهم هو : (بكفي رجل كان) حيث حذف المضاف إليه وهو (رجل) فأضيف الاسم إلى الفعل لفظاً (٢) .

(١) الأُمالي الشجرية ١٤٩/٢ ، الكبداً : قوس واسعة المقبض .

جاءت : أحسنت . ورؤي : ترمي بكفي ... انظر شرح شواهد

المفني للسيوطي ٤٦١/١ والانصاف ١١٣/١ فما بعدها

والتهيين للمكبري ص ٢٠٠ (ر . ماجستير) .

(٢) المصادر السابقة .

ثم اعترضوا أيضا بأن قالوا : إن الذي حسن دخول حروف
الجر على (نعم وهن) هو سعة اللفة وكثرة الحذف في كلام
العرب ، وأن الإضرار في اللفة كثير بمنزلة الإظهار (١) .
ومن أمثلة الحذف التي أوردناها ، قوله تعالى : " والذين
اتخذوا من دونه أولياء ، ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى " (٢)
والشاهد في هذه الآية في قوله تعالى (ما نعبدهم) والتقدير
عندهم هو : " يقولون ما نعبد هؤلاء الآلهة للقربة إلى الله " (٣)
ومثل ذلك أيضا قوله تعالى : " والملائكة يدخلون عليهم من كل باب
سلام عليكم " (٤) .

-
- (١) الأُمالي الشجرية ١٥٠/٢ والإنصاف ١١٣/١ والتبيين
للمكبري ص ٢٠٠ (ر . ماجستير) .
(٢) الآية ٣ : الزمر .
(٣) الأُمالي الشجرية ١٥٠/٢ والإنصاف ١١٣/١ .
(٤) الآية ٢٣ : الرعد .

والشاهد في قوله تعالى (سلام عليكم) ، وتقدير

المحذوف عندهم : " يقولون سلام عليكم " (١) .

كما اعترضوا بأن قالوا : إنَّ حروف الجرِّ قد دخلت على

ما لا خلاف في أنَّه فعل ، واستشهدوا بقوله :

وَاللَّهُ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ

وَلَا مُخَالِطَ اللَّيْلِ جَانِبُهَا (٢)

حيث دخل الحرف وهو (الباء) على الفعل الماضي (نام) في

قوله (بنام صاحبه) ، كما دخل على (نعم وبئس) ، وذلك

على تقدير محذوف والأصل " والله ما ليلى بليلٍ مقُولٍ فيه

نام صاحبه " (٣) فحذف الموصوف والصفة وبقي الفعل (نام) ،

فدخل عليه حرف الجرِّ .

(١) الإنصاف ١١٣/١ ، الأُمالي الشجرية ١٥٠/٢ .

(٢) الأُمالي الشجرية ١٤٨/٢ ، والإنصاف ١١٢/١ والتبيين

للمكبري ص ٢٠٠ (ر. ماجستير) وشرح الأُشموني ٣٠/٢ .

(٣) الأُمالي الشجرية ١٤٨/٢ والإنصاف ١١٣/١ .

أما قول الشاعر (بنعم طير) فنعم هنا مسمى بها وليست
على حالها للمدح أو على تقدير محذوف . قال العيني : * فلا
يدلّ ذلك على اسميّة نعم لأنّه على الحكاية وجعلها اسما ،
والمعنى صبحك بكلمة (نعم) المنسوبة إلى طائر الميمون ،
والأولى أن يُحمل على الشذوذ * (١) . وقال الشنقيطي فسي
شرح هذا الشاهد : * فجعل (نعم) اسما للخير ، وأضافها
لـ (طير) ، ولو كانت نعم هنا على أصلها لجاء بعدها اسم
مضرب * (٢) .

الدليل الثاني على الاسميّة : (دخول حرف النداء عليهما)

قالوا ويدلّ على أنّهما اسمان دخول حرف النداء عليهما ولو
كانا فعلين لما صحّ فيهما ذلك ، لأنّ الأفعال لا تنادى ،
واستشهدوا لهذا بقولهم في الدعاء : * يا نعم المولى ويانعم

(١) شرح الشواهد للعيني بحاشية الاشموني ٢/ ٢٩٠ .

(٢) الدرر اللوامع ٢/ ١٠٨ والهمع ٢/ ٢٤٠ .

النصير* (١) . قال الرضيّ : * فيحمل ما جاء مطّردا من

نحو : يا نعم المولى .. على أنّه منادى * (٢) .

اعترض الفريق الأول على هذا الدليل بعدّة أمور منها :

إنّ حرف النداء داخل على اسم محذوف للمعلم به وليس على

(نعم) والتقدير في قولهم : يا نعم المولى ... هو : * يا الله ،

نعم المولى ونعم النصير أنت * (٣) .

وقدّره بعضهم بنحو : * يا من هو نعم المولى ونعم نعم

النصير* (٤) . فحرف النداء إذن داخل على اسم مقدّر .

ومن جهة أخرى قالوا : إنّ حرف النداء قد دخل

على أفعال متّفق على فعليّتها ، من ذلك قول الشاعر :

(١) الإنصاف ٩٩/١ ، وشرح المفصل ١٢٨/٧ .

(٢) شرح الكافية للرضيّ ٣١٤/٢ .

(٣) الأُمالي الشجرية ١٥٠/٢ ، والإنصاف ١١٧/١ .

(٤) شرح المفصل لابن يميّش ١٢٨/٧ .

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ مَنِّي عَلَى الْيَلَى

وَلَا زَالٌ مَهْلًا بِجُرْعَايِكَ الْقَطْرُ (١)

والتقدير : أَلَا يَا هَذِهِ أَسْلَمِي ... يحذف السنادي .

ومثل ذلك قول الآخر :

أَلَا يَا أَسْلَمِي قَبْلَ الْفِرَاقِ ظَمِينَا

تَحِيَّةٌ مِنْ أَسْمَاءَ إِلَيْكَ حَزِينَا (٢)

ومثله قول الآخر :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا تَرَبَّ اسْمَاءَ مِنْ تَرَبِّ

أَلَا يَا أَسْلَمِي حُيِّتَ عَنِّي وَعَنْ صَاحِبِي (٣)

ومثله قوله :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا هَنْدُ هَنْدُ بَنِي بَدْرِ

وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عَدَى آخِرَ الدَّهْرِ (٤)

(١) الأُمالي الشجرية ١٥٠/٢ والبيت لذي الرمة من الطويل ، انظر

الإنصاف ١٠٠/٢ وديوانه ص ٢٠٦ .

(٢) الإنصاف ١٠٠/١

(٣) المصدر السابق .

(٤) الأُمالي الشجرية ١٥٠/٢ والإنصاف ٩٩/١ والبيت للأخطل من الطويل .

والنّادى في هذه محذوف والتقدير : ألا يا هذه أسلمي ...
ومن هذا أيضا قراءة الكسائي لقوله تعالى : * ألا يسجدوا
للّه * (١) بتخفيف اللام ويقف (ألا يا) ويمتدي * (اسجدوا)
على الأمر ، والتقدير * ألا يا هؤلاء اسجدوا * (٢) .
كما قالوا : إنّ (اليا) قد تكون للتنبيه وليست حرفا
للنداء (٣) . وعليه ، فلا حذف في الشواهد السابقة .
وقالوا : إنّ مّا يؤكّد أنّ (نعم) ليست نادى ، هو
أنّها جملة والجملة لا تنادى بالاتفاق ، قال العكبري : * إنّ
حرف النداء لا يدخل على الجملة ، ويدخل على المفرد أو المضاف
أو مشابهه ، وعندهم : نعم الرجل جملة ، ولا يصحّ يا زيد منطلق (٤) .

(١) الآية ٢٥ من سورة النمل؛ انظر التفسير لأبي عمرو الداني ص ١٦٧ .

(٢) الحجة لابن خالوية ص ٢٧١ والتفسير لأبي عمرو الداني ص ١٦٧ .

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ١٩٧ .

(ر . ما جستير) .

(٤) المصدر السابق .

واعترضوا أيضا على النداء بقولهم : إِنَّ حرف النداء دخل
على الحروف والحروف لا تنادى ، من ذلك قوله تعالى : * يا ليتني
كنت معهم * (١) ، وقوله : * يا ليتني قدمت لحياتي * (٢) .
حيث دخلت اليا على الحرف (ليت) التي للتمني ، فهي
الآيتين الكريمتين .

جواب الفريق الثاني - مدعي الاسمية - على اعتراض الأول فيما
يتعلق بالنداء :

أجاب أصحاب القول باسمية نعم ونس على اعتراض القائلين
بالفعلية فقالوا : * لا يجوز أن يقال إِنَّ المقصود بالنداء
محذوف للمعلم به ... لأننا نقول .. إِنَّ النادى يقدر محذوفا
إذا ولي حرف النداء فعل أمر وما جرى مجراه * (٣) . وعندهم
أن حذف النادى في هذه الحالة جاز لنياية المخاطب

(١) الآية ٧٣ : النساء .

(٢) الآية ٢٤ : الفجر .

(٣) الانصاف ١/ ٩٩ .

بالأمر أو النهي عنه ، ولا يصحّ ذلك في نعم لأنها لا تبدل
على أمر أو نهى ، وفي هذا ورد قولهم : * وإنما حسن
حذف المنادى إذا صاحبه الأمر شيان :

أحدهما : أن المنادى مخاطب والمأمور مخاطب ، والمخاطب
في الجملتين الندائية والأمرية يتوجّه إلى واحد ، فحذفوا الاسم
الأوّل من الاسمين المخاطبين استغناءً بالثاني ، والدليل على
أن المنادى مخاطب أنك إذا وصفته بالاسم الموصول جاز أن تعيد
إلى الموصول ضمير الخطاب ، كقول الشاعر :

ألا أيّ هذا الضلّ الدّارس الذي

كانك لم يمهّد بك الحيّ عاهد^(١)

ثم أجابوا بمد هذا فقالوا إن النداء الداخل على الأفعال يكون متبوعاً
في الغالب بفعل طلبي ولو كانت نعم وبئس من الأفعال لما
صحّ دخول حرف النداء عليهما لأنها لا تدلّان على الطلب

(١) الأمل الشجرية ١٥١/٢ والإنصاف ١٠٣/١ .

مَا يَوْمٌ كَدَّ عَنْدهُمْ أَنَّهُمَا لِسْمَانِ هُوَ فِي هَذَا جَاءَ قَوْلُهُمْ : " إِنَّمَا
وَلِيَ حَرْفُ النَّدَاءِ مِنَ الْفِعْلِ مَا كَانَ أَمْرًا لِمُوَاجَهَةِ أَوْ مَا جَسَرَ
مَجْرَى الْأَمْرِ وَلَمْ يَلِهْ فِيهِمَا عِلْمَانَهُ فَعَلَّ خَبَرِيٌّ " (١) . وَقَدْ نَفَسُوا
أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ بَعْدَ النَّدَاءِ فَعَلَّ خَبَرِيٌّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ،
قَالُوا : " وَلِذَلِكَ لَا يَكُنْ يَوْجَدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى نَدَاءٌ يَنْفَسُكَ
عَنْ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ " (٢) .

وَمَثَلُوا لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ " (٣) ،
وَقَوْلِهِ : " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ " (٤) ، وَقَوْلِهِ : " يَا عِبَادِ
فَاتَّقُونِ " (٥) ، فِي هَذِهِ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ نَجِدُ أَنَّ كَلَامَهُمْ ^{قَدْ} اشْتَمَلَ
عَلَى النَّدَاءِ ثُمَّ تَلَاهُ فَعَلَّ أَمْرٌ .

(١) الْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ ٢ / ١٥١ .

(٢) الْإِنْصَافُ ١ - ١٠٣ .

(٣) الْآيَةُ ٢١ : الْبَقَرَةُ .

(٤) الْآيَةُ الْأُولَى : الْأَحْزَابُ .

(٥) الْآيَةُ ١٦ : الزُّمَرُ .

ردّ الفريق الأوّل على جواب الفريق الثّاني :

لقد ردّ الفريق الأوّل مدّعو الفعلية على جواب الثّاني مدّعي الاسمية على القول : أنّه لا يأتي بعد حرف النّداء فعل خبري ، بقولهم : " لا فرق بين الفعل الأمرّي والخبري في استحالة وقوع كلّ واحد منهما بعد حرف النّداء . إلّا أنّ يفصل بينهما في التقدير اسم فيتوجّه النّداء إليه ، كما أنّ الفعل غير جائز أن يلي الفصل ، إلّا أن يحجز بينهما فاعل .. كقولك : زيد ليس يخرج ... على أنّه قد وليت الجملة الخبرية حرف النّداء بتقدير حذف المنادى " (١) .

ومن أمثلة مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النّداء قوله :

يا لعنة الله والاقوام كلّهم

والصّالحين على سمان من جار (٢)

(١) الأُمالي الشجرية ١٥٤/٢ والانصاف ١-١١٧ .

(٢) الأُمالي الشجرية ١٥٤/٢ والانصاف ١-١١٨ ، والبيت للناطقة

الذبيانيّ من البسيط .

حيث جاء حرف النداء متلوا بجملة خبرية وهي قوله (لعنسة

الله) والنادى محذوف والتقدير : يا هؤلاء . . .

وكذلك قول الآخر :

يا قاتل الله صبياننا تجبي بهم

أم الهنيز من زندي لها واري (١)

حيث تلت حرف النداء جملة فعلية لا تتضمن الا امر .

ومن ذلك قوله :

يا لعنة الله على أهل الرقيم

أهل الحمير والوقير والحسزم (٢)

ومن ذلك قوله :

يا لعن الله بني السملات

عمرو بن ميمون شرار النساء (٣)

(١) الإنصاف ١١٩/١ والبيت للقتال الكلابي من البسيط .

(٢) المصدر السابق ١١٨/١

(٣) المصدر السابق . أراد بالنات : الناس .

كما رَدَّ هؤلاء على جواب مدَّعي الاسمية قولهم: "إِنَّ النِّدَاءَ
لَا يَكُنْ يَنْفَكُ عَنِ الْأَمْرِ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ ، وَلِذَلِكَ لَا يَكُنْ يَوْجَدُ
فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى نِدَاءٌ يَنْفَكُ عَنِ الْأَمْرِ أَوْ نَهْيٍ" (١) - فَقَالُوا
: " بَلْ مَجِيءُ الْجُمْلِ اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَالْخَبَرِيَّةُ مَعَ النِّدَاءِ يَكْفُرُ كَثْرَةً
مَجِيءُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ " (٢) .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : " يَا عَادُ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ " (٣)
وَقَوْلُهُ : " يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا " (٤) ، وَقَوْلُهُ : " يَا أَبَتِ
لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ " (٥) ، وَقَوْلُهُ : " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ
مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ " (٦) .

حَيْثُ جَاءَ حَرْفُ النِّدَاءِ مَتَلَوًّا بِخَبَرٍ وَاسْتِفْهَامٍ وَنَفْيٍ فِي هَذِهِ
الآيَاتِ الْكَرِيمَةِ .

(١) الْإِنْصَافُ ١٢٠/١

(٢) الْأُمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ١٥٥/٢ .

(٣) الْآيَةُ ٦٨ : الزُّخْرَفُ .

(٤) الْآيَةُ ٤ : يُوسُفُ .

(٥) الْآيَةُ ٤٢ : مَرْيَمُ .

(٦) الْآيَةُ الْأُولَى : التَّحْرِيمُ .

الدليل الثالث على الاسمية : (جمودهما)

استدل مدعو الاسمية على اسمية نعم وبئس بعدم تصرفهما
واقتران الزمان بهما ، فلم يسمع منهما المضارع أو الأمر أو اسم
الفاعل ، أي أنه لا يقال فيهما : ينعم الرجل خالد أو ، يلعن الرجل
خالد أو نعم الرجل خالد أو لعن الرجل خالد ، على سبيل المدح ،
قال الفراء : " ليستا بفعل يلتمس معناه ، إنما أدخلوهما لتدلا
على المدح والذم ، ألا ترى أن لفظهما لفظ (فعل) وليس
معناهما كذلك ، وأنه لا يقال منهما : يبأس الرجل زيد ،
ولا ينعم الرجل أخوك " (١) . وعن عدم اقترانهما بزمان
قالوا : " الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران
الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنك لا تقول : نعم الرجل
أس ، ولا : نعم الرجل غدا ، وكذلك أيضا لا تقول : بئس
الرجل أس ، ولا بئس الرجل غدا ، فلما لم يحسن اقتران

الزَّمانَ بهما علمُ أنَّهما ليسا بفعلين * (١) .

اعتراض الفريق الأول على هذا الاستدلال : (الجمود لا يدلّ
على الاسميّة) :

اعتراض أصحاب مذهب الفعلية على هذا الاستدلال وهو الجمود

وعدم اقتران الزَّمانَ بهما ، فقالوا : إنَّ عدم تصرّفهما لا يدلّ على
أنَّهما اسمان ، لأنَّ جمودهما سببه أمران :

الأوّل : تضمّنهما معنى انشائي وهو المدح أو الذمّ والأصل

في إفادة ذلك هو الحروف ، قال ابن الخشاب : " فأما جمودهما

فلما تضمّنّاه من الزيادة على معنى الخبر ، وذلك هو المبالغة

في المدح أو الذمّ ، والمبالغة زيادة على الأصل ، وهذه المبالغة

تضمّنّتاها وصيغتهما صيغة بواقي الأفعال التي لم توضع للمبالغة

فبذلك خرجتا عن منهاج جمهور الأفعال فأشبهتا الحروف

الموضوعة للمعاني فالزمتا طريقة واحدة * (٢) .

(١) الإنصاف ١٠٣/١ . والأمالى الشجرية ١٥٤/٢ وشرح

المفصل ١٢٢/٧ .

(٢) المرتجل لابن الخشاب ص ١٣٧ ، وشرح اللّصع لوحة ٧٠ =

الثاني : إنَّ عدم الثَّصَرِّ يوافق دلالتيهما على الآن
لأنَّ المدح والذمَّ لا يكونان للمستقبل ، قال أبو سعيد : " ولا يصحَّ
المدح والذمَّ إلاَّ بما قد وُجِدَ وثبت في المدوح والمذموم " (١) .
وفي هذا يقول ابن الشَّجري : " لأنَّ (نعم) موضوع لغاية
المدح ، و (بئس) موضوع لغاية الذمَّ ، فجعلت دلالتهما
على الزَّمان متصورة على الآن ، لأنَّك إنَّما تمدح أو تذمَّ بما هو
موجود في المدوح أو المذموم . ولا تمدح ولا تذمَّ بما كان
فزال ، ولا بما سيكون ولم يقع ، فلذلك استحال اقترانهما بالزَّمان
الماضي وبعد غاية البعد من المستقبل . فلم يهتوا لهما مضارعاً
لأنَّ المضارع إنَّما يتكلَّف له في بناءه زيادة حروف المضارعة
للحاجة إلى دلالة على الزَّمان الحاضر أو المستقبل ، فـسـاـذا

== م . مصوره التبيين عن مذاهب النحويين للمكبري ص ٢٠١
ر . ماجستير، وشرح المفصل لابن يمش ٦١٢٧/٧ والتسهيل
٦١٢٦ وشرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ ، وحاشية الخصري على
ابن عقيل ٤٢/٢ .

(١) شرح الكتاب لأبي سعيد السِّيرافي ٣٠/١ م . مصور .

كان (نعم) و (بثس) وهما على لفظ الماضي قد أفادا
الدلالة على الحاضر من الزمان باقتضاء المعنى ، وكان المدح
والذم بما لم يقع مستحيلين ، وجب أن لا يصاغ لهما مضارع ...
ومن هنا وجب أن لا يبنى منهما اسم فاعل لأن اسم الفاعل
لا يمين الزمان * (١) .

وأما عن عدم اقتران الزمان بهما (كأس أو غدا) فقد اعترضوا
عليه بقولهم : إنَّ (أمس) تدلُّ على الماضي المنقطع ، و (غدا)
تدلُّ على الاستقبال ، بينما وقت المدح والذم هو الآن ، فلا
يستقيم إذن أن يدخلهما (أمس أو غدا) للتضارب في الزمان ،
قال ابن الأنباري : * فجعل دلالتهما مقصورة على الآن ، لأنك
إنما تمدح وتذم بما هو موجود في المدح أو الذم -
لا بما كان فزال * (٢) .

-
- (١) الأُمالي الشجرية ١٥٨/٢ فما بعدها ، والانصاف ١٣١/١ .
وشرح اللمع للعكبري لوحة ٦٩ م . مصور .
(٢) الانصاف ١٢١/١ . وانظر الأُمالي الشجرية ١٥٨/٢ .

الدليل الرابع على الاسمىة : (مجيؤهما على فعيل)

استدلّ مدعو الاسمىة على اسمىة نعم ويئس بقولهم (نعم)
على وزن (فعيل) وليس هناك من الأفعال ما هو على هذا
الوزن ، فدلّ على أنّهما اسمان (١) ، قال الرضى : * وحكى
قطرب (نعم الرجل) على وزن (شديد) و (كريم) فهذه
الحكاية إن صحّت تؤكد كون نعم كالصفة المشبهة * (٢) .
وقد اعترض أصحاب القول الأوّل مدعو الفعلية على هذا
الاستدلال بأنه شاذّ فقالوا : * فهذا ما رواه قطرب وحده * (٣) ،
فهو شاذّ والشاذّ لا يقاس عليه كما قال النحاة . ومن
جهة أخرى فإن الياء من (نعم) عندهم ناشئة من إشباع
كسرة العين التي على الأصل وليست زائدة مثل شديد وكريم .

(١) الأُمالي الشجرية ١٥٤/٢ والإنصاف ١٠٤/١ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣١٤/٢ .

(٣) الأُمالي الشجرية ١٥٦-٢ والإنصاف ١٢١/١ .

قالوا : ^١ لَأَنْ نَعْمَ أَصْلُهَا نَعِمَ مِثْلَ عِلْمٍ ، بِكسر الميم ،
فَأَشْبَعُ الْكُسْرَةَ فَنشأت الياء * (١) ، وهذا الإشباع عندهم
شبيه بإشباع الضمة في قول الشاعر :

وَأَنْتَ حَيْثُما يَثْنِي الْهَوَى بِصَرِي

من حيثُ ما سَلَكَوا أَدْنُو فأنظُرُ (٢)

حيثُ أَشْبَعُ ضمة الظاء فَنشأت واو في قوله * (فأنظُر) والأصل
(فأنظر) .

الدليل الخامس على الاسمىة : (دخول لام الابتداء ولام

القسم)

استدل مدعو الاسمىة على قولهم ، بدخول لام الابتداء ولام

القسم على نعم وبئس ، قالوا : * إِنَّ اللَّامَ تدخل عليه إذا وقع

(١) الأُمالي الشجرية ١٥٦/٢ ، الانصاف ١٠٤/١

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين للمكبري ص ٢٠٢ م . رسالة

ماجستير ، والبيت لابن هرمة من البسيط انظر الأُمالي الشجرية

١٥٧/٢ والخزانة ٤٧٧/٣ ، والخصائص ٣١٦/٢ .

خبراً لـ (إِنَّ) كقولك : إِنَّ زيدا لنعم الرجلُ ، ومعلوم أن هذه اللام لا تدخل إلا على الاسم أو على الفعل المضارع ، ونعم ليس فعلًا مضارعًا ، والماضي لا تدخل عليه فثبت أنها اسمٌ . (١)

اعترض مدعو الفملية على هذا الاستدلال من وجهين :

الأول : أن اللام دخلت على الفعل كما دخلت على الحرف فلا تختص بالاسم . قالوا : * وأما دخول اللام عليها فلا يدل على أنها اسم ، ألا ترى أن اللام قد دخلت على الحرف في قوله تعالى : * ولسوف يعطيك ربك فترضى * (٢) . . . وقد أدخلوا اللام على الفعل الماضي المحض ، كقول الشاعر :

إِذَا لِقَامَ بَنَصْرَى مَعَشَرَ خَشَنَ

عند الحفيظة إِنَّ ذُو كُوْثَةٍ دَانَا * (٣)

حيث أدخل اللام على الفعل (قام) في البيت .

(١) التبيين عن مذاهب النحويين للمكبري ص (١٩٤) م . رسالة

ماجستير شرح الكافية للرضي ٣١٤ / ٢ ، والهمع ٨٤ / ٢ .

(٢) الآية ٥ : الضحى * .

(٣) التبيين للمكبري ص ٢٠١ م . رسالة ماجستير .

الثاني ؛ إِنَّ الذي سَوَّغ دخول اللَّام على نَعَم وبئس هو مشابهتهما الاسماء في عدم التصرف ، قالوا : " وإنما حسن ذلك لأنَّها لما جمدت أشبهت الأسماء ، فدخل عليها ما يدخل على الأسماء من حروف التوكيد " (١) .

الترجيح :
من خلال استعراض الخلاف بين الفريقين في قضية الفعلية والاسمية في (نعم وبئس) يترجح لدى رأي الفريق الأول والذي ذهب إلى أن (نعم وبئس) كفعالان ماضيان مبنيان على الفتح ، وهو مذهب معظم البصريين ، وليستا اسمين كما ذهب الفريق الآخر وهم الكوفيون . والذي رجح ذلك ما يلي :

أولاً : صحة الاستدلال عند الفريق الأول ، حيث دعموا رأيهم بأقوى الأدلة ، كدخول تاء التأنيث الساكنة المختصة بالأفعال عليهما ، ورفعهما الفاعل ظاهراً ومضمراً ، والبناء على الفتح . . وغير ذلك من الأدلة التي رجحت جانب الفعلية ، ولم يرد عن الفريق

(١) التبيين للمكبري ص ٢٠١ م . رسالة ماجستير .

الثاني فيما أعلم أي اعتراض على هذه الأدلة .

أما القول : إنَّ تاء التأنيث الساكنة دخلت على الحروف ،
وإنَّها لا تلازم نعم وبئس ، وإنَّ الأكثر حذفها منهما . فقد أجيب
عليه بأنَّ التاء الداخلة على الحرف تدلُّ على تأنيثه ، أما التاء
الداخلة على الفعل فهي لتأنيث الاسم السند إليه ، ومن
جهة أخرى فإنَّ التاء اللاحقة للحرف تكون مَحَرَّكة ، أما التاني
لحقت نعم وبئس وغيرهما من الأفعال ، ساكنة ، قال ابن
الشجري : * إنَّ التاء التي في قولك (قامت) لحقت الفعل لتأنيث
الاسم السند إليه الفعل وعلى هذا الحدِّ لحقت (نعم وبئس) ،
والتاء التي في (رَبَّتْ وَثَمَّتْ) لحقت لتأنيث الحرف نفسه
لا لتأنيث جزء آخر . . . والفرق الآخر أنَّ التاء اللاحقة للفعل
أحد أوصافها السكون والتاء اللاحقة هذين الحرفين وإنَّ كانت
لا تنقلب في الوقف ها ، ليست موافقة للتاء في قولك قامت ونمت
في سكونها (١) .

(١) الأُمالي الشجرية ١٥٥/٢ ، التبیین عن مذاهب النحويين

ر. ما جتير

للمكبري ص ١٩٢ / والإنصاف ١٠٢/١

أما عن عدم التزام التأء فيها فقد ذكروا أنّ من المـسـرـب
من يلتزم بها مع المؤنث ، وأما عن تركها أحيانا فأجابوا عنه
بأنّ ذلك لإرادة معنى الجنس في الفاعل ، قالوا في ذلك :
" ليس بصحيح لأنّ التأء تلزمها في لغة شطر العرب ، كما
تلزم في (قام) ولا فرق عندهم بين (نعمت المرأة) وقامت
المرأة ، وإنما جاز عند الذين قالوا (نعم المرأة) ولم يجز
عندهم (قام المرأة) لأنّ (المرأة) في قولهم (نعم
المرأة هند) واقعة على الجنس " (١) .
وفي مقابل هذا ترى أنّ أدلّة الفريق الآخر كلّها
منقوضة ومعتضة كما سبق بيانه .

(١) الإنصاف ١١١/١ ، الأمل الشجرية ١٥٥/٢ والتبيين عن
مذاهب النحويين ص ١٩٣ رسالة ماجستير والمقرب لا ين
عصفور ٦٧/١ وشرح المفصل لابن يمين ١٣٦/٧ واللّمع
لابن جني ص ١٤١ .

ثانيا : ويرجح أنَّهما فعلاان اشتاعا لإسناد إليهما أو الاختار
عنهما ، ودخول النواسخ عليهما ، وغير ذلك مما يختص بالأساطير ، مما
يبدو أنَّهما استعان ، وفي هذا يقول ابن عقيل : " وقد قول الكوفيين^{يقول}
بعدم دخول النواسخ ونحوها ، فلا يقال : إنَّ نعم الرجل قائم ،
كما يقال أيضا : تأبط شرا قائم " (١) .

(١) المساعد على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٢٦ م . م . مصور ،
والتصريح على التوضيح للأزهري ٩٤ / ٢ ، وعدة السالك
بحاشية أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد ٢ / ٧١ .

البحث الثاني

فاعل "نعم وبئس"

لا بدّ لنعم وبئس من مرفوع بعدهما وذلك لبيان المعنى الذي استحق أن يمدح به المدح أو يذمّ به المذموم ، فمنذما تمدح أحسدا لعلمه مثلاً ، تقول : نعم العالم . فلان فلفظ (العالم) في المثال هو الفاعل لنعم ، ولهذا المرفوع حالتان : فهو إما أن يأتي اسماً ظاهراً أو ضميراً ، وسنحدث فيما يلي عن كلا الحالتين في المرفوع .

أولاً : الفاعل اسماً ظاهراً :

والظاهر يعني غير الضمر ويتعلق به عدّة أمور هي :

أ - شروطه : تتميز الصيغتان نعم وبئس عن بقية الأفعال فهي

رفعهما فاعلاً معيّناً ضمن شروط ، وذلك عائد إلى دلالتها على

إنشاء المدح العام . لذلك فقد وضع النحاة لفاعلها عدّة أحكام

هي :

- أن يكون معرفاً بـ أل .
- أو مضافاً لاسم معرف بها .
- أو مضافاً لاسم مضاف لمعرف بها . وهذا هو مذهب أغلب النحاة في فاعلهما الظاهر (١) .

(١) انظر الكتاب ٣٠١/١ بولاق ، والتسهيل لابن مالك ص ١٢٦ ، ==

مسألة : هل يجوز مجيئه على خلاف الشروط السابقة :

أجاز بعض النحاة أن يأتي المرفوع بشم وبش نكرة مضافة
إلى نكرة ، ومن هؤلاء الفراء وجماعة من الكوفيين (١) والاختصاص (٢)
وابن السراج (٣) وابن عصفور (٤) وابن مالك (٥) والرضي (٦) .

== وشرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ وشرح قطر الندى لابن
هشام ص ٣٥٨ ، وأوضح السالك ٢٧١/٣ ، وشرح الأشموني
٣٠/٢ . والهمع ٨٥/٢ ، والتوضيح والتكميل على
ابن عقيل ١١٣/٢ ، وضياء السالك ٨١/٣ وقواعــد
اللغة العربية ص ٢٨١ .

(١) معاني القرآن للفراء ٥٧/١ و ٢٦٧ ط ٢ ، ٩٨٠ ، والموفي
في النحو الكوفي للكفراوي ص ٨٧ ، والهمع ٨٦/٢ ،
وضياء السالك ٨٣/٣ .

(٢) المساعد على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٢٧ م . مصور ،
وشرح المفصل لابن يعيث ١٣١/٧ والبهجة المرضية
للسيوطي ص ٨٨ .

(٣) الأصول لابن السراج ١٤١/١ .

(٤) المقرّب لابن عصفور ٦٦/١ .

(٥) التسهيل لابن مالك ص ١٢٧ .

(٦) شرح الكافية للرضي ٣١٧/٢ .

وأجاز آخرون أن يأتي المرفوع بهما علما أو مضافا إلى علم
من هؤلاء : الجرمي (١) وأبو علي الفارسي (٢) ،
وأجاز آخرون أن يأتي اسما موصولا ، من هؤلاء :
الأخفش (٣) ، والبرد (٤) ، والفراء (٥) ، والكسائي (٦) ، وأبو علي (٧)
والرّضي (٨) ، وابن مالك (٩) .

-
- (١) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصور ، وشرح
المرادي ٨٣/٣ ، والهمع ٨٧/٢ .
(٢) شرح الكافية للرّضي ٣١٧/٢ .
(٣) الهمع ٨٦/٢ .
(٤) المختضب ١٤٣/٢ .
(٥) معاني القرآن ٥٧/١ ط ٢ ٩٨٠ .
(٦) المصدر السابق .
(٧) شرح الكافية للرّضي ٣١٧/٢ والمساعد على التسهيل لابن
عقيل لوحة ١٣٨ م . مصور .
(٨) شرح الكافية للرّضي ٣١٧/٢ .
(٩) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصور ، وشرح المرادي
على الألفية ٨٤/٣ والهمع ٨٦/٢ .

كما أجاز آخرون أن يأتي المرفوع هنا اسما مضافا لضمير
عائد على ما فيه أل (١) .

وأجاز آخرون أن يأتي اسم إشارة متبوعا باسم
معرّف بأل (٢) .

التوضيح :

الأكثر والغالب أن يأتي المرفوع بنعم وبئس ، إذا كان
اسما ظاهرا - معرّفا بأل ، أو مضافا للمعرّف بها أو مضافا
لمضاف لمعرّف بها ، هذا ما نصّ عليه كثير من النحاة ، حتى أن بعضهم
منع أن يأتي على غير هذه الهيئة ، قال سيبويه : " فلا سم
الذي يظهر بعد (نعم) إذا كانت نعم عاملة ، الاسم
الذي فيه الألف واللام ، نحو (الرجل) وما أضيف إليه وما
أشبهه ، نحو : غلام الرجل " (٣) . كما نصّ على هذا الفراء
بقوله : " وبناءً نعم وبئس ونحوهما ... أن يرفعا ما يليهما
من معرفة غير مؤقّنة وما أضيف إلى تلك المعرفة " (٤) .

(١) شرح الأشموني ٣١/٢ وشرح المرادي ٨١/٣ والمجموع ٨٥/٢ .

(٢) المجموع ٨٦/٢ ، الدرر اللوامع للشنقيطي ١١٤/٢ .

(٣) الكتاب ٣٠١/١ ط بولاق .

(٤) معاني القرآن ٢٦٧/١ ط ٢ ، ٩٨٠٠ .

وقد نصّ على هذا الشرط جماعة من النحاة كالمرّود (١) وأبو
عليّ الفارسيّ (٢) وابن جنّي (٣) والزمخشريّ (٤) وابن يميّش (٥) ،
وابن عصفور (٦) وابن مالك ، قال في الألفية :

فعلان غير متصرفين

نعم وبئس رافعان اسمين

مقارنيّ آل أو مضافين لمسا

قارنهما كنعم عقي الكرمسا (٧)

وأجاز الرضيّ أن يأتي الفاعل مضافا إلى مضاف للمعرّف بأل ،
قال : * وشرطه أن يكون الفاعل معرّفا باللام ، أو مضافا إلى
المعرّف بها ... أو مضافا إلى المضاف إلى ذي اللام وهلم جرا (٨) .

(١) المقتضب ١٤١/٢ فما بعدها .

(٢) الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ ٨٣/١ .

(٣) اللمع لابن جنّي ص ١٤٠ .

(٤) شرح المفصل لابن يميّش ١٣٠/٧ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المقرّب لابن عصفور ٦٦/١ .

(٧) الألفية لابن مالك ص ٤٣ والتسهيل ص ١٢٦ .

(٨) شرح الكافية للرّضيّ ٣١٢/٢ .

ونصّ عليه أيضا كل من ابن هشام (١) والاشموني (٢) والسبوطي (٣).

وقد جاء المرفوع مرفّعا بأل في قوله تعالى : " نعمم
العبد " (٤) . وفي قوله : " يئس الشراب " (٥) ، فقوله تعالى
" العبد " في الأولى و " الشراب " في الثانية ، مرفوعان مرفّعان
بأل .

وجاء المرفوع اسما مضافا للمرفّع بأل في قوله تعالى :
" فلبئس شوى المتكبرين " (٦) وفي قوله : " ولنعم دار المتقين " (٧)
حيث ارتفع (بنعم وبئس) اسم مضاف إلى مرفّع بأل ، وهو
قوله (شوى) في الأولى و (دار) في الثانية .
وجاء المرفوع اسما مضافا لمضاف للمرفّع بأل في
قول الشاعر :

(١) أوضح السالك ٢٧١/٣ .

(٢) شرح الاشموني ٣٠/٢ .

(٣) الهمع ٨٥/٢ .

(٤) الآية ٣٠ : (ص) .

(٥) الآية ٢٩ : الكهف .

(٦) الآية ٢٩ : النحل .

(٧) الآية ٣٠ : النحل .

فنعم ابن اخت القوم غير مكذبٍ

زهيرٌ حساماً مفرداً من حمائل (١)

فقد جاء المرفوع بنعم وهو قوله (ابن) مضافاً لاسم
مضاف للمعروف بال .

وقد ذهب بعضهم إلى منع مجيء المرفوع بنعم وبئس على
خلاف ما ذكر ، قال أبو سعيد السيرافي : " ولا يجوز أن ترتفع
بهما الأعلام ولا المبهم ولا المكنى ولا مضاف إلى شيء من
ذلك " (٢) .

مجيئه نكرة :

أجاز بعض النحاة مجيء المرفوع بنعم وبئس نكرة ،
ومجيئه نكرة يخالف رأي الأكثرية السابق ، فقد أجاز الفراء
أن يرتفع بهما النكرة مضافة إلى نكرة ، وأجاز أيضاً نصب هذه
النكرة ، قال : " فإن أضفت النكرة إلى نكرة رفعت ونصبت ، كقولك :
نعم غلامٌ سفرزیدٌ ، وغلامٌ سفرزیدٌ " (٣) .

(١) ذكر الشاهد في ص (٤) من هذا البحث .

(٢) شرح السيرافي على الكتاب ٣٠ / ٢ م . مصور .

(٣) معاني القرآن ٥٧ / ١ .

كما نُسبت إجازة ذلك أيضا للأخفش ، قال ابن يميم :

” فرفعوا بنعم النكرة المضافة إلى ما لا ، ألف ، ولا لام فيه ،

زعم الأخفش أن بعض العرب يقول ذاك “ (١) ، وممن نصّ عليّ

جواز ذلك أيضا ابن السراج (٢) ، وابن مالك (٣) ، وابن عصفور (٤) ،

والرّضيّ (٥) ، ونسب هذا الرأي إلى الكوفيّين (٦) ، واستشهد هؤلاء

على رأيهم ، بقوله :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم

وصاحب الرّكب عثمان بن عفّان (٧)

(١) شرح المفصل لابن يميم ١٣١/٧ ، وانظر الساعدي

على التّسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٧ م . م ص ٥٠

والهمع ٨٦/٢ .

(٢) الاصول لابن السراج ١٤١/١ .

(٣) التّسهيل لابن مالك ص ١٢٧ .

(٤) المقرّب لابن عصفور ٦٦/١ .

(٥) شرح الكافية للرّضيّ ٣١٧/٢ .

(٦) المساعد على التّسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٧ م . م ص ٥٠

والهمع ٨٦/٢ .

(٧) شرح المفصل لابن يميم ١٣١/٧ ، وهو منسوب لحسان

حيث رفع بنعم النكرة المضافة إلى نكرة وهي قوله (صاحب) .

ومن ذلك أيضا قول الآخر :

وسلمى أَكْمَلُ الثَّقَلَيْنِ حُسْنًا

وفي أثوابها قُرُورِيَّـمٌ

نِيَافُ الْقُرْطِ غَرَّاءُ الثَّنَائِيَا

ورِثْدُ لِلنِّسَاءِ وَنَعَمَ تَيْمٌ (١)

فقد رفع بنعم النكرة وهي قوله (تيم) .

مجيئه علما :

أجازه بعضهم أن يأتي المرفوع بنعم / علما أو مضافا إلى علم ،
وهذا أيضا على خلاف الغالب عند النحاة ، ونسب هذا الجواز
إلى أبي عمر الجرمي وهو عنده مقيس ، قال ابن عقيل : " واختار
الجرمي القياس على الأول ، فيقول : نعم

=== ابن ثابت وقال بعضهم لكثير بن عدالله النهشلي ،

انظر : المقرَّب لابن عصفور ٦٦/١ وشرح الكافية للرضي

٣١٧/٢ ، والدَّرر اللوامع للشنقيطي ١١٣/٢ وحاشية الصبَّان

على الأُشموني ٢٨/٣ ، والخزانة ٤ : ١١٧ .

(١) الدَّرر اللوامع للشنقيطي ١١٣/٢ . والتَّيم : الضَّجيج ، انظر

الخزانة ٤ : ١١٧ .

عَدَالَهُ زَيْدٌ * (١) . وعن أَبِي عَلِيٍّ السَّفَارْسِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ عَنْ
الصَّرْبِ . قَالَ الرِّضِيُّ : * وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ : نَعَمْ عَدَالَتَهُ
زَيْدٌ ، وَبَعْضُ عَدَالَتِهِ أَنَا ، إِنْ كَانَ كَذَا * (٢) .

وَاسْتَشْهَدُوا لِقَوْلِهِمْ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : * نَعَمْ عَدَالَتُهُ وَأَخُو الْعَشِيرَةِ خَالِدُ بْنُ
الْوَلِيدِ ... * (٣) .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ عَدَالَتِهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : * بَعْضُ
عَدَالَتِهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذَا * (٤) .

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَوْلُهُ :
* شَهِدْتُ صَفِيْنَ ، وَبَشَّيْتُ صَفْوَنَ * (٥) .

(١) المساعد على التسهيل لابن عقيل ، لوحة ١٣٨ م . مصور . والجمع

٨٧/٢ وشرح العراذي ٨٣/٣ .

(٢) شرح الكافية ٣١٧/٢ .

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٨/١ ، بيروت المكتبة الإسلامية

ط ١ ، ١٩٦٩ م .

(٤) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصور . وشرح

الأشعري ٣٢/٢ والجمع ٨٧/٢ .

(٥) شرح الأشعري ٣٢/٢ ، والجمع ٨٧/٢ .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

بئس قومٌ الله قومٌ طُرُقُوا

فَقَرُوا جَارَهُمْ لِحِمًا وَحِيسًا (١)

فقد رفعت نعم وبئس في هذه الشواهد العلمين (عبدالله)
في الحديث الشريف وقول عبدالله بن مسعود ، و (صفون) في
قول سهل بن حنيف . ورفعنا ما أضيف إلى العلم في قوله (قوم
الله) .

مجيئه اسما موصولا :

أجاز بعضهم أن يأتي مرفوع نعم وبئس اسما موصولا ، وهذا
أيضا على خلاف الغالب فيه عند النحاة ، ونسب هذا الجواز إلى
الأخفش أيضا ، قال في الهمع : " قال ابن مالك : وظاهر قول

(١) شرح المرادي ٨٤/٣ ، البيت من الرمل وهو للمرار المدوي ،
ومعنى الطروق : الإتيان ليلا ، وقروا : من القرى وهو
الضيافة ، و (وحر) : اللحم الذي دبت عليه الوهرة ،
دابة تشبه القطاية وهي نوع من الوزغ .
انظر شرح الأشموني ٣٢/٢ ، وشرح الأبيات للمعيني بهامشه ،
والهمع ٨٧/٢ ، والدرر اللوامع ١١٤/٢ ، وحاشية الصبان على
الأشموني ٢٩/٣ .

الاُخفش أنه يجيز نعم الذي يفعل زيد^(١) ، ولا يجيز نعم من يفعل^(٢) .
وأجاز الفراء أيضا أن يرتفع بنعم وبئس الاسم الموصول لكن
بشرط أن يسدّ مع صلته سدّ المخصوص ، قال : * ولا يصلح أن
تولي نعم وبئس (الذي) ولا (من) ولا (ما) إلا أن
تنوى بهما الاكتفاء دون^١ يأتي بعد ذلك اسم مرفوع ، مسن
ذلك قولك : (بشما صنعت) فهذه مكثفة^(٢) . ومسن
أجاز ذلك أيضا الكسائي بدون اشتراط أن يسدّ مع صلته سدّ
المخصوص ، قال الفراء : * ولا يجوز ساء ما صنعك ، وقد أجاز
الكسائي في كتابه على هذا المذهب ، قال الفراء ، ولا نعرف ما
جهته^(٣) .

وأجاز المرّ أن يرتفع (الذي) بنعم وبئس مرادا بها
الجنس ، قال : * ولو قلت : نعم الذي في الدار أنت لم يجز ،
لأن (الذي) بصلته مقصود إليه بعينه ، فقد خرج من موضع
الاسم الذي لا يكون للجنس . . . فان (الذي) إذا كانت على

(١) الهمع ٨٦/٢ .

(٢) معاني القرآن ٥٧/١ .

(٣) المصدر السابق .

هذا المذهب صلت بمد نعم وبئس ، وإنما يكره بمد هذا
تلك المخصوصة " (١) . وقد تابع الرضي السردي في هذا
بقوله : " ولا يحتج عند أبي علي والسردي وهو الحق خلافا
لغيرهما ، إسناد نعم وبئس إلى (الذي) الجنسية وكذا (من
وما) " (٢) . والقصد بقوله (الجنسية) التي صلتها عامة
غير محددة قال : " وأعني بالجنسية ما يكون صلتها عامة ...
وأما إن كانت صلتها مخصصة ، نحو : نعم الذي كان اليوم في
الدار ... فلا يجوز ، إذ يلزم فاعلها لإبهام " (٣) . ومن
ذهب إلى جواز مجيء الفاعل اسما موصولا ، ابن مالك واستدل
على جوازه بجواز الوصف به ، قال : " ولا ينبغي أن يمنع لأن
(الذي) جمل بمنزلة الناعل ولذلك ألغى الوصف به " (٤) .

(١) المقتضب ٢/٤٤٣ .

(٢) شرح الكافية ٢/٣١٧ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) شرح المرادي ٣/٨٤ ، وانظر قوله في المساعد على

التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصوره وشرح الأشموني ٢/٣٣

والهمصع ٢/٨٦ .

واستشهدوا لجواز ذلك بقوله :

ولنعم دارٌ مَنْ لم يرض بها دارٌ ^(١) .

وقول الآخر :

فنعم سرّاً مَنْ ضاقت مذاهبةُ

ونعم من هو في سرٍّ وإعلان ^(٢)

وقول الآخر :

بئس الذي ما أنتم آل أنجس ^(٣) .

فقد جاء اسم الوصول في موضع رفيع (بنعم) (وبئس) في قوله

(نعم من هو) في الشاهد الثاني وقوله (بئس الذي) في

الثالث .

(١) شرح الكافية للرضي ٣١٧/٢ .

(٢) البيت من البسيط ، ومجهول القائل ، وقوله :

وكيف أُرهبُ أمراً أو أُرَاعِبُهُ وقد زكَّأتُ إلى بشرٍ من مروان

وجاء في رواية أخرى هكذا : ونعم مزكاً مَنْ ... البيت .

ومعنى زكاً : لجأ ، ومزكاً : اسم مكان منه . ومعنى البيت :

نعم الملجأ لكلّ إنسان ضاقت عليه الدنيا ونعم الرجل الكريم

في السرّ والعلن . انظر فتح القريب المجيب لمحمد علي الدرّ

١٧٣/٣ وانظر المساعد لوحة ١٣٨ م . مصوّر الدرر اللوامع ١١٤/٢

والخزانة ١٥/٤ ، وشرح شواهد المفني للسيوطي ٧٤١/٢ .

(٣) المجموع ٨٦/٢ والدرر اللوامع ١١٤/٢ .

مجيئته مضافا لضمير ما فيه (أَل) :

زُكِرَ أَنَّ بَعْضَ النَّحَاةِ أَجَازُ، أَنْ يَرْتَفِعَ بِنَعْمٍ وَيُنْسِ الْأِسْمَ الظَّاهِرَ

مُضَافًا لَضَمِيرٍ عَائِدٍ إِلَى مَا فِيهِ (أَل) ، قَالَ الْمُرَادِيُّ : " وَأَجَازُ

بِمَعْضِهِمْ أَنَّ يَكُونُ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ مَا فِيهِ أَل " (١) .

وَقَدْ وَرَدَ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ :

فَنَعْمُ أَخُو الْهَيْجَا وَنَعْمُ شَبَابُهَا (٢)

هَيْثُ وَقَعَ بِعَمْدٍ (نَعْمُ) الثَّانِيَةِ فِي الشَّاهِدِ اسْمُ مُضَافٍ

لِضَمِيرٍ مَا فِيهِ أَل وَهُوَ قَوْلُهُ (شَبَابُهَا) ، وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَى

(الْهَيْجَا) قَبْلَهُ .

(١) شَرْحُ الْمُرَادِيِّ ٨١ / ٣ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٣١ / ٢

وَالْهَمْعُ ٨٥ / ٢ .

(٢) شَرْحُ الْمُرَادِيِّ ٨١ / ٣ ، الْهَيْجَا : الْحَرْبُ ، أَيْ أَنَّهُ

مُلَازِمٌ لَهَا . انْظُرْ : الْأَشْمُونِيُّ ٣١ / ٢ ، وَشَرْحُ

الشَّوَاهِدِ لِلْمِثْنِيِّ بِالْحَاشِيَةِ ، وَالْهَمْعُ ٨٥ / ٢ ، وَالذَّرَرُ

الْقَوَاصِعُ ١١٠ / ٢ ، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ٢٨ / ٣ ، وَالْخَزَانَةُ

١١٧ / ٤ .

مجيئه اسم إشارة :

أجاز بعضهم أن يقع بعد نعم وبئس اسم الإشارة متبوعا
باسم معرف بآل ، وذلك كقوله :
وبئس هذا الحيُّ حيَّانا صرا

ليت أحياء هم فيمن هلك^(١)

الترجيح :

والرَّاجح في هذه المسألة هو رأي جمهور النحاة وهو أن
مرفوع نعم وبئس الظاهر لا بد أن يكون معرفا بآل أو مضافا
للمعرف بها أو مضافا لضاف لمعرف بها ، والذي رجَّح ذلك
هو كثرة السماع عن العرب . ويأتي بعد ذلك مجيئه اسما
موصولا من (ما) دون غيرها من الموصولات ، ورجَّح ذلك
أيضا كثرة السماع . ومن الأمثلة على مجيئه معرفا بآل قوله
تعالى : " ونعم الوكيل " (٢) ، وقوله : " نعم
المولى ونعم النصير " (٣) ، وقوله : _____ :

(١) الهمع ٨٦/٢ والدرر ١١٤/٢ والبيت من الرمل .

(٢) الآية ١٧٣ : آل عمران .

(٣) الآية ٤ : الأنفال .

" نعم الثَّواب " (١) ، وقوله : " فلنعم المجيبون " (٢) ، وقوله :

" نعم العبد " (٣) ، وقوله : " فنعم الماهدون " (٤) ، وقوله :

" وبئس المصير " (٥) ، وقوله : " وبئس المهاد " (٦) .

ومثال مجيئه مضافا للمعرف بال قوله تعالى : " ولنعم

أجرُ العاملين " (٧) وقوله : " فنعم عقبى الدار " (٨) ، وقوله :

" وبئس مثوى الظالمين " (٩) ، وقوله : " بئس مثل القوم " (١٠) .

ومثال مجيئه اسما موصولا من (ما) قوله تعالى :

(١) الآية ٣١ : الكهف .

(٢) الآية ٧٥ : الصافات .

(٣) الآية ٣٠ : (ص)

(٤) الآية ٤٨ : الذاريات .

(٥) الآية ١٦٢ : آل عمران .

(٦) الآية ٢٠٦ : البقرة .

(٧) الآية ١٣٦ : آل عمران .

(٨) الآية ٢٤ : الرعد .

(٩) الآية ١٥١ : آل عمران .

(١٠) الآية ٥ : الجمعة .

"نعمًا يصطكم به" (١)، وقوله : "ولبئس ما شروا به أنفسهم" (٢)
 وقوله : "بئسما يأمركم به إيمانكم" (٣) وقوله : "بئسما خلفتموني
 من بعدي" (٤) .

وهذا قليل من كثير ما يؤكده أن مرفوع نعم وبئس هذه
 صفتة .

أما ما ورد من أن المرفوع ^{لجاء} على خلاف ذلك ، كما في قول
 الشاعر :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم البيت (٥)

حيث جاء المرفوع اسما ظاهرا مجرّدا من (أل) ومضافا للمجرّد منها ،
 فهو عند النحاة من قبيل الضّرورة ، والضّرورة لا يقاس عليها ، قال أبو
 عليّ : "وقد هُكي أنه قد جاء فاعله مظهرا على غير هذين الوجهين ،
 وليس ذلك بالشائع" (٦) .

(١) الآية ٥٨ : النساء .

(٢) الآية ١٠٢ : البقرة .

(٣) الآية ٩٣ : البقرة .

(٤) الآية ١٥٠ : الأعراف .

(٥) انظر الإيضاح المضدي لأبي عليّ الفارسيّ ٨٥ / ١ و صفحة (٧٩)
 من هذا البحث .

(٦) الإيضاح المضدي لأبي عليّ ٨٥ / ١ .

ومن جهة أخرى يمكن أن يقال إنَّ الذي جَوَّز ذلك في الشَّاهد المذكور هو عطف المضاف إلى المعارف بأل، على مرفوع نعم

قبله ، فقد عطف قوله (صاحب الركب) على قوله (صاحب قوم) ، قال ابن يمش : " كَأَنَّ الذي حَسَنَ ذلك في البيت ، قوله (صاحب الركب) لما عطف عليه ما فيه الألف واللام دلَّ على أنَّهما في المعطوف عليه مراده ، لأنَّ المعنى واحد " (١) ، وعليه فلا حجة لمن أجاز مجيء مرفوع نعم وبئس نكرة .

أما قول بعضهم بجواز مجيء المرفوع هنا علماً أو مضافاً إلى علم فقول ضعيف ، لأنَّه يناقض معنى المدح والذم من جهة أن المدح العام والذم العام المدلول عليهما بنعم وبئس لا يوافقهما إلا ما دلَّ على العموم مثل المعارف بأل كما سنرى ، ومجيء المرفوع علماً فيه تخصيص ودلالة على معيّن . أما ما أورده المجوزون لذلك من شواهد على قولهم كقوله : " نعم عبدالله أنا " (٢) ، وقول الشاعر " بئس قوم الله . . . البيت " (٣) ، فليس بحجة

(١) شرح المفصل لابن يمش ١٣٢/٧ ، وحاشية الصبان على

الأشعوني ٢٨/٣ .

(٢) و (٣) انظر (٣) فابرها من هذا البحث .

وذلك لا مَرِين :

الأول : أَنَّ هذا من الشَّاذِّ الذي لا يقاس عليه أوَّنه من ضرورات

الشَّعر بالنسبة للبيت . قال في ذلك الرُّضي : * وهو شاذٌّ إذ

الفاعل ليس بمضاف إلى المَعْرِفِ الجنسيِّ * (١) ، ومن جهة أخرى

فإنَّ العرفوع في بيت الشعر وهو قوله (قوم الله) ليس فيه حَجَّة

لأنَّ العرفوع مضاف لما فيه أل والخلاف فيما ليس فيه أل ، قال

المرادي : * فأما قول الشاعر ضرورة ، وكأنَّ الذي سَهَّل ذلك ، كون

(قوم) يقع على ما يقع عليه (القوم) مَعْرُفاً بالآلف واللام ، وهو

مع ذلك مضاف في اللفظ إلى ما فيه الآلف واللام ، وإن لم يكن

تعريفه بهما * (٢) .

الثاني : ان جميع الشواهد على هذا القول متأولة ، وذلك بجعل

الأعلام المرتفعة^{الصبغتين} وهي (عبدالله وصفون . . .) هي المخصوصة

بالمدح أو الذم ، والعرفوع مضمَر في نعم وبئس ، قال المرادي : * اعلم

أَنَّ ما ورد مَّا يُوهم ظاهره أَنَّ الفاعل علم أو مضاف إلى علم

يمكن تأويله على أَنَّ الفاعل ضمير مستتر حذف مفسَّره . والعلم

(١) شرح الكافية ٣١٧/٢ ، والهمع ٨٦/٢ .

(٢) شرح المرادي ٨٤/٣ ، وشرح الأشموني ٣٣/٢ .

أو النضاف إليه هو المخصوص (١) ، وعليه فليس فيها حجة .
وأما مجيء المرفوع موصولا من (الذي) ، فهو أيضا لا يجوز
لسببين ذكرهما النحاة :

الأول : أنَّ (الذي) لا يجوز نصبها على التمييز عند
الجميع ، وعليه فلا يصحَّ أن يُعزَّز بها المرفوع عند إضماره في نعم
وبئس ، بخلاف المصروف بال إذا ينتصب على التمييز بعد تجرّده
من أل عند إضمار الفاعل ، قال ابن السراج : " إلا أنني وجدت
جميع ما تدخل عليه نعم وبئس فتفرقه وفيه الألف واللام ، فله
نكرة تنصبه نعم وبئس إذا فقد المرفوع ، و (الذي) ليست
لها نكرة ألينة تنصبها " (٢) وسيأتي بيان لهذا أيضا عند
الحديث عن إضمار الفاعل (٣) .

(١) شرح المرادي ٨٥/٣ ، والهمع ٨٧/٢ ، وحاشية الصبّان

على الأشموني ٢٩/٣ وضيء السالك ٨٣/٣ .

(٢) الأصول لابن السراج ١٣٣/١ ، وانظر المقتضب ١٤٣/٢ ،

وشرح المرادي ٨٤/٣ وشرح الأشموني ٣٣/٢ ، والهمع

٨٦/٢ .

(٣) انظر ص (٩٤٢) من هذا البحث .

الثاني : عدم السماع عن العرب وأنه مخالف للقياس ، وعن أبي عمر الجرمي أنه قال : " ولم يرد به سماع ، والقياس المنع " (١) .

وأما مجيئه من الموصول (من) فهو من المنع أيضا لنفس السبب الذي قيل في منع (الذي) . وتأول بعضهم قول الشاعر :
" نعم من هو في سرّ وإعلان " (٢) بأن الموصول (من) فيه هسو في محلّ نصب تمييز والعرفوع مضمّر في نعم ، قال في المنع :
" وتأول غيرهم على أنّ الفاعل مضمّر ، و (من) في محلّ نصب تمييز " (٣) .

وأما مجيئه مرفوعهما اسما مضافا لضمير ما فيه أل ، فهو أيضا غير جائز كما يبدو ، لأنّه ينقصه السماع ، أما ما ورد من ذلك في قوله : " ونعم أخو الهيجا ونعم شبابها " (٤) فهو عندهم شاذّ ، قال الأشموني : " وأجاز بعضهم أن يكون

(١) شرح المرادي ٨٤/٣ .

(٢) انظر ص (٨٥) من هذا البحث .

(٣) الهمع ٨٦/٢ .

(٤) ورد الشاهد في ص (٨٦) من هذا البحث .

مضافة إلى ضمير ما فيه إل . . ، والصحيح أنه لا يقسماس عليه
لقلته " (١) .

وأما مجيئه اسم إشارة فهو أيضا مشنع كما أرى وذلك لأن
الإشارة تدلّ على مميّن ، ومرفوع نعم وبئس لا يكون مخصوصا ،
وأما قوله : " بئس هذا الحيّ " حياّ ناضرا . . " (٢) فليس
فيه حجة وذلك لأنّ مرين :

الأول : شذونه .

الثاني : تأويله ، بأن يعرب اسم الإشارة مخصوصا بالذمّ لا معمولا
لبئس .

وفي هذين المرين ذكر عن أبي حيّان قوله : " وقسّد

جاء اسم الإشارة معمولا لبئس في الشعر كقوله : بئس هذا

الحيّ . . . (البيت) وهذا البيت فيه شذون من حيث رفعت
بئس اسم إشارة ، ومن حيث الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز ،

(١) شرح الأشموني ٣١/٢ ، وشرح المرادي ٨١/٣ ، والهمع ٨٥/٢ .

وحاشية الخصري على ابن عقيل ٤٣/٢ .

(٢) ورد الشاهد في ص (٨٧) من هذا البحث .

وهو محتمل للتأويل بأنّ في بئس ضميراً و (حياً ناصراً) ^{تتميز} تأخراً في

الشعر و (هذا الحيّ) هو المخصوص بالذمّ ، والتقدير : بئس

حياً هذا الحيّ * (١) .

وبهذا يبقى رأي الجمهور في صفة مرفوع نعم وبئس

هو الراجح .

(١) الدرر اللوامع للشنقيطي ١١٤/٢ ، الهمع ٨٦/٢ .

مسألة : (أَل) الدّاخلية على فاعل نعم وبئس والخلاف في نوعها :

للنّحاة في الألف واللام الدّاخلتين على الاسم المرفوع بعد نعم

وبئس قولان :

أولهما : أنّها لتعريف الجنس ، وهذا هو المشهور عند النّحاة

وبه قال سيهويه (١) ، والفراء (٢) ، والبرّد (٣) ، والزّجاج (٤) ،

وابن السّراج (٥) ، والسّيرافي (٦) ، وابن جنّي (٧) ، وغيرهم من

اللاحقين (٨) .

ثانيهما : أنّها لتعريف العهد ، قال به بعض المتأخّرين

كأبي اسحق بن ملكون (٩) والجواليقي (١٠)

-
- (١) الكتاب ٣٠١/١ ط بولاق .
 - (٢) معاني القرآن للفراء ٥٧/١ ط ٢ ، ١٩٨٠ .
 - (٣) المختضب ١٤١/٢ فما بعدها .
 - (٤) شرح المفصل لابن يميّش ١٣٠/٧ .
 - (٥) الأصول لابن السّراج ١٣٠/١ .
 - (٦) شرح الكتاب لأبي سعيد السّيرافي ٣٠/٢ م . مصور .
 - (٧) اللّمع لابن جنّي ص ١٤٠ .
 - (٨) شرح المقدّمة المحسّبة لابن بابشاذ ٣٨٣/٢ ، والجمل للجرجاني ص ١٣ والعقرب لابن عصفور ٦٧/١ ، وشرح الكافية للرّضيّ ٣٢/٢ وقواعد اللّغة العربيّة ص ٢٨١ .
 - (٩) الهمع ٨٥/٢ والتصريح على التّوضيح للأزهريّ ٩٥/٢ .
 - (١٠) المحرّران السّابقان .

والشَّلوين الصَّفير (١) .

ورأى أحد المعاصرين أنَّه يجوز فيها القولان حسب المقام (٢) .

التوضيح :

رأينا فيما سبق أنَّ مرفوع نعم وبئس ، إذا كان اسما ظاهرا لا بد أن يكون مصرفا بأل أو مضافا للمصرف بها . واختلف النحاة بعد ذلك في نوع (أل) الداخلة على المرفوع ، هل هي أداة تعريف لفظي أو أنها أداة تعريف حقيقي ، اختلفوا في ذلك إلى قولين :

أولهما : قول الجمهور ، حيث ذهب إلى أنَّ (أل) الداخلة على مرفوع نعم وبئس هي لتعريف الجنس ، والمصرف بها يكون جنسا لا يختص بشخص معين ، ولذلك فالتعريف هنا تعريف لفظي شكلي والمصرف بها يشبه النكرة معنى ، قال سيبويه : " واعلم أنَّه لا يجوز أن تقول : قومك نعم صفارهم وكبارهم ، إلا أن تقول : قومك نعم الصفار ونعم الكبار . . . وذلك لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أم كلهم صالح ، كما أنك إذا قلت : عدالله نعم الرجل ، فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ، ولم ترد أن تعرف شيئا بعينه بالصلاح بعد (نعم) " (٣) .

(١) شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٩٥/٢ .
(٢) النحو للوافي لمباس حسن ٣٦٠/٣ ٣٦١ .
(٣) الكتاب ٣٠١/١ ط بولاق .

وقد بين الفراء نوع (أَل) هنا بأنها لا تفيد تصريحاً

محضاً للاسم بقوله : " وإذا أوليتها معرفة فلتكن غير مؤقتة في سبيل

النكرة ، ألا ترى أنك ترفع فتقول : نعم الرجل عمرو " (١) . ففسد

أشار إلى أن التصريف بعدها ليس حقيقياً وأنه يشبه النكرة ، وهذا هو

حال المصروف (بَال) الجنسية التي لا تفيد تصريحاً معنوياً للاسم .

وقد بين العبد أن (أَل) في المرفوع هنا للجنس أيضاً ، ونص على

ذلك بقوله : " فالرجل وما ذكرت لك ما فيه الألف واللام ، وال على

الجنس والمذكور بعد هو المختص بالحمد والذم " (٢) ، وشرح رأيه

بقوله : " وهذا ههنا بمنزلة قولك فلان يفرق الأسد ، إنما تريد هذا

الجنس ، ولست تريد أسداً معهوداً ، وكذلك فلان يحب الدينار

والدرهم ، وأهلك الناس الدينار والدرهم ، وأهلك الناس الشاة والبصير (٣)

ومن نص على هذا أيضاً ابن السراج (٤) وكثير من النحاة ، كابن

جنّي (٥) وابن بابشاذ (٦) وابن عصفور (٧) .

(١) معاني القرآن ٥٧/١ ط ٢ ٩٨٠٠

(٢) المقتضب ١٤٠/٢ فما بعدها

(٣) المصدر السابق ١٤٣

(٤) الأصول لابن السراج ١٣١/١

(٥) اللّمع لابن جنّي ص ١٤٠

(٦) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٨٢/٢

(٧) المقرّب لابن عصفور ٦٧/١

واستدل هو* لا* على قولهم بالا* دلة التالية :

- ١ - ترك تأنيث نعم وبئس مع المرفوع المؤنث ، بحذف
 تاء التأنيث من نعم وبئس ، نحو : نعم المرأة . قالوا
 وإنما جاز ذلك فيهما لأن الجنس في معنى المذكر ، يقال
 المكبري : " وإنما جاز حذفها لأن اللفظ لفظ جنس ،
 والجنس مذكر ، فجاءوا به على المعنى ، وليس كذلك قامت
 المرأة ، لأنه لا يجوز هناك حذف التاء لأنه ليس اللفظ هنا
 جنسا " (١) .

- ٢ - عموم المدح والذم في نعم وبئس . والعموم يتطلب أن
 يكون المرفوع عاما ليوافق عموم الصيغة ، ولو كان معينا
 لناقض عموم الصيغة ، قال أبو سعيد : " ومن أجل
 ما وضعت له نعم وبئس من دلالة ما بعدهما على الجنس على
 معنى المدح والذم ، احتيج أن يكون ما يرتفع بهما من
 أسماء الأجناس أو الصفات أو ما كان مضافا إلى
 ذلك " (٢) .

(١) شرح اللع للمكبري لوحة ٢١ م . مصور ، والهمس

٨٥/٢

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٢/٣٠ م . مصور .

والى هذا أشار أبو البقاء العكبري بقوله : * ولا يكون
فاعل نعم وبئس إلا اسم جنس معرّفاً بالالف واللام ...
وإنما شرط ذلك لأن نعم وضعت لاستيفاء جنس المدح ،
وجنس المدح وجنس الذم لا يجتمع في شيء واحد ، فذكر
لفظ الجنس الذي تتفرّق الصفات المدوحة في آحاده ، ليوافق
معنى نعم ، ثم يذكر المخصوص بهذا المدح ليبين ذلك
الجنس * (١) . وذكر ابن يعيش أن الفعل يكون عامّاً باسناده
إلى عام ، وهكذا نعم وبئس لا بد من إسنادهما إلى عام
حتى تتم الدلالة على العموم ، قال : * لأن الفعل إذا أُسند
إلى عامٍّ عمٍّ ، وإذا أُسند إلى خاصٍّ خصٍّ * (٢) .

٣ - ويدلّ أنها للجنس اشتناع وقوع الأعلام موقع المعرّف
بها ، مثلاً يبعد أن تكون أل في المرفوع للتعريف الحقيقي ،
قال ابن الأنباري لا يقولون نعم زيد ولا رجل ، والتزموا
(أل) فمحال أن يكون ذلك التعريف مطلقاً ، وإلا
لجاز نعم زيد * (٣) .

(١) شرح اللام لوحة ٢٠ م . مصور .

(٢) شرح المفصل ١٣٠ / ٧ .

(٣) حاشية ابن الملبس على شرح التصريح للأزهري - التصريح

وبعد اتفاق هؤلاء على القول إنَّ (أَل) الداخلة على مرفوع نعم وبئس هي أَل الجنس ، اختلفوا فيما بينهم : هل المقصود بها استفراق الجنس على الحقيقة أو على المجاز ، فقد ذهب جماعة إلى أنَّ المقصود بها استفراق الجنس كله على الحقيقة ، وعلى هذا فالمدح أو الذمَّ شامل لجميع الجنس الداخلة عليه (أَل) (١) ، فمتى ما يقال مثلاً : نعم الخليفة عمر ، تكون قد مدحت جميع الخلفاء أولاً ، ثم بعد ذلك خصصت المدح لعمر .

واحتجوا لذلك بقولهم : إنَّ مدح الجنس كله على الحقيقة يوافق المقصود بنعم وبئس من حيث المبالغة في المدح والذمَّ ، قالوا : " لما كان الفرغ المبالغة في إثبات المدح للمدوح ، جعل المدح للجنس الذي هو منهم ، إنَّ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئاً على المخصوص " (٢) .

واحتجوا أيضاً بأنَّ مدح الجنس كله حقيقة أدلَّ على المبالغة ، لأنَّه من كثرة المدح للمدوح والذمَّ للمذموم ، شمل المدح والذمَّ جنسه

(١) شرح ابن عقيل ١٦١ / ٢ وشرح المرادي ٨٥ / ٣ والاشموني

٣٣ / ٢ وحاشية الصبان ٢٩ / ٣ والهمع ٨٥ / ٢ والتصريح

٠ ٩٥ / ٢

(٢) شرح الأشموني ٣٣ / ٢

معهم . قالوا : " إِنَّهُ لَمَّا قَصَدُوا الْمَالِفَةَ عَدَّوا الْمَدْحَ إِلَى الْجِنْسِ
مَالِفَةً ، وَلَمْ يَقْصِدُوا غَيْرَ مَدْحِ زَيْدٍ ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ مَدْحُ جِنْسِهِ
لَا جُلَّهُ " (١) .

وقد صُفِّى الْقَوْلُ ، بِأَنَّ (أَل) الدَّاحِلَةَ عَلَى فَاعِلٍ نَعَمٌ وَبِئْسَ
هِيَ لَا سِتْفِرَاقَ الْجِنْسِ حَقِيقَةً ، لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى التَّنَاقُضِ ، فَلَا يُمْكِنُ
أَنْ يَكُونَ جِنْسُ الرِّجَالِ مِثْلًا مَرَّةً مَدْحًا وَأُخْرَى مَذْمُومًا عَلَى الْحَقِيقَةِ ،
لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ الْمُضَدَّانِ ، فَعِنْدَمَا تُمدَحُ رَجُلًا تُقُولُ : نَعَمُ الرَّجُلُ
فُلَانٌ ، وَعِنْدَمَا تُذَمُّ آخَرُ تُقُولُ : بِئْسَ الرَّجُلُ فُلَانٌ ، فَقَوْلُكَ (الرَّجُلُ)
جاءَ مَرَّةً مَدْحًا مَعَ نَعَمٍ وَمَرَّةً مَذْمُومًا مَعَ بِئْسَ ، وَهَذَا مُتَنَاقِضٌ ، قَالَ فِي
التَّصْرِيحِ : " وَرَدَّ بِأَدَائِهِ إِلَى التَّكَادُبِ ، فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : نَعَمُ
الرَّجُلُ زَيْدٌ وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرُو " (٢) .

وَمِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى فَإِنَّ مَدْحَ الْجِنْسِ كُلَّهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، قَسْدٌ
يَشْمَلُ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ هَذَا الْمَدْحَ ، لِأَنَّ الْجِنْسَ الْوَاحِدَ فِيهِ الصَّالِحُ
الَّذِي يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ وَالطَّالِحُ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ ، قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ
عَلَى التَّصْرِيحِ : " يَلْزَمُ كَوْنُ أَبِي جَهْلٍ وَأَبِي لَهَبٍ دَاخِلِينَ فِي : نَعَمُ
الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَأَفْاضِلُ النَّاسِ دَاخِلِينَ فِي : بِئْسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ " (٣) .

(١) شرح الأُشْمُونِي ٣٣/٢ .

(٢) التَّصْرِيحُ ٩٥/٢ .

(٣) حَاشِيَةُ بَيْهَقِشِ التَّصْرِيحِ ٩٥/٢ .

وذهب بعضهم إلى أن الاستغراق فيها مجازي (١).

أما القول الثاني في (أل) الداخلة على مرفوع نعم وبئس ،
فقد ذهب أصحابه إلى أنها (للمهد) ، والمعرف بهـ
يكون معهودا لا جنسا ، وعلى قولهم هذا يكون تصرف المعارف بها
تعريفا معنويا تاما ، لأنه شخص معين معهود ، سواء كان عهدا
ذهنيا أو شخصيا ، فالذهني إشارة لما في الذهن ، قالوا :
* فهي مشاربها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل ، كما تقول
اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم (٢) .

والمعهود الشخصي أو الذكري هو ما ورد ذكره في الكلام
قالوا : .. والمعهود هو الشخص المدح والمذموم
فإذا قلت : زيد نعم الرجل ، فكأنك قلت : نعم هو الشخص
المدح والمذموم (٣) .

واستدل هؤلاء على أنها للمهد بجواز تشنية مدخولها
وجمعها فيقال : نعم الرجال ونعم الرجال ... (٤) .

(١) شرح الأشموني ٣٣/٢ ، وشرح العراقي ٨٥/٢ ، والتصريح

٩٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٦١/٢ .

(٢) التصريح ٩٥/٢ والأشموني ٣٣/٢ والجمع ٨٥/٢ .

(٣) الجمع ٨٥/٢ والأشموني ٣٣/٢ والتصريح ٩٥/٢ .

(٤) الأشموني ٣٣/٢ الجمع ٨٥/٢ .

وقد أنكر الرضي أن تكون (أَل) هنا لاستفراق الجنس ، كما
منع أن تكون للعهد خلافا للقولين السابقين ، ولملّه يرى أنها زائدة ،
قال : " وأعلم أن اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستفراق الجنس
كما ذهب أبو علي واتباعه ، . . . وليست اللام في نعم الرجل للإشارة
إلى ما في الذهن " (١) . وذكر أن - أَل - ليست للتعريف وإنما جسي
بها لإظهار النكرة بمظهر المعرفة شكلا لا معنى ، قال : " وكان
الأصل تنكير فاعل نعم وبئس ، لانه من حيث المعنى خبسر
المبتدأ الذي هو المخصوص . . . لكنهم التزموا أن يكون الفاعل ممرّفا
باللام تعريفا لفظيا ، كما في اشترا اللحم . . . لداع لهم إلى ذلك
وهو أنهم غلبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير
بعد إلابهام . . . فأوردوا الفاعل في صورة المعرفة وإن كان نكرة
في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح أو الذم في الظاهر مصوغا
على وجه لا ينكر ، لأن مدح شخص منكر من الأشخاص أو ذمه لا فائدة
فيه " (٢) .

وقد اعترض على القول بأنها لاستفراق الجنس ، باعتناع

(١) شرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ .
(٢) المصدر السابق ٣١٣/٢ فما بعدها .

إحلال لفظ (كل) محلها قال : " إنَّ علامة المعرّف به اللَّام
 الاستفراقية صحّة إضافة (كل) إليه ، كما في قوله تعالى :
 (إنَّ الإنسان لفي خُسْر) (١) ولا يصحّ أن يقال : نعم كلّ الرجل
 زيد . . . فإن قلت : بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة
 كما تقول : أنت الرجل كلّ الرجل ، قلت : امتناع التصريح في مثل
 هذا . . يدلّ على أنّه لم يقصد به ذاك المعنى (٢) .
 أما من أجاز فيها القولين السابقين فقال : " وأل الجنسية
 أقوى وأبلغ في تأدية الفرض ، والمهدية أوضح وأظهر (٣) ،
 وحجته في ذلك أن الذي يحدّد نوعها القرينة . فإن وجد
 ما يشير إليها فهي عهديّة وإلا فهي للجنس ، قال : " فإذا
 وجدت القرينة وجب الاقتصار على ما تقتضيه ، فليس الأمر على
 إطلاقه . . . وإلا كانت الألفاظ ودلالاتها فوضى ، والقرائن والأسرار
 اللغوية لا قيمة لها ، ومثل هذا يقال في (أل) . . من ناحية
 أنّها للمهد أو الجنس (٤) .

الترجيح :

ويمد فأرى أن (أل) الدّاخلية على الفاعل الظّاهر لنعم

(١) الآية ٤ : العصر .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ .

(٣) النّحو الوافي لعبّاس حسن ٣٦٠/٣ (٤) المصدر السابق ص ٣٦١ .

وبئس ، هي لتعريف الجنس ، وهذا هو المشهور عند النحاة ،
ولست للمشهد أوزائدة كما ذكر بعضهم . والذي رجّح هذا القول
مايلي :

أولا : قوة الاستدلال ، فقد رأينا أن أصحاب هذا القول
قد استدلوا بعدة أدلة لم يرد نقض لها ، وهذا مما يؤكّد
صحة مذهبهم ، ومن تلك الأدلة التي سبقت : حذف تاء التأنيث
من نعم وبئس مع المرفوع المؤنث ، وإفادتهما المدح^{العام} والذم العام ،
وامتناع وقوع المصرفة المعنوية المحضة موقع المرفوع بهما وغير ذلك
من الأدلة القوية .

ثانيا : القول بأن (أل) لتعريف الجنس أقوى مسن
القول بأنها للمشهد ، من جهة أن الجنس يدلّ على المسموم كما
سبق ذكره ، ودلالته على المسموم في نعم وبئس تعيّن المنسوس
الذي استحقّ به المدح أو الذمّ ، وأن المدح والمذموم أن يذمّ ، ولو كانت
(أل) في المرفوع للمشهد ، لما دلّت على ذلك المعنى ، قال
ابن يمين : " إنهم جعلوه جنسا ليدلّ أن المدح والمذموم
مستحقّ للمدح والذمّ في ذلك الجنس ، فإذا قلت : نعم الرجل
زيد ، أعلمت أن زيدا المدح في الرجال من أجل الرجولية (١) .

ثالثا : جعل (أَل) في المرفوع للجنس ، أبلغ من جهة حصول التخصيص بعد الإبهام ، لأن ذكر المرفوع العام المبهم أولا ثم ذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعده ثانيا يتحقق فيه معنى بلاغي لا يتحقق فيما لو جعلت (أَل) فيه للمعهد ، لأنه حينئذ يكون الانتقال من معرفة إلى معرفة وليس فيه ما في الأول من البلاغة ، يقول ابن الخشاب : * وذلك أنك لما قصدت مدح زيد ... وأردت المبالغة في مدحه ، مدحت جنسه كله وأبهمت ذكره وطويته فيه ، ثم اختصصته من بعد ذلك بالذكر وعنيته ، فكان ذلك أبلغ في مدحه من سياقة المدح إليه في أول وهلة على المألوف في باب الاخبار * (١) .

وأجيب على الاعتراض بتثنية الممرّف بأل وجمعه وأنه يناقض جملة جنسا ، بالقول : إن المراد من التثنية والجمع في الجنس هو تمييز أفراد الجنس إذا جعلوا اثنين اثنين ، أو جماعة ^{جماعة} مع بقية الشمول لجميع الأفراد . وعليه فلا تناقض ، قال الأشموني : * المعنى أن هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس ^{إذا} سبّوا رجلا من رجلين ، أو رجلا رجلا ، وعلى القول بأنها للجنس بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس ،

(١) المرتجل ص ١٣٩ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٣١٤/٢ .

فاجتمع جنسان فتنبأ* (١) .

هذا ولا يرجح في الاستفراق هنا ، أن يكون استفراقا

مجازيا لأفراد الجنس ، وليس حقيقيا كما ذهب بعضهم ،

لأن حمله على الحقيقة يؤدي إلى التناقض كما سبق بيانه ،

إذ يمكن أن يقع المدح والذم على جنس واحد في آن واحد وهذا

لا يتصور . وجعل الاستفراق مجازيا أقرب من الناحية البلاغية

لأن فيه مبالغة ، والمبالغة الصق باب المدح والذم من

الحقيقة ، وقد اعتادت العرب على ذلك عند إرادة التفضييم ،

قال ابن عصفور : " وكأنك جعلت المدوح أو المذموم جميع الجنس

على حد قولهم أكلت شاة كل شاة ، لما أشنوا عليها بالسمن ،

جعلوها جميع الجنس* (٢) .

(١) شرح الأشموني ٣٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يمش ١٣٢/٧

وحاشية الصبان على الأشموني ٣٠/٣ .

(٢) المقرَّب ٦٧/١ .

ب - إتياعه بمختلف التّوابع :

مسألة : هل يجوز إتياع ^{المرفوع} بنهم وبئس ؟

للنّحاة في مسألة إتياع المرفوع بنهم وبئس أقوال :

الأول : جواز نعمته بما لا يفيدّه تخصيماً ، قال به جماعة منهم

ابن جنّي (١) ، ووافقه ابن مالك (٢) ، والرّضيّ (٣) . وضعه
الجمهور (٤) .

الثاني : جواز توكيده لفظاً قاله الرّضيّ (٥) ، وابن مالك (٦) ، وضعه

الجمهور (٧) أمّا التّوكيد المعنويّ فقد اتّفق الجميع على ضعه .

الثالث : جواز الإبدال منه والمطّف عليه ، قاله ابن السّراج (٨) ، وأبو

علي (٩) ، وابن مالك (١٠) ، وغيرهم (١١) .

-
- (١) شرح المرادي ٨٦/٣ .
 - (٢) التسهيل ص ١٢٦ .
 - (٣) شرح الكافية للرّضي ٣١٧/٢ .
 - (٤) شرح الأشموني ٣٤/٢ ، والهمع ٨٥/٢ والتدرر اللوامع ١١٠/٢ .
 - (٥) شرح الكافية ٣١٧/٢ .
 - (٦) المساعد على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٧ م . مصور وشرح المرادي ٨٦/٣ .
 - (٧) التسهيل ص ١٢٦ والأصول لابن السّراج ١٤٢/١ .
 - (٨) والمرادي ٨٦/٣ .
 - (٩) الأصول لابن السّراج ١٤٢/١ .
 - (١٠) شرح المرادي ٨٨/٣ .
 - (١١) المساعد على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٧ م . مصور .
 - (١٢) الهمع ٨٥/٢ .

التوضيح :

لقد سبق في الحديث عن شرط المرفوع بنعم وبئس أنه لا بد من أن يكون دالا على المصوم وذلك بإدخال (أل) التي لتعريف الجنس عليه مباشرة أو على ما أضيف إليه من أسماء ، لكي يوافق معنى عموم المدح الدالة عليه نعم ، وعموم الذم الدالة عليه بئس ، وقد ترتب على هذا الشرط خلاف بين النحاة في جواز اتباع هذا المرفوع ، حيث منعه بعضهم وأجازه الآخرون ، لأن التابع عادة يخص المتبوع ، وهذا يتناقض والقصد من جعل المرفوع هنا عاما للدلالة على العموم . وإلتباع يكون بالنعت ، أو التوكيد ، أو البدل أو المطف :

أما اتباع المرفوع بنعم وبئس بالنعت ، فمستنع عند جمهور النحاة البصريين (١) ومن وافقهم كابن السراج (٢) ، وأبي علي الفارسي (٣) وأبي البقاء المكي (٤) والداميني (٥) والفارسي (٦) وغيرهم (٧) .

(١) شرح الأشموني ٣٤/٢ والهمع ٨٥/٢ والدرر اللوامع ١١٠/٢

(٢) الأصول لابن السراج ١٤٢/١ والتسهيل ص ١٢٦ .

(٣) التسهيل ص ١٢٦ .

(٤) شرح اللمع لأبي البقاء المكي لوحة ٧٠ م . مصور .

(٥) حاشية الصبان على الأشموني ٣١/٣ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) الهمع ٨٥/٢ .

وحجة هو* في النعم ، هي أن النعمت يخص المرفوع ، والتخصيص

يخالف معنى المدح والذم المراد به الشمول ، قال أبو البقاء :

* لم يجر أن تصف فاعل نعم وبئس ، كقولك : نعم الرجل القائم

زيد ، لأن الصفة تخصه ببعض الجنس* (١) .

ونذهب بعضهم إلى إجازة نعمت المرفوع بنعم وبئس ، وذلك

بشرط أن لا يؤدي النعمت إلى تخصيص المرفوع المنصوت قال

الرضي : * لأن الابهام مع مثل هذا التخصيص باق ، إذ المخصوص

لا يمين* (٢) . وقد ذكر ابن مالك أنه إذا قصد بالمرفوع معنى

العموم لم يمتنع نعمته ، قال : * بل يمنع عند قصد التخصيص مع

كون الفاعل للجنس ، فلو تأولنا الفاعل بالجامع لا كمل الخصال

لم يمتنع النعمت لقوة هذا التأويل* (٣) . وقد اشترطوا أيضا

لجواز النعمت أن يصح وقوع النعمت موقع المنصوت المرفوع ويرتفع

(١) شرح اللع لأبي البقاء* لوحة ٧٠ م. مصور ، والهمع ٨٥/٢

وشرح المرادي ٨٦/٣ .

(٢) شرح الكافية ٣١٧/٢ .

(٣) المساعد على التسهيل لا بن عقيل لوحة ١٢٧ م. مصور

وانظر الهمع ٨٥/٢ وشرح الأشموني ٣٤/٢ .

ارتفاعه ، قالوا : " إِنْ الوصف إذا جاز أَنْ يقع فاعل نعم بنفسه
 جاز أَنْ تخصّ به الجنس ، ألا ترى أَنَّك إذا قلت : نعم التَّمِيمِيُّ
 زيدٌ ، فالتَّمِيمِيُّ في بعض الرجال وإن كان جنسا للتمييز ،
 وكذلك إذا قلت نعم الرجل التَّمِيمِيُّ ، وبذلك على ذلك أَنَّ التَّمِيمِيَّ
 صفة والصفة إذا ذُكرت دون الموصوف كان الموصوف مرادا ، كما
 تقول : مررت بهذا الطويل أي بهذا الرجل الطويل ، وما كان
 مرادا ، يستوى ذكره وحذفه " (١) .

واستشهدوا لجواز نعمت المرفوع بنعم وبئس ، بقوله تعالى :
 " بئس الرفد المرفود " (٢) ، حيث جعلوا (المرفود) نصبت
 لـ (الرفد) ، في الآية الكريمة ، والمخصوص محذوف تقديره (رفدهم) .
 ومن الشواهد على ذلك أيضا قول الشاعر :

لَعَمْرِي وما عُمِّي عليَّ بهيِّن

لبئس الفتى المدعوُّ بالليلِ حاشم (٣)

حيث جاء المرفوع ببئس وهو قوله (الفتى) منصوبا بقوله
 (المدعو) .

(١) شرح اللّمع لأبي البقاء لوحة ٧٠ م . م . صور .
 (٢) آية ٩٩ : هود ، وانظر تفسير أبي السّعود ٩٠ / ٣ .
 (٣) شرح المرادي ٨٦ / ٣ ، سبق ذكر الشاهد في ص (٢٨) من
 البحث .

وكذلك قوله :

نعم الفتى المَرِيُّ أَنْتَ إِذَا هُمْ

حَضَرُوا لَدَى الْحَجَرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ (١)

فقد نعت المرفوع بنعم وهو قوله (الفتى) بما بعده وهو قولته
(المَرِيُّ) .

أما اتباع المرفوع هنا بالتوكيد ، فهو على قسمين : معنوي
ولفظي ، وقد منع النحاة التوكيد المعنوي لما فيه من التخصيص
الذي لا يحتمل التأويل كالنعت وغيره ، فلا يصح عندهم أن يقال
: نعم الرجل نفسه خالدٌ ، قال ابن السراج : * ولا يجوز توكيد
المرفوع بنعم (٢) ، وهذا هو رأي الجمهور ، ونص عليه جماعة منهم :

-
- (١) الأُصول لابن السراج ١٤٢/١ . والبيت من الكامل لزهير
ابن أبي سلمى في مدح سنان بن أبي حارثة المَرِيَّ ،
انظر شرح اللمع لأبي البقاء لوحة ٧٠ م . مصور
وشرح الكافية للرضي ٢١٧/٢ وشرح المرادي على
الألفية ٨٨/٣ والمساعد على التسهيل لوحة ١٣٧
م . مصور والدرر اللوامع ١١٠/٢ وشرح شواهد
الأشمونى للميني بالحاشية ٣٥/٢ .
(٢) الأُصول ١٤٢/١ .

ابن مالك (١) ، والرّضيّ (٢) ، والمراديّ (٣) ، وابن عقيل (٤) ،
والأشْموني (٥) ، وغيرهم (٦) .

والتوكيد الممنويّ مختصّ بالمعرفة وقد سبق أنّ المصّرّف
بأل الجنس يكون نكرة في المعنى ، لذلك السبب منع النّحاة اتباع
المرفوع بنعم وبئس بالتوكيد الممنويّ ، قال الرّضيّ : " ولا يؤكّد
فاعل نعم الظاهر تأكيدا معنويّا لأنّه لا يكون إلا للمصارف كما هو
مذهب البصريّين ، وهذا المصّرّف باللام في معنى النكرة " (٧) .
وامتناع التوكيد الممنويّ هنا عند عمّة النّحاة فيسه
حجّة على من قال : إنّ (أل) في المرفوع (للعهد) ، لأنّه
لو كانت للعهد ، لكان المصّرّف بها معرفةً حقيقيّةً ولجّاز
توكيده توكيدا معنويّا . وامتناع توكيده هنا يدلّ على أنّه
ليس بمعرفة حقيقية وأنّ (أل) فيه لتعريف الجنس
ليس غير .

(١) التسهيل ص ١٢٦ .

(٢) شرح الكافية ٣١٧/٢ .

(٣) شرح المرادي ٨٦/٣ .

(٤) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . مصوّر .

(٥) شرح الأشْموني ٣٤/٢ .

(٦) الهمع ٨٥/٢ (٧) شرح الكافية ٣١٧/٢ .

وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع عند بعضهم (١) ، وعليه فلا مانع عندهم أن يقال : نعم الرجل الرجل خالد ، ولعل السبب أن التوكيد اللفظي لا يفيد تخصيصاً للمؤكد . وقد ذكر أن أبا حيان ضعه لمدم ورود ما يحتاج به ، قال : " ينبغي ألا يجوز إلا بسطاع " (٢) .

وأما الإلتناع بالبدل وعطف البيان ، فقد أجاز به بعضهم بشرط صحة وقوعه موقع المرفوع ، أي أن يكون البدل أو عطف البيان معرفاً (بأن) الجنسية أو مضافاً للمعروف بها ، قال ابن عقيل : " يجوز العطف والبدلية لكن بما يصلح لمباشرة (نعم) " (٣) . وممن أجاز ذلك ابن السراج (٤) وأبو علي الفارسي (٥) وابن مالك (٦) والسيوطي (٧) .

-
- (١) شرح المرادي ٨٦/٣ والمساعد على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٧ م . مصوره والاشموني ٣٤/٢ م شرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ .
- (٢) الهمع ٨٥/٢ .
- (٣) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . مصور .
- (٤) الأصول ١٤٢/١ .
- (٥) المرادي ٨٨/٣ .
- (٦) المساعد على التسهيل لوحة ٣٧ م . مصور .
- (٧) الهمع ٨٥/٢ .

الترجيح :

والرَّاجِح في اتباع المرفوع بنعم وبئس هو منع نعمته وتوكيده ،
وجواز الإبدال منه والعطف عليه . وهذا هو مذهب عامة النحاة ،
أما منع نعمته فلما يلي :

أولا : ما ذكره النحاة فيما سبق ، من أنَّ النعت يخصّص وشرط
مرفوع نعم وبئس هو استغراق الجنس . لذا فالنعت يناقض هذا .
أما حجة من أجاز ذلك بدعوى أنَّ الصِّفة إذا لم تخصّص المرفوع
جاز الوصف بها (١) ، فليست بالقويّة لأنّه يقال إن الصِّفة إذا لم تخصّص
الموصوف فالأولى أن تكون بدلا لا نعتا .

ثانيا : افتقار قول المجيزين للنعت إلى السماع ، أمّا (المرفود)
في قوله تعالى : " لبئس الرّفد المرفود " (٢) فليس فيها دليل عليه ،
لأنّ بعضهم أعربها مخصوصا بالذمّ ، لا نعتا للمرفوع (٣) ، وعليه
فلا شاهد في الآية على الجواز . وأمّا كلمة (المرّي) في قول
الشاعر : " نعم الفتى المرّي أنت . . . البيت " (٤) ومثلها كلمة
(المدعو) في قول الآخر : " لبئس الفتى المدعو . . . " (٥) فأعربنا

(١) شرح الكافية للرضي ٣١٧/٢ والمرادي ٨٧/٣ .

(٢) الآية ٩٩ هود .

(٣) شرح الكافية للرضي ٣١٧/٢ .

(٤) سبق ذكر الشاهد في ص (١٣) من البحث . (٥) سبق / الشاهد ص (٨) .

بدلاً من المرفوع قبلها وهو كلمة (الفتى) في كلا البيتين ، قال ابن السراج : " وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعت ، فكأنه قال : (نعم المريّ أنت) (١) . وعلى هذا فلم يفس في ما استدلّ به المجوّزون للنّعت حجة على رأيهم .

وأما امتناع التّوكيد أيضاً فيقال في عدّه مثل ما قيل في علّة منع النّعت سواء بسواء ، ففيه التّخصيص المخالف لمعنى الجنس ، ويفتقر للسّماع أيضاً .

أما العطف والإبدال من المرفوع فجائزان ، لما ذكره النّحاة من أنّ البدل أو العطف قد لا يخصّمان المتبوع ويصحّ أن يحلّا محله فيرتفعاً بما ارتفع به .

ولما شرطه النّحاة أيضاً من وجوب تعريف البدل أو المعطوف بأل التي للجنس أو إضافتهما للمعرّف بها ، وفي هذا يقول ابن عقيل : " فميجوز المعطف والبدليّة . لكن بما يصلح لمباشرة نعم " (٢) .

(١) الأُصول ١٤٢/١ .

(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . مصوّرة والجمع ٨٥/٢

وحاشية الصّبان على الأشموني ٣١/٣ .

ج - فصله عنهما :

مسألة : هل يجوز الفصل بين نعم وبئس وفاعلها الظاهر ؟

للنّحاة في هذا قولان :

الأول : منع الفصل بين نعم وبئس والفاعل مطلقا بأيّ فاعل ، وهذا هو رأي الجمهور (١) .

الثاني : جواز الفصل بالجارّ والمجرور ، وبـ (إذن) ، والقسم وهو رأي الكسائي (٢) وأبي حيان (٣) .

التّوضيح :

اخطف النّحاة في جواز الفصل بين نعم وبئس وفاعلها الظاهر ، هل تعاملان كبقية الأفعال ^{فيفصل} بينهما وبين فاعلها أم أنّ لهما وضعا خاصا تخالفان فيه بقية الأفعال ، وقد ذهب الجمهور إلى منع الفصل مطلقا (٤) ، واحتجّوا لذلك بأمرين هي :

أولا : عدم السّماع ، فلم يرد عندهم ما يستدلّ به على جواز

(١) الهمع ٨٥/٢ ، والدّرر اللّوامع ١١١/٢ ، وشرح الكافية للرضي

(٢) الهمع ٨٥/٢^{٣١٥} والأصول لابن السّراج ١٤٠/١ .

(٣) الهمع ٨٥/٢ .

(٤) المصدر السابق .

الفصل ، قال ابن السراج : " ولا أعرفه مسموعا من كلام العرب " (١) .

ثانيا : جمود الفعلين نعم وبئس وضمفها عن بقية الأفعال ،

مما منع الفصل بينهما وبين معمولهما ، قال ابن السراج : " ونعم

وبئس ليستا كسائر الأفعال ، لأنهما لا تنصرفان " (٢) .

ثالثا : جريان الفعلين مجرى الأمثال ، مما اقتضى المحافظة

على تركيبهما وابقائهما على نفس الوضع دون تقديم أو تأخير ، وفي

هذا يقول ابن السراج أيضا : " وهذه الأشياء التي جعلت

كلاما أمثال لا ينبغي أن تستجيز فيها إلا ما أجازوه " (٣) . وقد علل

الرضي امتناع الفصل هنا : بأن نعم مع الفاعل بمنزلة شيء واحد

ركب تركيبها ، فلا يفصل بين أجزائه ، قال : " ولا أجل كون الجملة

بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيهما لا ظرف ولا غيره ، فلا يقال :

نعم اليوم الرجل " (٤) .

وأما الذين أجازوا الفصل بين نعم وبئس وفاعلها ، فعند هم

أنه يهرج أن يفصل بالجار والمجرور المتعلق بالفاعل نفسه ، قال

(١) الأصول لابن السراج ١٤٠/١ والدرر اللوامع ١١١/٢ .

(٢) الأصول ١٤٠/١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) شرح الكافية ٣١٥/٢ .

في الأصول : * ويجوز الكسائي نعم فيك الراغب زيد* (١) . وذهب أبو حيان إلى جواز الفصل ب (إذن) والقسم ، لأنه سمع ذلك عن العرب ، وعنه أنه قال : * ورد الفصل بإذن والقسم* (٢) .

ومن شواهدهم على ذلك قوله :

فبادرن الديار يزنن فيها

وبئس من المليحات البدائل (٣)

حيث فصل بين بئس وفاعلها وهو قوله (البدل) ، بالجار

والمجرور ، وهو قوله : (من المليحات) .

وكذلك قول الآخر :

أروح ولم أحدث لليل زهارة

لبئس إذن راعي المودة والوصل (٤)

حيث فصل بين بئس وفاعلها وهو قوله (راعي المودة) ب (إذن) .

(١) الأصول لابن السراج ١٤٠/١ ، والهمع ٨٥/٢ .

(٢) الهمع ٨٥/٢ ، والدرر اللوامع ١١١/٢ .

(٣) الهمع ٨٥/٢ ، ويزنن أي يرقصن والضمير راجع إلى ظبا يصفها

الشاعر وهو لرفاعة الفقمسي من الوافر انظر الدرر ١١١/٢ .

(٤) المصدران السابقان والبيت للنجاشي من الطويل .

ومن ذلك أيضا قول الآخر :

بئس عمرو الله قوم طرُقوا

فَقَرَّوْا بِجَارِعِهِمْ لَحْمًا وَحِيسًا (١)

حيث فصل بين (بئس) وفاعلها (قوم) بالقسم

(عمرو الله) .

الترجيح :

والرَّاجِح هو منع الفصل بين (نعم وبئس) وفاعلها للأسباب

التي أوردناها المانعون سابقا ، وأما الشواهد فتحمل على الضرورة ،

وأما قوله (بئس عمرو الله . . . البيت) ، فليس فيه حجة ، لأن

البيت قد ورد برواية أخرى وهي قوله " بئس قوم الله . . . البيت " (٢)

حيث استشهد به بعضهم على قوله في جواز مجيء فاعل نعم وبئس

اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى علم .

لهذا فأرى أنَّ منع الفصل هو الأرجح .

(١) الهمع ٨٥/٢ والدرر اللوامع ١١١/٢. ورد الشاهد ص (٨٢)

(٢) انظر ص (٩٠٦) من هذا البحث .

ثانيا : الفاعل مضمرا في نعم وبئس :

تناول البحث فيما مضى أحوال فاعل نعم وبئس في حالة كونه
اسما صريحا ظاهرا ، وسنتحدث فيما يلي عن أحوال هذا الفاعل
حالة كونه ضميرا .

مسألة : هل يجوز الإضرار في نعم وبئس :

للنّحاة في مسألة الإضرار في نعم وبئس قولان :

الأول : جواز الإضرار فيها وهو رأي أكثر النّحاة ، وبه

قال سيهويه (١) ، والجبرّد (٢) ، وابن السّراج (٣) ، والسّيرافي (٤) ،

والفارسيّ (٥) ، وابن جنّي (٦) ، وغيرهم من وافقهم .

الثاني : منع الإضرار فيها قال به جماعة منهم الفراء (٧)

والكسائي (٨) ، وابن شقير (٩) .

(١) الكتاب ١/ ٣٠٠ هـ لاق

(٢) المقتضب ٢/ ١٤٤ .

(٣) الأصول لابن السّراج ١/ ١٣٤ .

(٤) شرح الكتاب للسّيرافي ٢/ ٢٩ م . مصور .

(٥) الإيضاح لأبي عليّ ١/ ٨٢ .

(٦) اللّمع لابن جنّي ص ١٤١ .

(٧) شرح الأشموني ٢/ ٣٧ والهمع ٢/ ٨٥ . (ر . ما جستير)

(٨) الصدران السابقتان (٩) الجمل لابن شقير ص ١٤٨ هـ

التوضيح :

لقد وردت كل من (نعم وبئس) ولمن بعدها اسم ظاهر مرفوع كما سبق ، وظهر بدلا منه نكرة منصوبة متلوقة بالمخصوص بالمدح أو الذم ، كما في قوله تعالى : * بئس للظالمين بدلا * (١) . حيث اختفى المرفوع وانتصبت نكرة بعد بئس ، وهي قوله (بدلا) . ومثل هذا أيضا ما ورد في قول الشاعر :

أبو موسى فجدك نعم جدا

وشيع الحي خالك نعم خالا (٢)

الظاهر
فقد اختفى المرفوع / بنعم في البيت وناب عنه نكرة منصوبة في الموضعين وهي قوله (جدا) في الصدر ، و (خالا) في المعجز . ومثله قول الآخر :

لنعم موثلا المولى إذا حذرت

بأساء ذي البقي واستيلاء ذي الاهن (٣)

حيث اختفى المرفوع (بنعم) وناب عنه نكرة منصوبة وهي قوله (موثلا) .

(١) آية ٥ : الكهف .

(٢) شرح الكافية للرّضي ٣١٥/٢ والبيت للأخطل التغلبي .

(٣) شرح ابن عقيل ١٦١/٢ وشرح الأشموني ٣٥/٢ .

ومثله قول الأَخضر :

تقول عرسي وهي لي في عَومَرَة

بئس امرأً وإني بئس المَسرَّة (١)

وكذلك قوله :

نعم امرأً هَومٌ لم تُفَرِّنا نيسةً

إلا وكان لمرتاع بها وَزراً (٢)

ففي جميع هذه الشواهد وجدنا أنَّ (نعم وبئس) قد تجرّدتا من مرفوعيهما الظَّاهرين وانتصبت بعدهما نكرة ، وهذا ممَّا أدَّى إلى خلاف بين النحاة في التماس فاعل لهما على هذه الصورة ، حيث ذهب الجمهور إلى أنَّ الفاعل مضمَر فيهما ، وأمَّا النكرة المنصوبة التَّالية لهما فهي تمييز لذلك الضمير ، وعليه فالفاعل في قوله تعالى : " بئس للظَّالِّمين بدلا " ، ضمير مستتر تقديره (هو) و (بدلا) تمييز منصوب للضمير المستتر ، وهكذا يقال في بقية الشواهد .

قال سيبويه : " فنعم تكون مرة عالحة في مضمَر يفسِّره ما بعده ، فتكون هي وهو بمنزلة (ويحه ومثله) ثم يعملان في الذي فسِّر

وشرح الأشموني ٣٥ / ٢

(١) شرح ابن عقيل ١٦١ / ٢ / وقد ذكر الشاهد في ص (ع) من

البحث .

(٢) سبق ذكر الشاهد في ص (ي) من هذا البحث .

المضمر عمل (مثله وويحه) ، إذا قلت : لي مثله عبدا* (١) ،
هذا بالنسبة للإضرار وأن نعم وبئس يضر فيهما لأنهما فعلاان ،
وعن النكرة المنصوبة بعدهما قال : * وما انتصب في هذا الباب
فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به ، وذلك
قولهم : نعم رجلا عبدا لله ، كأنك قلت : حسبك به رجلا عبدا لله
لأن المعنى واحد* (٢) .

وقد نصّ الصّمد أيضا على «واز الإضرار في نعم وبئس وأعرب النكرة
بعدهما تمييزا للضمير المستتر في نعم وبئس وفيه يقول : * وأما
وقوعها على المضمر الذي يفسره ما بعده ، فهو قوله : نعم
رجلا أنت ، وبئس في الدار رجلا أنت ، ونعم دابةً دابّتك . فالمعنى
في ذلك : أن في (نعم) مضرا يفسره ما بعده ، وهو هذا المذكور
المنصوب* (٣) .

وقد نصّ على هذا أيضا جماعة منهم : ابن السّراج (٤) والسّيرافي (٥)

(١) الكتاب ٣٠٠/١ ط بولاق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المقتضب ١٤٤/٢ .

(٤) الأصول لابن السّراج ١٣٤/١ .

(٥) شرح الكتاب لأبي سعيد ٢٩/٢ م . مصور .

وأبو عليّ الفارسيّ (١) والزبيديّ (٢) وابن جنّي (٣) والزمخشريّ (٤)
والرّضيّ (٥) وغيرهم ممّن وافقهم ، وإلى ذلك أشار ابن مالك فسي
الألفيّة بقوله :

ويرفمان مضرا يفسّره

ميّز كهم قوما مفسّره (٦)

وقد علّل النحاة هذه الظاهرة من إضمار للفاعل وتفسيره بنكرة بأنها
من باب التوسّع في اللّغة ، وفيها خفة في النطق ، قال
ابن يعيش : * فيه فائدتان ، إحداها : التوسّع في اللّغة ،
والأخرى : التخفيف ، فإن لفظ النكرة أخفّ ممّا فيه الالف واللام (٧)
وكما تأتي النكرة مفردة للتمييز ، تأتي كذلك مضافة إلى نكرة
أو إلى معرفة مضافة لفظيّة ، وذلك نحو : نعم ضارب رجلٍ ،
أو ضارب زيد أنت (٨) .

(١) الإيضاح لأبي عليّ ٨١/١

(٢) الواضح لأبي بكر الزبيدي ص ٨٤ .

(٣) اللّمع لابن جنّي ص ١٤١ .

(٤) شرح المفصل ١٣٠/٧ .

(٥) شرح الكافية للرّضي ٣١٥/٢ .

(٦) الألفيّة لابن مالك ص ٤٣ .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٧ ، وانظر شرح اللّمع لأبي البقاء

لوحة ٧٠ م . مصور . (٨) الفوائد الضائية ص ٣٨٤ .

وأما عود هذا الضمير المستتر في (نعم وبئس) فهو عندهم
 عائد على متأخر وهذا المتأخر هو التمييز نفسه ، ولذلك وجب
 عندهم ذكر التمييز لأن الضمير يبقى صيها بدونه ، قال سيبويه :
 " هذا باب ما لا يعمل في المصروف إلا مضرا ، وذلك لأنهم بدأوا
 بالاضمار لأنهم شرطوا التفسير وذلك نوا " (١) . و شبة الضمير
 في نعم بالضمير في (رب) المراد بها التعجب من جهة عود
 على متأخر ومن ثم تميزه ، قال : " كما أن الاسم الذي يظهر
 في (رب) قد يبدأ باضمار رجل قبله حين قلت : ربّه
 رجلا . . . وتبدأ باضمار رجل في نعم لما ذكرت لك " (٢) . وقد
 فرق ابن الخشاب بين المضمرا الذي في (نعم وبئس) وبين
 المضمرا في غيرها من الأفعال الأخرى ، بأنه هنا واجب التفسير ،
 وأنه في الأخرى غير واجب التفسير لأنه يكون عائدا على متقدم في
 الكلام ، قال : " والمضمرات فيها خارجة عن قياس بابها ،
 لأنها غير راجعة إلى مذكور في اللفظ فلهذا لزم التفسير بالاسم
 النكرة " (٣) ، وقد نصّ على هذا جماعة كأبي عليّ (٤)

-
- (١) الكتاب ٣٠٠/١ ط بولاق .
 (٢) الكتاب ٣٠١/١ ط بولاق .
 (٣) المرتجل ص ١٣٩ .
 (٤) الإيضاح لأبي عليّ ٨٢/١ .

والمرّد (١) والرّضيّ (٢) وغيرهم . وقد ردّ هؤلاء على من قال :
إنّ الضمير فيها عائد إلى المخصوص بالمدح أو الذمّ ، بقولهم :
إنه لو كان كذلك لما احتاج إلى التفسير بالنكرة ، لأنّه يكون
معلوما حينئذ ، قال الرّضيّ : " والضمير في قوله : جدّك نعم جدا ،
لا يرجع إلى المبتدأ ، ولا لم يحتج إلى التفسير ، بل هو ضمير قبل
المذكور مفسّر بما بعده " (٣) .

ولما ذكر سيبويه باب نعم وبئس وأعمالهما في المضر قائلا
" هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضرا " (٤) ، احتجّ عليه
المرّد بأنّه يناقض نفسه ، لأنّه جاء بعد قوله السابق ، بما نصّه :
" وأما قولهم نعم الرجل عبدالله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبدالله " (٥)
وهذا يفيد أن (نعم) تعمل في الظاهر أيضا كما تعمل في
المضر ، وقد قصر سيبويه في ما سبق عليها على المضر ، قال
أبو سعيد : " وردّ أبو العباس محمد بن يزيد على سيبويه ترجمة

(١) المقتضب ١٤٢/٢ .

(٢) شرح الكافية ٣١٥/٢ .

(٣) شرح الكافية ٣١٥/٢ ، وانظر حاشية الصيّان على الأشموني ٣١/٣ .

(٤) الكتاب ٣٠٠/١ ط بولاق .

(٥) المصدر السابق .

الباب وألزمه فيه المناقضة ... (١) . وقد ردَّ أبو سعيد هذا الاعتراض بقوله : " ... والذي أراد سيبويه أنه لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا ، إذا بُني ذلك المعروف على أن يفتر بما بعده ، ولا يكون ذلك إلا مضمرًا " (٢) . وأجاب على اعتراض المبرِّد أيضًا ابن جنِّي بقوله : " إن (الرجل) من نحو قولهم : (نعم الرجل زيد) ، غير (الرجل) المضمر في (نعم) إذا قلت : نعم رجلاً زيداً ، لأنَّ المضمر على شريطة التفسير لا يظهر ولا يستعمل ملفوظاً به ، ولذلك قال سيبويه : هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا ، أي إذا فسَّر بالنكرة في نحو : نعم رجلاً زيداً ، فإنه لا يظهر أبداً " (٣) .

والنَّظَر في كلام سيبويه لا يجد فيه أيَّ تناقض ، فهو عندما قال (لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا) فإنه يقصد أنَّ الضمير يبقى مستتراً كما يقصد أنَّ هذا الاستتار حدث له لأنَّه معرفة ، وقوله هذا لا ينتقض بقوله اللاحق وهو : " وأما قولهم نعم الرجل عبد الله .. الخ " وإن كانت (نعم) قد عملت في الظاهر وهو

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٢٩/٢ م . م .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الخصائص لابن جنِّي ١/٣٩٥ .

(الرجل) ، أقول لا ينتقض قوله السابق باللاحق لأن (الرجل)
المرتفع (بنعم) في حكم النكرة عند سيبويه وكثير من النحاة ،
وأن (أل) فيه للجنس كما سبق بيانه ، وقد نص سيبويه نفسه
على ذلك بقوله : " فالاسم الذي يظهر بعد (نعم) إذا كانت
(نعم) عامّة ، الاسم الذي فيه الألف واللام ، نحو : (الرجل)
... إذا لم ترد شيئاً بعينه " (١) .

فالذي يجب أن يلاحظ هو أن الاسم الظاهر المرفوع (بنعم
وبئس) في حكم النكرة عند سيبويه وغيره ، لأن (أل) الداخلة
عليه لم تكسبه تعريفاً لأنها للجنس ، أما الضمير المستتر فهو معرفة
(ولذلك منع إظهاره ، ولهذا لا أرى ميّراً لنقد سيبويه فسي
عذه المسألة . ويؤيد هذا ما ذكره أبو سعيد من أن الضمير معرفة ،
بقوله : " والمضمر فيها معرفة من لفظ تلك النكرة " (٢) . وقد
خالفهم الرضي في جعلهم الضمير معرفة ، ورأى أن الضمير نكرة
لأنه لا يعود على متقدّم ، قال : " الذي أرى أنه نكرة " (٣) ،

(١) الكتاب ٣٠١/١ ط بولاق .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٢٠/٣ م . مصور .

(٣) شرح الكافية للرضي ٥٥/٢ .

وقال في موطن آخر : " وأما إن لم يختص المعصوم إليه بشيء قبل
نحو : ... ربّه رجلاً ، وبئس رجلاً ، ونعم رجلاً ، وبألبها
قصة ... فالضائر كلّها نكرة ، إذ لم يسبق اختصاص المرحوع إليه
بحكم " (١) .

(٢)

وأرى أن الأقرب إلى الصواب هو رأي من جعل الضمير معرفة ،
لأنه وإن لم يكن عائداً على معرف مذكور يعرفه ، فإنّ تمييزه بالنكرة
بعده قد أكسبه التعريف .

مّا يختص به هذا الضمير :

اشتراط القائلون بالأضمار هنا في الضمير ثلاثة أشياء هي :

(١) - وجوب الإفراد والتذكير والاستتار (٢) منع إتياعه (٣)

وجوب تمييزه وفي ذلك يقول سيديويه : " واعلم أنّه لا تظهر علامة
المضمين في نعم ، لا تقول : نعموا رجلاً ، يكتفون بالذي يفسّره ،
كما قالوا مرت بكلّ " (٣) . ومعنى قوله (يكتفون بالذي يفسّره) ،
أن تشنية التمييز وجمعه وتأنّيته ، تفني عن تشنية وجمع وتأنّيته

(١) شرح الكافية ١٢٨/٢ .

(٢) انظر شرح المرادي ٨٩/٣ وشرح الأشموني ٣٦/٢ ، وحاشية

الصّبّان على الأشموني ٣٢/٣ .

(٣) الكتاب ٣٠١/١ طبولاق .

الضمير ، ونمّا أيضا على ذلك المبرّد بقوله : " واعلم أنه لا يجوز
أن تقول : قومك نمموا رجالا " (١) ، وكذلك قال ابن السّراج (٢) ،
وابن عصفور (٣) ، والرضيّ (٤) ، وابن هشام (٥) ، وابن طالك (٦) ،
وغيرهم ممّن وافقهم (٧) .

لكنّ بعضهم أجاز إظهار الضمير مخالفا في ذلك جمهور النّحاة ،
فقد ذكر أنّ الأُخفش حكى ذلك عن العرب ، قال في الهمع :
" وحكى الأُخفش عن بعض بني أسد : نَمَمَا رجلين الزيدان ، ونَمَمُوا
رجالا الزيدون ، ونَمِئَتْ رجالا ، ونَمِنَ نساء الهندات " (٨) ،
ونسب بعضهم ، أجازة ذلك للكوفيّين ، قال في حاشية قطر الندى :
" وخالف في هذا الحكم الكوفيون فأجازوا لإفراد وأجازوا التثنية والجمع (٩)

-
- (١) المقتضب ١٤٩/٢ .
(٢) الأصول لابن السّراج ١٣٨/١ .
(٣) المقرّب لابن عصفور ٦٨/١ .
(٤) شرح الكافية للرضي ٣١٥/٢ .
(٥) المغني لابن هشام ٦٤٢/٢ وشرح شذور الذهب ص ١٥١ .
(٦) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصور .
(٧) شرح الأشموني ٣٦/٢ والتّصريح ٩٥/٢ وحاشية الصّيان ٣٢/٣ .
(٨) الهمع ٨٧/٢ .
(٩) سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمّد محي الدين عبد الحميد ص ٢٥٩ .

وعليه فلا مانع من بروز الضمير وتشنيته وجمعه وتأنيته ، لكن بعض النحاة لم يقل هذه الحكاية وحكم عليها بالشذوذ والقلّة ، وبالتدور أحيانا ، قال ابن هشام : " ولا يقال نَحْمًا إِلَّا فِي لُغِيَّةٍ " (١) وخطأ ابن عصفور حكاية الأَخْفَش بقوله : " وقد حكى الأَخْفَش ظهور الضمير عن قوم من العرب ، إلا أنه لم يتحقق بقاؤهم على الفصاحة لمخارمتهم أهل الحاضرة " (٢) .

أما علّة وجوب الاستتار عند هؤلاء فمنشؤها أمران :
 الأول : أن (نعم ويئس) فعلان جامدان ، لانشاء المدح الممام والذم الممام ، والأفعال الجامدة تقصر عن رفع الضمائر البارزة ،
 الثاني : أن المدح والذم يناسبهما المبالغة والإبهام ، وإظهار الضمير يناقض ذلك لأن فيه توضيحا للإبهام ، قال المبرد : " ولو كانا ما يضم فيهما لخرجنا إلى منهاج سائر الأفعال ، ولم يكن فيهما من المعاني ما شرحناه في صدر الباب " (٣) . وفي ذلك يقول الرضي أيضا : " ولو شنيته وجمعته وأنته لتفصّل بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيت ، والقصد بهذا الضمير الإبهام " (٤)

-
- (١) المفتي ٦٤٢/٢ وشرح شذور الذهب ص ١٥١ .
 (٢) المقرّب ٦٨/١ ، وانظر له مع ٨٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣١٧/٢ والمساعد على التسهيل ، لوحة ١٣٨ م . مصور .
 (٣) المقتضب ١٤٩/٢ .
 (٤) شرح الكافية ٣١٥/٢ .

ونذهب أصحاب هذا الرأي أيضا إلى منع اتباع هذا الضمير
المستتر في نعم وبئس بأي نوع من التوابع ، والسبب في ذلك عند هم
هو أن هذا الضمير يشبه ضمير الشأن ويشبه الحرف في عدم الدلالة
على معنى بنفسه ، وفي ذلك يقول سيهويه : " وإنما قبح هذا
المضمّر أن يوصف لأنه مبدوء به قبل الذي يفسره ، والمضمّر المقدم
قبل ما يفسره لا يوصف لأنه إنما ينبغي لهم أن يبينوا ما هو " (١) ،
وقال الرضي : " لأنه من شدة الإبهام كالمعدوم والاعتبار بتمييزه وهو
المفيد للمقصود " (٢) . وقد شبهه ابن عقيل بضمير الشأن ، قال :
" لشبهه بضمير الشأن في قصد الإبهام " (٣) .
وقد عدّ هو " لا " ما جاء فيه الضمير مؤكّدا كما في نحو :
" نعم هم قوما أنتم " (٤) من الشاذ (٥) .

ورأى بعض النحاة في القول الثاني أن لا إضطرار في (نعم)
وبئس) وقالوا إن الناعل في مثل تلك الحالات التي استتر فيها

-
- (١) الكتاب ٣٠١/١ ط بولاق .
(٢) شرح الكافية ٣١٦/٢ .
(٣) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٢ م . مصور وانظر الجمع ٨٥/٢
وحاشية الصّيان على الأشموني ٣٢/٣ .
(٤) شرح الأشموني ٣٦/٢
(٥) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصور ، وشرح الأشموني
٣٦/٢ . والجمع ٨٥/٢ .

المرفوع الظاهر الصريح إنّما هو المخصوص بالمدح أو الذمّ الواقع
بعد النكرة المنصوبة ، ففي نحو : نعم رجلا محمّد ، يكون (محمّد)
هو الفاعل وليس في نعم إضمار . وهذا هو مذهب الكسائيّ والفراء ،
قال الأشموني : " وذهب الكسائي إلى أنّ الاسم المرفوع بعد النكرة
المنصوبة فاعل نعم وذهب الفراء إلى أنّ الاسم المرفوع
فاعل كقول الكسائي * (١) ، وقد وافقهم على ذلك ابن شقير بقوله :
* فهذه الحروف تنصب النكرة وترفع المصرفة ، تقول بئس رجلا
زيد ونعم رجلا محمّد ، نصبت رجلا لأنّه نكرة ورفعت زيدا ومحمّدا
لأنّهما معرفتان * (٢) .

ولم يرهو^١ لا ما يمنع من رفعها الضمير بارزا ، مثني ومجموعا ،
بخلاف القول الأوّل قال ثعلب : * وحكى الكسائي عن العرب
. . . . مررت بقوم نعم قوما ونعم بهم قوما ونعموا قوما ، وهذا كثير
في كلام العرب لا يقال شاذ * (٣) ، ومنّ أجاز ذلك الفراء أيضا قال :
* ويجوز أن تذكر الرجلين ، فتقول بئسا رجلين ، وبئس رجلين ،
وللقوم : نعم قوما ، ونعموا قوما ، وكذلك الجمع مع المؤنث * (٤) ،
وقد أيّد هم في ذلك الأ^٢ خفش كما سبق (٥) .

(١) شرح الأشموني ٣٧ / ٢ . وانظر الموفي في النحو الكوفي ص ٨٧ .
(٢) الجمل لابن شقير ص ١٤٨ ، راجع فيه .
(٣) مجالس ثعلب ٣٣٠ / ١ (٤) معاني القرآن ٢٦٨ / ١ .
(٥) انظر الجمع ٨٧ / ٢ .

وقد يرد عنا استفسار : كيف أجاز هو؟ إبراز الضمير مع قولهم يمنع الإضمار في (نعم وبئس) على كل حال ، والجواب هو أن هذا الضمير البارز عندهم عائد على المخصوص المتقدم ذكره ، لأنه هو الفاعل عندهم كما سبق قولهم ، أما الفريق الأول والذي منع إبراز الضمير فيرى أن الضمير عائد على التمييز بعده ، لا على المخصوص كما بينا من قبل ، ولذلك منعوا إظهاره لأنه مدلول عليه بالتمييز فلا حاجة لإظهاره .

ويؤخذ من كلام لابن بابشاذ أن الفاعل في حالة استناره ، ليس مضمرا كما ذهب الجمهور ، ولا أنه هو المخصوص كما ذهب آخرون بل أنه يرى أن الفاعل محذوف مقدر من لفظ التمييز بعده ، بعد إضافة (أل) إليه ، قال : * ومثال الذي فاعله مستتر : نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا زيد ، أي : نعم الرجل رجلا ، وبئس الرجل رجلا ، فإن كانت النكرة المنصوبة المفسرة مضافة كان الفاعل المقدّر مضافا ، مثل : نعم غلام رجل زيد ، أي نعم غلام الرجل غلام رجل زيد * (١) .

الترجيح :

والترجح في مسألة الإضرار في نعم وبئس هو القول الأول ،
والذي ذهب إلى جواز الإضرار فيهما ، وأن النكرة التي بعده منصوبة
على التمييز ، وهو مذهب سيهويه وجمهور النحاة ، وليس قول من
قال إن المخصوص بالمدح أو الذم هو الفاعل كما هو مذهب الكسائي
والفراء ، ولا قول من قال إن الفاعل محذوف كما هو مذهب ابن بابشاذ
ومما رجح ذلك الرأي عندي ما يلي :

أولا : مجيء المخصوص ضميرا ظاهرا ، مما يقوي رأي من ذهب
إلى أن الفاعل مضمّر ، ويضعف رأي من ذهب إلى أن المخصوص هو
الفاعل في هذه الحالة ، فقد ذكر عن المرادي والأشعري قولهم :
"نعم رجلا أنت" و"بئس رجلا هو" (١) ، فلو كان فاعل (نعم)
هو الضمير (أنت) ، في الجملة الأولى كما ذهب بعضهم ، لصح
اتصاله بها ، ولقيل : نعت رجلا ، كما أنه لو كان الفاعل في الثانية
الضمير (هو) ، لاستتر في (بئس) ، لكن ذلك لم يسمع عن
العرب ، ولأن ذلك أيضا إلى بقاء الصيغة بدون مخصص فسي
الحالتين .

ثانيا : دخول النواسخ على المخصوص بالمدح والذم ، مما

(١) انظر شرح المرادي ٩١/٣ وشرح الأشعري ٢/٣٧٠

يُحمد أن يكون فاعلا (لنعم وبئس) ، لأن التَّوَسُّعَ لا يدخل إلا على
المبتدأ ، فقد ورد قولهم : " نعم رجلا كان زيد " (١) .

ثالثا : تقديم المخصوص على نعم وبئس كما في نحو : إخوتك
نعم رجلا ، ف(إخوتك) مخصص بالمدح ، ولو كان فاعلا لها لمسا
جائز فيه ذلك ، وقد ذكر الصَّيَّان أن الفاعل لا يقدم على الفعل (٢) .

رابعا : ظهور هذا المضمير ^{المستتر} أحيانا عند قوم ، دليل على أن
الفاعل جائز فيه الإضرار في نعم وبئس ، كما في نحو : أصحابك نعموا
قوما . فمضمير الجماعة دليل على الإضرار وإن كان إظهاره شاذّا كما
سلف .

خامسا : القول بالإضرار مع التمييز أبلغ فقد ذكر النُّحَاة أن
الإضرار فيه تفعيم و تعظيم أكثر من القول بالإظهار لأن فيه التوضيح
بعد الإبهام ، وفي ذلك يقول الرّضي : " يذكروا أولا شيئا مبهما
حتى تتشوّق نفس السامع إلى العثور على المراد به ، ثم يفسّروه ،
فيكون أوقع في النفس . . وقال : يكون المفسّر مذكورا مرتين ، بالإجمال
أولا والتفصيل ثانيا ، فيكون آكد " (٣) .

(١) شرح المرادي ٩١/٣ .
(٢) حاشية الصَّيَّان على الأشموني ٢٣/٣ .
(٣) شرح الكافية ٥/٢ ، وانظر الأصول لابن السَّراج ١٣٤/١ .

مسألة : النكرة المنصوبة بعد (نعم وبئس) والخلاف في إعرابها :

ذهب الجمهور إلى أن النكرة الواقعة بعد (نعم وبئس) منصوبة

على التمييز ، ومن هؤلاء : سيبويه (١) ، والفراء (٢) ، والمبرد (٣) ،
وابن السراج (٤) والسمرافني (٥) ، وغيرهم (٦) .

وذهب الكسائي إلى أن النكرة منصوبة على الحال (٧) .

التوضيح :

لقد سبق بيان اختلاف النحاة في جواز الإضمار في (نعم وبئس)

وينا* على اختلافهم ذاك نجد أنهم قد اختلفوا في إعراب النكرة

المنصوبة بعد هما فقد ذهب معظمهم إلى أن هذه النكرة تمييز للضمير

المستتر في نعم وبئس ، قال سيبويه : * وما انتصب في هذا الباب

فإنه ينتصب كإنتصاب ما انتصب في باب حسبك به ، وذلك قولهم :

نعم رجلا عبد الله* (٨) . وقد وضح المبرد علاقة التمييز بالضمير

(١) الكتاب ٣٠٠/١ ، بولاق .

(٢) شرح المرادي ٩٠/٣ ، وشرح الأشموني ٣٧/٢ .

(٣) المقتضب ١٤٤/٢ .

(٤) الأصول لابن السراج ١٣٤/١ .

(٥) شرح الكتاب للسمرافني ٢٩/٢ م . مصور .

(٦) انظر الإيضاح لأبي علي الفارسي ٨٢/١ واللمع لابن جني ص ١٤١

(٧) شرح المرادي ٩٠/٣ ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصور .

(٨) الكتاب ٣٠٠/١ ط بولاق .

المستتر ووظيفته ، وشبهه بالتمييز الذي يبين الأعداد ، قال :

" وأما وقوعها على المضر الذي يفسره ما بعده وهو هذا المذكور

المنصوب ، لأن المبهمة من الأعداد وغيرها إنما يفسرها التبيين " (١)

وقد نصّ على هذا جماعة من النحاة كابن السراج (٢) ، وأبي عليّ

الفارسي (٣) ، وأبي بكر الزبيدي (٤) ، وابن جنّي (٥) ، وابن يميّش (٦)

وهذا الإعراب هو الذي أراد ابن مالك بقوله في اللفية :

ويرفعان مضمرا يفسّره

مميّز كنعم قوماً معشّره (٧)

أما الفراء فمع موافقته هو " لا " على أنّ النكرة هنا منصوبة على التمييز ،

إلا أنه يرى أن المميّز هو الاسم المرفوع بعد نعم ، أي المخصوص ،

ولعل هذا يوافق مذهبه في منع الإضمار في (نعم وبئس) ، قال

الأشموني : " وذهب الفراء إلى أنّ الاسم المرفوع فاعل ... إلا أنه

جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً ، والأصل في قولك : نعم رجلاً

(١) المقتضب ١٤٤/٢

(٢) الأصول لابن السراج ١٣٤/١

(٣) الإيضاح لأبي عليّ ٨١/١

(٤) الواضح للزبيدي ص ٨٤

(٥) اللّمع لابن جنّي ص ٣٩٢

(٦) شرح الفصل لابن يميّش ١٣٠/٧

(٧) اللفية ص ٤٣

زيدٌ ، نعم الرجل زيدٌ ، ثم نقل الفعل إلى الاسم فقليل : نعم رجالاً* (١) .

واعتُلف النّحاة ، بعد ذلك في نوع هذا التّمييز ، حيث ذهب بعضهم إلى أنه تمييز للمفرد ، وهو الضمير المستتر في نعم وبئس ، أي أنه يشبه تمييز العدد ، قال المبرد ،* لأنّ المبهمة من الأعداد وغيرها إنّما يفسّرها التّبيين ، كقولك : عندي عشرون رجلاً ... فكذلك نعم* (٢) ، وشبيه بهذا كلام ابن السّراج ، عندما قال :* ففي نعم وبئس مضمّر يفسّره ما بعده ... لأنّ كلّ مبهمة من الأعداد وغيرها إنّما تفسّره النكرة المنصوية* (٣) ، ووافقهم الرّغزّيّ على ذلك بقوله :* ولا ريب في أنّ التّمييز في (نعم) وما بعده عن المفرد* (٤) .

وذهب آخرون إلى أنّ التّمييز بعد نعم وبئس عوّل للنسبة وذلك لأنّ المميّز عندهم اسم ظاهر وهو المخصوص لا الضمير المستتر فسي نعم وبئس ، وهو مذهب الفراء* (٥) .

(١) شرح الأشموني ٣٧/٢ .

(٢) المقتضب ١٤٤/٢ .

(٣) الأصول ١٣٤/١ .

(٤) شرح الكافية ٢١٨/١ .

(٥) شرح الأشموني ٣٧/٢ .

شروط التّمييز عندهم : واشترط النّحاة في النّكرة المنصوبة على

التّمييز عدّة شروط منها :

أ - أن تكون قابلة لدخول (أل) عليها ، وذلك لأنّها
حلّت محلّ الفاعل عندهم ، قال في التّصريح : * ويدلّ على أنّ التّمييز
كالموض من الفاعل الظّاهر ، أنه لا بدّ أن يكون ممّا يقبل (أل)^(١)
ولهذا فقد منع النّحاة مجيئ بعض الكلمات تمييزاً للضمير لعدم
قبولها (أل) ، وهي نحو : (مثل) و (غير) و (أفعل من)
و (ما) و (أي)^(٢) .

ب - أن تكون نكرة عامّة لها أفراد من جنسها ، ولهذا لا يصحّ
عندهم أن تنتصب على التّمييز ألفاظ لا تتعدّد لعدم دلالتها
على الجنس مثل : (الشّمس والقمر)^(٣) ، وعليه فلا يصحّ أن يقال :
نعم شمسا . ويتهبّأ لي أنّ المنع هنا على إطلاق فيه نظر ، لأنّ
(الشّمس أو القمر) إذا عني بهما رجلاً أو امرأة على سبيل المجاز جاز
نصبهما على التّمييز .

(١) التّصريح ٩٥/٢ ، وشرح اللّمع لأبي البقاء العنبري ، لوحة ٧٠ م . مطبوع
(٢) شرح المرادي ٨٩/٣ والهمع ٨٥/٢ وحاشية الصّيان ٣١/٣
وسبيل الهدى بحاشية شرح قطر الندى ص ٢٥٩ .
(٣) شرح اللّمع لأبي البقاء لوحة ٧٠ م . مطبوع ، والهمع ٨٥/٢
وشرح المرادي ٨٩/٣ وحاشية الصّيان ٣١/٣ .

ج - أن تكون المنكرة مطابقة للمخصوص في الأفراد ، والتنثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، قال الرضي : " وأما تمييز هذا الضمير فتصريف فيه أفراداً وتنثية وجمعا وتأنيثاً ، نحو : نعم رجلاً أو رجلين أو رجلاً ، أو امرأة أو امرأتين أو نسوة ، اتفاقاً منهم " (١) .

د - وجوب تأخيرها عن الفعل ، وتقديرها على المخصوص ، وعدم الفصل بينها وبين الفعل (٢) ، أي أنه لا يصح أن يقال : رجلاً نعم عبدالله ، لتقدم المنكرة على الفعل ، ولا : نعم عبدالله رجلاً ، لتأخرها عن المخصوص ، قال سيبويه في ذلك : " ومن زعم أن الإضمار الذي في نعم هو عبدالله فقد ينبغي له أن يقول : نعم عبدالله رجلاً وقد ينبغي له أن يقول : نعم أنت رجلاً . " (٣) . ولا يمتنع عند بعضهم أن يفصل بين الفعل والمنكرة بالظرف ، قال الرضي : " ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتعيينه لشدة احتياجه إليه إلا بالظرف " (٤)

-
- (١) شرح الكافية للرضي ٣١٥/٢ ، والأصول لابن السراج ١٢٨/١ وشرح المرادي ٨٩/٣ ، والهمع ٨٥/٢ ، والتصريح ٩٥/٢ .
(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ ، والتصريح ٩٥/٢ ، وشرح المرادي ٨٩/٣ ، والهمع ٨٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢٢/٢ .
(٣) الكتاب ٣٠١/١ .
(٤) شرح الكافية ٣١٦/٢ ، وانظر الهمع ٨٦/٢ ، وحاشية الصبان ٣١/٣ .

هـ - وجوب ذكرها ، فقد منع النحاة حذف النكرة التمييز لما لها

من أهمية في بيان الضمير المستتر ، قال سيبويه : " ولا يجوز لك

أن تقول : (نعم) ولا (ربه) وتسكت لأنهم إنما بدوا بإضمار

على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمار مقدّم قبل الاسم " (١) . وقد نصّ

عليه المبرّد بقوله : " أما نعم وبئس فلا يقمان إلا على مضمير يفسّره

ما بعده ، والتفسير لازم . . . " (٢) . وبين هذا أيضا ابن الخشاب

بقوله : " وتنتصب بها نكرات هذه الأسماء الظاهرة المرتفعة بها

على التمييز ، وتكون نارة لازمة في المذكر ، وذلك إذا رفعت الضائر ،

لأنها تكون مفسّرة للمضمرات " (٣) .

ومن أوجب ذكر النكرة الرضّي (٤) ، لأن حذفها في رأيـه

يؤدي إلى التباس الفاعل بالمخصوص ، والحذف عند ابن هشام

شاذ (٥) .

وقد أجاز بعض النحاة حذف التمييز ، ومن هؤلاء أبو البقاء ،

قال : " يجوز حذف فاعل نعم الظاهر ويهتق الضمير بغير تمييز ،

كقوله تعالى : (بئس مثل القوم الذين كذبوا) . . . " (٦) .

(١) الكتاب ٣٠٠/١ (٢) المقتضب ١٤١/٢ .

(٣) المرتجل ص ١٣٩ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢ فطامدها .

(٥) المغني لابن هشام ٧٠٥/٢ .

(٦) شرح اللمع لأبي البقاء ، لوحة ٧١ م . مصور .

والتقدير عنده : بئس مثلاً مثل القوم . . . بحذف التمييز (مثلاً)
من الآية . وأجاز ذلك أيضاً ابن عصفور وشرطه بفهم المعنى قال :
" ولا بد من ذكر اسم المذموم أو المذموم ومن ذكر التمييز إذا كان الفاعل
مضمراً ، وقد يجوز حذف ذلك كله لفهم المعنى " (١) . واستشهد
على حذف التمييز بقولهم : (إن فعلت كذا وكذا فيها ونعمت) ،
والتقدير في هذا عنده : (ونعمت فعلة فعلتك) (٢) .
وقد اعترض الرضي على من أجاز حذفه ، ورأى أن المحذوف
في قوله تعالى " بئس مثلاً القوم . . الآية " هو المخصوص وليس
التمييز والتقدير عنده : بئس مثلاً القوم مثل الذين كذبوا . . (٣) ،
فحذف المضاف من المخصوص وهو قوله (مثل) وناب عنه المضاف إليه
(الذين كذبوا . .) ، وعليه فلا إضرار في (بئس) .

(إعرابها حالاً) :

ورأى فريق آخر من النحاة في القول الثاني أن التكرار بعد
(نعم وبئس) منصوبة على الحال ، وصاحب الحال هو المخصوص

-
- (١) المقرب ١/٦٦ .
(٢) المصدر / وانظر الهمع ٢/٨٦ .
(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٣١٦ .

بالمدح أو الذم ، ونسب هذا القول إلى الكسائي ، قال ابن عقيل :
" وذهب الكسائي إلى أنه حال " (١) . ولا يمتنع عنده تأخير النكرة
عن المخصوص ، لأنها حال ، والأصل في الحال التأخير ، ونسب
هذا الرأي للكوفيين أيضا . قال ابن عقيل : " وأجاز ذلك الكوفيون
بناءً منهم على أن (زيدا) فاعل بنعم لا مبتدأ ... وفي هذا
التركيب ، تقدم المنصوب على المرفوع أو تأخر " (٢) .

الترجيح :

الراجع في النكرة المنصوبة بعد (نعم وبئس) ، أنها منصوبة
على التمييز ، وليس على الحال كما ذهب الكسائي ، والسبب
رجح ذلك ما يلي :

-
- (١) الساعد على التسهيل ، لوحة ١٣٨ م . مصور ، وانظر الموفي
في النحو الكوفي للكنفراوي ص ٨٧ ، وشرح المرادي على
الألفية ٩٠/٣ ، وشرح الأشموني ٣٧/٢ ، والهمع ٨٥/٢ .
(٢) الساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصور ، وانظر حاشية
الصبان على الأشموني ٣٣/٣ .

أولاً : جرّها بحرف الجرّ (من) ، فقد ورد مثل ذلك

في كلام العرب ، قال الشاعر :

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يُعَدِلْ سِوَاهُ

فَتَنَمُّ الْمَرْءُ مِنْ وَجِلٍّ تَهْتَامُ (١)

حيث جرّ النكرة بعد نعم بـ (من) في قوله (من رجل) ، والأصل نعم المرء رجلاً . ولو كان قوله (رجل) حالا لما صحّ جرّه كما أفاد النحاة .

ثانيا : وجوب ذكرها في حالة إضمار الفاعل إذا لم تكن معلومة
أودلّ عليها دليل ، فقد اتفق النحاة على أنه لا يصحّ أن يقال :
(نعم محمد) ، بإضمار الفاعل مع حذف التمييز ، وهذا يؤكد أنها
تميز لا حال ، لأن الحال لا يلزم ذكرها ، ولا يؤدّي حذفها إلى
خلل في المعنى ، قال أبو عليّ : " فلزم تفسيره بالنكرة ليكون هذا
التفسير بمثابة الذكر له " (٢) .

(١) أوضح المسالك ٣٦٩/٢ و ٢٧٨/٣ ، الهيت من الوافر ، قيل :
هو لا بى بكر الاسود بن شعوب اللّيثي ، وقيل هو لبجير بن
عبد الله بن سلعة الخير بن قشير ، انظر كتاب : عدّة المسالك إلى
تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد (بالحاشية)
نفس الجزء والصفحة ، والهمع ٨٦/٢ ، والدّر اللوامع ١١٢/٢ ،
وشرح الاسموني ٣٩/٢ ، وشرح المرادي ١٩٥/٣
(٢) الإيضاح العضدي ٨٣/١ .

سألة : هل تُنصب النكرة على التمييز والفاعل اسم ظاهر :

للنحاة في انتصاب النكرة على التمييز بعد نعم وبئس مع الفاعل

الظاهر ثلاثة أقوال :

الأول : المنع وهو رأي سيهويه (١) ، والسيراقي (٢) .

الثاني : جواز نصب النكرة على التمييز في هذه الحالة بقصد التوكيد

وهو رأي المبرد (٣) ، وابن السراج (٤) ، والفارسي (٥) ، وابن جني (٦) ،

والزمخشري (٧) ، وابن مالك (٨) ، وكثير ممن وافقهم (٩) .

(١) الكتاب ٣٠٠/١ بولاق ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٧

وأوضح المسالك ٢٧٨/٣ ، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ .

(٢) أوضح المسالك ٢٨٧/٣ والمساعد على التسهيل ، لوحة ١٣٨

م . مصور والآشبه والنظائر للسيوطي ٢٠٥/٢ .

(٣) المقتضب ١٥٠/٢ .

(٤) الأصول لابن السراج ١٣٨/١ .

(٥) إلباض لأبي علي ٨٨/١ .

(٦) الخصائص لابن جني ٨٣/١ ، ٣٩٥٤ .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٧ .

(٨) المساعد على التسهيل لابن عقيل ، لوحة ١٣٨ م . مصور ، وشرح

الأشموني ٣٨/٢ .

(٩) انظر المرتجل لابن الخشاب ص ١٣٩ ، الجمع ٨٦/٢ ، وشرح

الكافية للرضي ٣١٦/٢ ، والنحو الوافي لعباس حسن ٣٥٧/٣ .

الثالث : جواز ذلك بشرط حصول الفائدة ، وإليه ذهب ابن

عصفور (١) .

التوضيح :

سبق أنه لا بدّ من تمييز الفاعل المضمر في نعم وبئس بنكرة منصوبة
لإزالة إبهامه . ذلك لأنّه كما ذكر النّحاة ، غير عائد إلى مذكور . ولكن
ورد في كلامهم ، مجيء النكرة منصوبة والفاعل اسم ظاهر في نعم
وبئس ، وهذا على غير المعتاد كما سبق بيانه ، من ذلك قوله :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فَيَسَا

فنعم الزّادُ زادُ أبيك زاداً (٢)

حيث انتصبت النكرة وهي قوله (زاداً) بعد نعم ، والفاعل اسم
ظاهر وهو قوله (الزّاد) . وقد اختلف النّحاة في هذه السّألة
والى ذلك أشار ابن مالك في الألفية بقوله :

(١) المقرّب لابن عصفور ٦٨/١ ، والتصريح ٩٦/٢ .

(٢) المقتضب ١٥٠/٢ ، البيت لجريير بن عطية من الوافر ، وهو في

مدح عمر بن عبد العزيز ، انظر ديوانه ص ١٠٧ والخصائص

٨٣/١ ، والايضاح لأبي عليّ ٨٨/١ ، وشرح المفصل لابن

يمش ١٣٢/٧ ، والخزانة ١٠٨/٤ .

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ

(١) فيه خلافٌ عنهم قد اشتهر

فقد ذهب بعضهم في أول الأقوال إلى منع اجتماع التمييز مع
الفاعل الظاهر بعد نعم وبئس وهو ما نسب إلى سيبويه ، لقوله
في الكتاب : " ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر " (٢)
وه قال أبو سعيد السيرافي وابن السراج أيضا ، قال ابن يعيش :
" فضع سيبويه من ذلك وأنه لا يقال : نعم الرجل رجلازيد " .
وكذلك السيرافي ، وأبو بكر بن السراج (٣) . ومن نسب المنع
إلى هو " أيضا جماعة منهم ابن هشام (٤) وابن عقيل (٥) والاشموني (٦)
والأزهري (٧) والسيوطي (٨) ، وفي نسبة المنع إلى سيبويه نظير ،

(١) الألفية ص ٤٣ .

(٢) الكتاب ٣٠٠ / ١ ط بولاق .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢ / ٧ .

(٤) أوضح المسالك ٢٧٨ / ٣ .

(٥) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصور

(٦) شرح الأشموني ٣٩ / ٢ .

(٧) التصريح ٩٦ / ٢ .

(٨) البهجة المرضية ص ٨٨ ، والهمع ٨٦ / ٢ .

لأن سيبويه لم ينص صراحة على ذلك ، إذ يمكن أن يفهم من كلامه السابق ، وهو قوله : * ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر* (١) - أن مراده منع الإضمار في نصب وهن مع كون الفاعل اسما ظاهرا ، وهذا لا يجوز عند الجميع ، لأن الفاعل عندهما يكون قد رفع فاعلين : أحدهما ضمير مستتر مفسر بالنكرة ، وثانيهما اسم ظاهر ، وقد تنبه إلى هذا أحد النحاة دون غيره وهو أبو علي الفارسي ، قال المرادي : * وتأول الفارسي كلامه على أنه إنما عني أنه لا يكون الفاعل ظاهرا حيث يلزم التمييز ، بل الفاعل في حال لزوم التمييز مضمرا لا غير* (٢) . وهذا التأويل يرد القول بنسبة المنع إلى سيبويه .

ومن جهة أخرى فقد رأينا أن ابن يعيش قد روى المنع أيضا عن ابن السراج ، غير أنني وقفت على نص لابن السراج يميز فيه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ، فكيف نوفق بين هذا وذاك ؟ ، ربما كان من اليسير علينا أن نوفق بينهما وذلك باحتمال أن يكون لابن السراج رأيان في هذه المسألة ، أحدهما بالمنع وهو الذي رواه ابن يعيش ، والثاني بالجواز وهو الذي وقفت عليه في هذا

(١) الكتاب ٣٠٠/١ بولاق .

(٢) شرح المرادي ٩٧/٣ .

النص حيث قال : * وإذا قلت : نعم الرجل رجلاً زيد ، فقولك (رجلاً) تأكيد ، لأنه مستغنى عنه بذكر (الرجل) أولاً ، وهو بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهماً* (١) والذي منعه ابن السراج حقيقة هو أن يجتمع الفاعلان الضمر والظاهر في نعم وبئس في آن واحد ، وذلك بأن تدخل واو المطف بين الفاعل الظاهر والتمييز ، قال في ذلك : * ولا نقول نعم الرجل وصاحباً أخوك ، ولا نعم صاحباً والرجل أخوك ، من أجل أن نعم إذا نصبت تضمنت مرفوعاً مضمر فيها* (٢) .

وقد تمسك المانعون لذلك الاجتماع بأمور ، منها :

أ : أنه لا حاجة للتمييز ، لأن الفاعل الظاهر يدل على الجنس .

ب : ومنها أن الجمع بينهما يوهم بأن لنعم وبئس فاعلين .

ج : ومنها أن التمييز يوهى به لتوضيح الضمير المبهم وليس مع

وجود الفاعل الظاهر إبهام ، قال ابن يمش : * إن المقصود

من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس واحدهما كاف عن الآخر

وأيضاً فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان ، وذلك

أنك إذا رفعت اسم الجنس بأنسه فاعلاً

(١) الأصول ١/١٣٨ .

(٢) الأصول ١/١٤٢ .

وَإِذَا نَصَبْتَ النِّكَرَةَ بَعْدَ ذَلِكَ ، آذَنْتَ بِأَنَّ الْفِعْلَ فِيهِ ضَمِيرٌ فَاعِلٌ لِأَنَّ
النِّكَرَةَ الْمَنْصُوبَةَ لَا تَأْتِي إِلَّا كَذَلِكَ " (١) .

أَمَّا أَصْحَابُ الْقَوْلِ الثَّانِي الَّذِينَ أَجَازُوا الْجَمْعَ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالتَّمْيِيزِ ،
فَقَالُوا : إِنَّ التَّمْيِيزَ جَاءَ هُنَا لِلتَّوْكِيدِ - أَيِ تَوْكِيدِ الْفَاعِلِ ، وَلَيْسَ تَمْيِيزًا
لِضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ فِي نَعْمَ وَبَيْسَ ، قَالَ الْعَبْرَدِيُّ : " وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : نَعَمْ
الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ ، فَقَوْلُكَ (رَجُلًا) تَوْكِيدٌ ، لِأَنَّهُ مُسْتَفْنَى عَنْهُ بِذِكْرِ
الرَّجُلِ أَوَّلًا وَإِنَّمَا هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : عِنْدِي مِنَ الدَّرَاهِمِ عَشْرُونَ دِرْهَمًا .
إِنَّمَا ذَكَرْتَ الدَّرْهَمَ تَوْكِيدًا ، وَلَوْ لَمْ تَذْكُرْهُ لَمْ تَحْتَاجْ إِلَيْهِ " (٢) ، وَقَدْ
نَصَّ عَلَى هَذَا جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ : ابْنُ السَّرَّاجِ (٣) ، وَأَبُو عَلِيٍّ (٤) ، وَابْنُ
جَنِّي (٥) ، وَغَيْرُهُمْ (٦) . قَالُوا : وَالِدَلِيلِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ

(١) شرح المفصل ١٣٢/٧ ، وانظر التصريح ٩٦/٢ ، وشرح

المرادي ٩١/٣ والبهجة العرضية ص ٨٨ .

(٢) المقتضب ١٥٠/٢ ، وشرح المفصل ١٣٢/٧ .

(٣) الأصول ١٣٨/١ .

(٤) الإيضاح لأبي علي ٨٨/١ .

(٥) الخصائص ٨٣/١ .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يمش ١٣٢/٧ ، والمرتل لابن الخشاب

ص ١٣٩ والأشْمُونِي ٣٨/٢ .

قول الشاعر :

.....

فنعم الزَّادُ زادَ أبيك زاداً (١)

حيث جمع بين الفاعل الظاهر لنعم ، وهو قوله (الزَّاد) ،
والنكرة المنصوبة بعده ، وهي قوله (زاداً) على أنها تمييز جاء
للتأكيد . ومثله قول الآخر :

نعم الفتاة فتاةً هندُ لو بدَّلتُ

رَدَّ التَّحِيَّةَ نَطَقاً أوبأيساء (٢)

فقد جمع بين الفاعل الظاهر (لنعم) وهو قوله (الفتاة) والنكرة
المنصوبة وهي قوله (فتاةً) على أنها منصوبة على التمييز .
ومن ذلك أيضاً قوله :

والتفليبيون بشئ الفعل فحلهم

فحلاً وأمهم زلاً منطيق (٣)

(١) المقتضب ١٥٠/٢ سبق ذكر الشاهد في ص (١٤٩) من
البحث .

(٢) أوضح المسالك ٢٧٧/٣ وانظر شرح المرادي ٩١/٣ ، والهمع
٨٦/٢ ، والدّر اللوامع ١١٢/٢ .

(٣) الهمع ٨٦/٢ ، البيت من البسيط وهو لجريريهجوبه الأخطل
التفليبي ، ومعنى الزلاء : اللاصقة المجز الخفيفة الإلية ،
والمنطيق : التي تأتزر بحشية تعظم بها عجيزتها . ذكر الشاهد
في ص (٤) من البحث .

وفيه جمع بين المفاعل وهو قوله (الفحل) والنكرة المنصوبة وهي قوله
(فحلا) .

ثم قالوا : وفوق هذا وذاك ، فقد جاء التمييز مؤكّداً في غير
هذا الباب ، فلم يمنع هنا ولا يمنع في غيره ، ومما جاء التمييز فيه مؤكّداً ،
قوله تعالى : " ذرعا سبعون ذراعاً " (١) ، فقد تميّز العدد مع أن
العددود واضح وهو قوله (ذرعا) ، وتمييزه هو قوله تعالى :
(ذراعاً) وذلك من أجل التوكيد والزيادة في البيان والإيضاح ،
فدلّ ذلك عندهم على أنّ التمييز يأتي مؤكّداً لا موضحاً .

اعترض أصحاب المذهب الأول - المانعون لاجتماع الفاعل والتمييز -
على هذه الشواهد وتأولوها ، فقالوا : إنّ النكرة المنصوبة في بيت
الشعر : نعم الزاد . . . البيت ، وهي قوله (زاداً) ، لم تنصب
على التمييز ، بل إنّ هناك أكثر من وجه لنصبها ، وإنّ من الممكن
إعرابها مايلي ،

أولاً : مفعولاً للفعل (تزود) في البيت ، والتقدير هكذا : تزود زاداً
مثل زاد أبيك فينا (٢) ، وفي ذلك يقول ابن عصفور :
" فيخرج على أن يكون (زاداً) المنصوب مفعولاً لـ (تزود) (٣) "

(١) آية ٣٢ : الحاقة .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢ وشرح المفصل لابن يعيش

٠١٣٣/٧ (٣) المقرّب ٦٨/١ فابعدها .

ثانياً : يمكن أن تعرب النكرة مصدرًا ، كذا للفعل قبلها ، والاُصل
عندهم هكذا : (تزوّدَ تزوّداً) فحذفوا الزوائد من (التزوّد)
فأصبحت (زادا) ، وهذا التأويل منسوب للفرّاء (١) .

ثالثاً : يمكن أن تعرب تمييزاً لقوله (مثل زاد أبيك فينا) لا تمييزاً
للفاعل ، كما قالوا : (لي مثله رجلاً) (٢) ، فنصبوا (رجلاً)
على التمييز لـ (مثل) ، وعليه فليس فيه شاهد على هذه المسألة .
ومن جهة أخرى فقد خرجوا التّمييز هنا على أنه جاء للضرورة
والضرورة تقدّر بقدرها (٣) .

رابعاً : يمكن أن تكون النكرة منصوبة على الحال ، من الفاعل لا على
التمييز ، ويؤيد هذا عندهم ، وجود الفاصل بين الفاعل والنكرة ،
قال أبو البقاء : * وقال آخرون لا يجوز ذلك لأنك فصلت بين
المميّز والتمييز ، بقوله ، (زاد أبيك) وهو المخصوص بالمدح -
وإنما هو على الحال * (٤) .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٣/٧ ، والدّرر اللوامع ١١٢/٢
وشرح المرادي ٩١/٣ فما بعدها .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٣/٧ بتصرّف .

(٣) المصدر السابق .

(٤) شرح اللمع لأبي البقاء العكبري لوحة ٧١ ، م . مصوّر .

خاصا : يمكن أن تعرب النكرة تمييزا للضمير المستتر في (نعم) على أن يعرب (الزاد) مخصوصا ، و (زاد أهلك) بدلا منه وهذا التأويل لأبي حيان (١) .

أما انتصاب النكرة (فتاة) في قوله : نعم الفتاة ... البيت ، وكذلك (فحلا) في قول الآخر : بعس الفحل ... البيت ، فقد رأوا أنهما منصوبتان على الحال ، فكلّ من (فتاة) و (فحلا) حال ، وهذه الحال مؤنّدة لصاحبها ، قال ابن عصفور : " فانتصاب (فحل) على أنه حال مؤنّدة لا تمييز " (٢) .

أما نصب النكرة (ذراعا) في قوله تعالى : " ذرعها .. الآية " فعلى أنها تمييز ولكن هذا التمييز جاء للذات لا للتوكيد لأن (الذرع) عندهم بمعنى (المذروع) لا بمعنى الذراع حتى يقال إنه للتوكيد ، وعليه فلا شك في الآية الكريمة ، قال الرضي : " وقوله تعالى (ذرعها) مصدر بمعنى الخصول ، أي مذكوعها ، أي طولها سيمون ذراعا " (٣) .

(١) حاشية ابن حمدون على الحكودي ٢٤٣/١ ، وشرح الرازي

٩٥/٣ ، والذّرر اللوامع ١١٢/٢ .

(٢) المقرّب ٦٨/١ فابعدهما ، وانظر شرح الرازي ٩١/٣ ،

والتصريح ٩٦/٢ وشرح اللع لأبي البقاء لوحة ٧١ م . مصور ، والذّرر اللوامع ١١٢/٢ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢ .

وقد انفرد أبو حيان بتخريج آخر لتلك الشواهد ، حيث أعرب النكرات فيها تمييزا للفاعل المضمر في نعم وبئس وأعرب الاسم المرتفع بـ نعم وبئس مخصوصا بالمدح أو الذم وما بعده بدلا منه ، قال المرادي : " قال الشيخ أبو حيان ، وعندني تأويل أقرب من هذا ، ونلك أن يدعى أن في نعم وبئس ضميرا وفخلا ، وفتاة ، وزادا ، تمييز تأخر عن المخصوص ، و (فحلهم) و (هند) و (زاد أبيك) إبدال " (١) .

وذهب أصحاب الرأي الثالث في النكرة إلى قول وسط بين القولين السابقين ، فلا يمتنع عندهم الجمع على الإطلاق ، كما أنه لا يجوز على الإطلاق ، فقالوا : إن أفاد التمييز معنى للفاعل جاز تمييزه به وإلا فلا يجوز ، قال ابن عصفور : " ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنى زائدا على الفاعل " (٢) . ومن شواهدهم على هذا قوله :

.....

(٣) فنعم المرء من رجل تهسما

-
- (١) شرح المرادي ٩٥/٣ ، وانظر الدرر اللوامع ١١٢/٢ .
 (٢) المقرب ٦٨/١ وانظر المساعد على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٨ م .
 (٣) أوضح المسالك ٣٦٩/٢ . سبق ذكر الشاهد ص (١٤٧) من البحث .

حيث اجتمع الفاعل وهو قوله (المرء) والتمييز وهو قوله (من رجل) . والذي سوغ ذلك عندهم هو إفادة التمييز معنواً زائداً على الفاعل ، وذلك بنعت التمييز وهو قوله (تهامي) والتقدير : نعم المرء رجلاً تهامياً .

وعلى قولهم هذا لا يصح أن يقال : نعم المعلم معلماً عليّ ، لعدم حصول الفائدة في التمييز ، بل يصح أن يقال : نعم المعلم مخلصاً عليّ ، لإفادته معنى زائداً على الفاعل وهو (الإخلاص) .

الترجيح :

والراجح عندي هو جواز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في نعم وبئس ، ويؤيد هذا ما يلي :

أولاً : إفادته معنى التوكيد ، والمبالغة في الإيضاح . وهو بهذا شبهه بالحال التي تأتي للتوكيد ، كما في قوله تعالى :

" وأرسلناك للناس رسولا " (١) . وهذا التمييز أيضاً شبهه بالتمييز

المؤكد في قوله تعالى : " إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً " (٢)

فقوله تعالى (شهراً) تمييز للمعدود جاء للتوكيد لأن العدد موضح

قبله بقوله (الشهور) . ومن ذلك قول الشاعر :

(١) الآية ٧٩ : النساء .

(٢) الآية ٣٦ : التوبة .

ولقد علمت بأن دين محمد

من غير أديان البرية ديننا (١)

فقوله (ديننا) مؤكّد للمعنى ، لأن المعنى علم سبقا وليس المقصود
بيانه أو توضيحه .

ثانيا : كثرة السماع عن العرب ، و يضاف إلى ما سبق من شواهد ،
قول الشاعر :

وقائلة نعم الفتى أنت من فتى

إذا المرّض المّوجأ جال برئها (٢)

وفيه اجتماع الفاعل وهو قوله (الفتى) والتّمييز وهو قوله (من)
فتى .

ومن النّثر جاء قولهم : " نعم القتل قتيلا أصلح بين بكر
وتغليب (٣) .

(١) شرح الأشموني ٣٩/٢ والبيت لأبي طالب عم النبي صلى الله
عليه وسلم من الكامل ، واحتج به الشيعة على إسلامه . انظر
شرح الشواهد للعيني بحاشية الأشموني ٣٩/٢ .
(٢) شرح الأشموني ٤٠/٢ ، البيت للكروم بن حصن ، من الطويل ،
والمرضع : المرأة التي ترضع . وجال : من الجولان . والبريم
بفتح الباء : الحبل المقتول ، فيه لؤنان تشدّ به المرأة وسطها ،
وجولانه يدلّ على الهزال ، انظر شرح الشواهد للعيني بحاشية
الأشموني ٤٠/٢ .

(٣) شرح الأشموني ٣٩/٢ ، القول للحارث بن عباد فارس النعمانية
وقد بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل في يوم من أيام حرب اليمسوس .
انظر عدة السالك لمحمد محي الدين بحاشية أوضح المسالك ٢٨٨/٣
والدينس اللوامع ١١٢/٢ .

أما تأويل هذه الشواهد فليس فيه ما يضيف هذا الرأي ويمكن أن يجاب عليه بما يردّه ، فبالنسبة لتأويلهم قول الشاعر : تزود مثل ... البيت حيث أعربوا (زادا) فيه مفعولا للفعل (تزود) أو مصدرا مؤكّدا للفعل نفسه ، فغير ثابت ، لأنّه يقال : إن من اليسير جدا حذف صدر البيت والاقتصار على عجزه مع بقاء المعنى سليما ، فيقال : " نعم الزادُ زادُ أبيك زادا " ولو كان قولــــه (زادا) مفعولا ، أو مؤكّدا للفعل (تزود) لأدّى حذف صدره إلى خلل في المعنى ، لهذا فنصب (زادا) في البيت على التمييز أقوى بكثير من نصبها على المفعوليّة . وأما التأويل الآخر (زادا) ، حيث أعربها بعضهم تمييزا لقوله (مثل) في البيت كما في نحو : لي مثله رجلا ، فليس بلازم ، وذلك لأنّ التمييز في مثل تلك الحالة لازم الذكر لأنّه تمييز لضمير مبهم قبله أما هنا في الشاهد فالتمييز (زادا) غير واجب الذكر ولو حذف لبقى المعنى صحيحا ما يضيف هذا القول .

وأما تأويل من قال إنّ التمييز مع الفاعل الظاهر جاء للضرورة الشعرية ، فليس بلازم ، لأنّ كثرة الشواهد الدالة على جواز ذلك يخرجها عن حدّ الضرورة ، ومن جهة أخرى فإنّ النشر لا ضرورة فيه وقد ورد شاهد مسنّ النشر وهو قولهم :

"نعم القتلُ قتيلاً... (١) .

وأما تأويلهم النكرة في الشواهد بأنها منصوبة على الحال ،
وأنها من الحال المؤكدة ، فهو مردود لا مور منها ؛ أن الحال
لا يجوز جرّها بـ من ، وقد رأينا أن النكرة في الشواهد السابقة
جاء بعضها مجرّوا بـ (من) ، ويصحّ فيما لم يرد مجرّوا الجرّ
بها ، ومثال جرّها قوله : " نعم المرء من رجل تهامي " (٢) وقول
الآخر : " وقائلة نعم الفتى أنت من فتى " (٣) وفي الحديث
الموقوف : " نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشا ولم يفتش
لنا كفا منذ أتينا " (٤) ومنها أن الحال المؤكدة ترد من لفظ
عاملها ومعناه كلف في نحو :

أَصَحَّ مَصِيحًا لِمَنْ أَهْدَى نَصِيحَتَهُ

وَالزَّمْ تَوَقَّى خَلَطَ الْجَدِّ بِاللِّمْبِ (٥)

(١) شرح الأشموني ٣٩/٢ ، وقد سبق ذكره في ص (١٦٠) من
هذا البحث .

(٢) أوضح السالك ٢٧٨/٣ وشرح الأشموني ٣٩/٢ .

(٣) شرح الأشموني ٤٠/٢

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٩٤/٩ .

(٥) أوضح السالك ٣٤٢/٢ من البسيط .

فقوله (مصيخا) حال مؤكدة لقوله (أصح) وهي من لفظ الفعل
ومعناه . وكما في نحو قوله تعالى " فتبسم ضاحكا " (١) (ضاحكا)
حال مؤكدة للمعامل (تبسم) وهي مؤكدة لمعناه دون لفظه .
كما ترد الحال المؤكدة أيضا لتأكيد صاحبها (٢) كما في نحو قوله
تعالى : " لا آمن من في الأرض كلهم جميعا " (٣) ، أو مؤكدة لمضمون
جملة كما في نحو : زيد أبوك عطوفا (٤) ، أما النكرة المنتصبة
في الشواهد السابقة فليست كذلك وهي تخالف الحال من
وجوه ، فهي جامدة كما في (زادا) و (فتاة) و (فحلا) ،
ولم ترد لتأكيد لفظ الفعل قبلها أو معناه ولا لبيان هيئته
صاحبها وما إلى ذلك من أمور تتعلق بالحال ، بل جاءت النكرة
في الشواهد لزيادة التوضيح فدل ذلك على أنها تميز لا حال .
وأما تأويل من قال بأن في نعم وبئس ضميرا والنكرة المنصوبة
تسميزه والاسم المعرف بال مخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل

(١) آية ١٩ : النمل .

(٢) انظر باب الحال ، أوضح المسالك ٣٤٣/٢ فما بعدها .

(٣) الآية ٩٩ : يونس .

(٤) أوضح المسالك ٣٤٥/٢ .

منه ، فهو تأويل ضعيف جداً ، لأنه لو صحّ ذلك ، لما جاز تأخير التمييز وفصله عن نعم أو بئس بأكثر من فاصل ، وقد سبق أنّ الجمهور متفقون على امتناع الفصل ، وإن أجازوه بعضهم فبالظرف أو المجرور أو القسم كما سبق ، ولكن لم يقل أحد منهم بجواز الفصل بغير هذه الأشياء ، ووجدنا^{أن} النكرة المنصوبة بمد نعم وبئس هنا في الشواهد السابقة مفصولة عنهما بفواصل مخالفة لما أجازوه القليل من النحاة ، مما يضعف هذا القول ، ومن جهة أخرى فإنه لو كان هناك ضمير في نعم وبئس في تلك الشواهد ، والنكرة المنصوبة تمييز له ، لما جاز حذفها إلاّ شذوذاً كما سبق ذكره ، وذلك لا يحتاج الضمير إليها وغير ذلك مما ذكره النحاة من أسباب ، وقد رأينا أن النكرة الواردة في الشواهد السالفة جائزة للحذف مع بقاء المعنى سليماً ، لذا فالقول بأن في نعم وبئس ضميراً والنكرة تمييز له قول ضعيف والصحيح أن الفاعل هو الاسم الظاهر المعرّف بأل .

وأما من قيد الجواز في الجمع بينهما بشرط إفادة التمييز معنى زائداً على الفاعل فليس بلازم ، لأنه سمع عن العرب ما لم يتوفر فيه ذلك الشرط ومّا ورد من ذلك قوله " نعم الزاد زاد أبيك زاداً " (١)

(١) ورد الشاهد في ص (٩٤٩) من هذا البحث .

و " نعم القتلُ قتيلاً " (١) و " نعم الفتى ^{أنت} من فتى " (٢) وغير ذلك من

الشواهد التي لم يفد فيها التمييز معنى زائدا .

لذا فالجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز جائز ، للزيادة فسي

التوضيح بعد نعم وبئس ، من أجل التوكيد .

(١) ورد الشاهد في ص (١٦٠) من هذا البحث .

(٢) = = = (١٦٠) من هذا البحث .

مسألة : (ط) المتصلة (بنعم وبئس) وآراء النحويين فيها :

تعددت آراء النحاة في إعراب (ط) المتصلة بنعم وبئس ، ويمكن
حصرها فيما يلي :

أولاً : أنها فاعل لنعم أو بئس ومحلها الرفع على ذلك ، قال
به سيبويه (١) والآخر (٢) في أحد قوليه ، والكسائي (٣) والفراء (٤)
في قول لهط ، والمبرد (٥) ، وابن السراج (٦) ، وأبو علي الفارسي (٧)
في قول ، وأبو جعفر النحاس (٨) ، وابن خروف (٩) ، وغير هؤلاء ممن
وافقهم (١٠) .

-
- (١) الكتاب ٣٧/١ ط بولاق .
 - (٢) معاني القرآن للأخفش ٣٧/١ والبيان في غريب إعراب القرآن
لابي البركات بن الأنباري ١٧٧/١ فطبعدها .
 - (٣) مجالس ثعلب ٧٨/١ ، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٠٥/١ .
 - (٤) معاني القرآن للفراء ٥٦/١ ط ٢ ، ٩٨٠ ، ومجالس ثعلب ٧٨/١
وشرح المرادي ٩٩/٣ .
 - (٥) المقتضب ١٧٥/٤ ، والتصريح ٩٦/٢ .
 - (٦) شرح المرادي ٩٩/٣ ، والهمع ٨٦/٢ ، والأشعوني ٤١/٢ .
 - (٧) المصدر السابقة .
 - (٨) إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ .
 - (٩) مفتي اللبيب لابن هشام ٣٢٨/١ ، وشرح ابن عقيل ١٦٦/٢ .
 - (١٠) انظر التسهيل ص ١٢٦ .

ثانيا : أنها تميز للضمير ومحلّها النّصب ، قال به جماعة منهم :

الكسائيّ (١) والفرّاء (٢) في قول لهما ، وابن كيسان (٣) ، والجزميّ (٤) والآخر (٥) في قول ، والزجاج (٦) ، وأبو عليّ الفارسيّ في قول (٧) ، والزمخشريّ (٨) ، وابن الأنياري (٩) ، وابن يعيش (١٠) ، وابن عصفور (١١) ، وغيرهم من اللاحقين .

ثالثا : أنها المخصوص بالمدح أو الذّم ، ومحلّها الرفع على

ما يرتفع به المخصوص من وجوه ، وبه قال الكسائيّ (١٢) والفرّاء (١٣) في قول لهما ،

(١) الدّر المصون للسّمين الحلبي ٩٠/١ (م . م . صور) ، والتّصريح ٩٧/٢

(٢) التّصريح ٩٧/٢ .

(٣) المساعد على التّسهيل لوحة ١٣٧ م . م . مصوّر .

(٤) نفس المصدر .

(٥) إعراب القرآن للنّحاس ١٩٧/١ ، والدّر المصون ٩٠/١ (م . م . صور)

(٦) التّصريح ٩٦/٢ .

(٧) شرح الكافية للرضي ٣١٧/٢ ، والتّسهيل ص ١٢٦ .

(٨) الكشف ٢٩٦/١ ، ٣٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧ .

(٩) البيان في غريب إعراب القرآن لابي البركات ١٧٧/١ .

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧ .

(١١) المقرّب لابن عصفور ٦٦/١ .

(١٢) الموفي في النّحو الكوفي للكفراوي ص ٨٨ وشرح المرادي ٩٧/٣

(١٣) شرح الأشموني ٤١/٢ والتّصريح ١٩٧/٢ .

رابعاً : أنَّهَا مركَّبةٌ مع نعم وبئس كتركيب (ذَا) من (حَيْذَا)^(١) ،

وعلى هذا فلا محلّ لها من الأعراب .

خامسا : أنّها كآفة لهما عن العمل مثل (ما) من كَمَا وَطِئَ (٢).

سادسا : أنَّها زائدة (٣) ، فلا محلُّ لها من الإعراب .

وَمَنْ أَجَازَ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ الْآخِرَةَ الْفَرَاةَ (٤) .

التوضيح :

تَتَّصِلُ (ما) بِنَعْمٍ وَبِئْسَ فَيَقَالُ : (نَعْمًا) وَ (بَيْسًا) وَقَدْ

ورد ذلك كثيرا في اللغة ، خاصة في القرآن الكريم ، من ذلك

قوله تعالى : " فَنِعْمَ هِيَ " (٥) ، وقوله : " نِعْمًا بِعِظَامِكَ " (٦) ،

وقوله : " ولبئس ما شروا به أنفسهم " (٧) ، وقوله : — :

- (١) معاني القرآن للفراء* ٥٨/١ ط ٢ ، ٩٨٠ ، وشرح الأشموني ١/٢
والدّر المصون ٩٠/١ م . مصور ، والبحر المحيط ١/٣٠٤ .
(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣١٦ .
(٣) معاني القرآن للفراء* ٥٧/١ ط ٢ ، ٩٨٠ .
(٤) نفس المصدر السابق .
(٥) الآية ٢٧١ : البقرة .
(٦) الآية ٥٨ : النساء .
(٧) الآية ١٠٢ : البقرة .

"بشما خلفتموني من بعدي" (١) .

وقد ذهب النحاة في بيان نوع (ما) هنا وإعرابها مذاهب

شتى :

فقد ذهب بعضهم في أول الأقوال إلى أنها فاعل لنعم وبشما،

وهي لذلك في موضع رفع ، وهو قول جماعة من النحاة ، منهم :

سيبويه (٢) ، والآن خفش (٣) ، والكسائي (٤) والفراء في قول (٥) ،

والمبرد (٦) ، وابن السراج (٧) ، وكثير من تابعهم . وبعد أن اتفق

هوئلا على أنها فاعل لهما ، فقد اختلفوا في حقيقتها إلى عدة

أقوال :

حيث ذهب بعضهم إلى : أنها معرفة تامة بمعنى (الشيء)

من هوئلا سيبويه ، قال : (ونظير جعلهم (ما) وحدها اسما

قول العرب : إني ما أن أصنع ، أي من الأمر أن أصنع ، فجعل

(١) الآية ١٥٠ : الأعراف .

(٢) الكتاب ٣٧/١ ط بولا ق .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٧/١ فطبعدها .

(٤) مجالس ثعلب ٧٨/١ .

(٥) نفس المصدر .

(٦) المقتضب ١٧٥/٤ .

(٧) شرح المرادي ٩٩/٣ والأشمونى ٤١/٢ .

(ما) وحدها اسما . ومثل ذلك غسلته غسلا نِعْمًا ، أي نعم
 الفصل " (١) . ووافقه الكسائي أيضا على ذلك ، قال في شرح
 الكافية : " وقال سيبويه والكسائي (ما) معرفة تامة بمعنى الشيء ،
 فمعنى فنعمّا عي : نعم الشيءُ هي " (٢) . ونُقل هذا القول عن
 الفراء (٣) أيضا ، والمبرد (٤) ، وابن السّراج (٥) ، وأبي عليّ
 الفارسيّ (٦) ، وابن خروف (٧) . وبناءً على هذا القول يكون المخصوص
 بالمدح أو الذمّ إما مذكورا بعدها ، أو محذوفا من الكلام ، ومثال
 ذكره بعدها ، قوله تعالى : " إِنْ تَدْرَأْكَ الصَّدَقَاتُ فَنَعَمْ عي " (٨)
 والتقدير في الآية : نعم الشيءُ ، إبداءها ، حيث ناب المضاف اليه
 وهو الضمير من (إبداءها) ناب المضاف المخصوص ، وهو الإبداءُ
 بعد حذفه ، فأنفصل وارتفع على أنه هو المخصوص عي (٩) ،

-
- (١) الكتاب ٣٧/١ ط بولاق .
 (٢) شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢ وانظر التسهيل ع ١٢٦ والبحر المحيط ٣٠٥/١
 (٣) شرح المرادي ٩٩/٣ وشرح الأشموني ٤١/٢ والموفي ص ٨٧ .
 (٤) الهمع ٨٦/٢ وشرح المرادي ٩٩/٣ .
 (٥) نفس المصدرين السابقين ، والمساعد على التسهيل لوحة ٣٧ م مجوّز
 (٦) شرح الأشموني ٤١/٢ وشرح المرادي ٩٩/٣ .
 (٧) مغني اللبيب ٣٢٨/١ والتصريح ٩٧/٢ والبهجة المرضيّة ع ٨٩ .
 (٨) الآية ٢٧ : البقرة .
 (٩) مغني اللبيب ٣٢٨/١ وحاشية الصّان ٣٦/٢ .

ومثال حذف المخصوص كله بعدها قولهم : " دَقَّقْتُ دَقًّا نِعْمًا " (١) ،
 والتقدير : نعم الشيءُ الدَّقُّ ، أو نعم الدَّقُّ دَقِّي (٢) ، وكذلك قوله
 تعالى : " نَعَمَّا يَعْظُمُ بِهِ " (٣) والتقدير في الآية : نعم الشيءُ
 شيءٌ يَعْظُمُ بِهِ (٤) ، فالمخصوص في هذه الحالات محذوف ، وقد
 أنكر الأَخْفَشُ أن تكون (ما) في الآية الثانية اسما موصولا ، قال
 بعضهم لأن ذلك مخالف للمعنى قال في إعراب الآية السابقة : " وما
 ها هنا اسم ، ولم يستلها صلة ، لأنك إن جعلت " يَعْظُمُ بِهِ " صلة
 لـ (ما) صار كقولك : إن الله نعم الشيءُ ، أو نعم شيئا ، فهذا
 ليس بكلام ، ولكن تجعل ما اسما وحدها كما تقول : غسلته غسلا نِعْمًا ،
 تريد به نعم غسلا " (٥) .

وقد اعترض بعضهم على دعوى أنها مصرفة تامة بمعنى (الشيء)
 وذلك ، لعدم مجيء (ما) بهذا المعنى في اللغة ، سوى ما ورد
 من قول العرب : " إِنِّي مَّا أَن أَفْعَلُ ذَلِكَ . أَي من الأمر . " (٦) .

(١) الكتاب ٣٧/١ ط بولاق والمقتضب ١٢٥/٤ والتصريح ٩٦/٢

(٢) المصادر السابقة .

(٣) الآية ٥٨ : النساء

(٤) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء ٣٦٢/١ والدرر المصون

٩٠/١ م . مصور والبحر المحيط ٣٠٥/١ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ٣٧/١ (٦) شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢ .

ومن القائلين بأنها هي الفاعل ، من ذهب إلى أنها اسم موصول ،
 بمعنى (الذي) والجملة بعدها صلة لها ، وعلى هذا فهي أيضا
 معرفة كالقول السابق ولكنها ناقصة لاحتياجها إلى الصلة (١) ،
 وإلى ذهب الكسائي ، ومثل له بقوله تعالى : " لبئس ما قدمت لهم
 أنفسهم " (٢) ، قال ثعلب : " قال الكسائي : بئس الذي قدمت
 لهم السخط " (٣) ، فجعل جملة (قدم) صلة لها ، وهذا
 ما ذهب إليه الفراء أيضا ، قال أبو حيان : " وقال الفراء والكسائي
 فيما نقل عنهما ، إن (ما) موصولة بمعنى الذي " (٤) ، ومن
 ذهب إليه أيضا الأخفش (٥) ، وأبو علي الفارسي في قول (٦) وأبو
 جعفر النحاس (٧) ، وقد روه في الصلة في مثل قوله تعالى :

(١) أوضح المسالك ٢٨٠ / ٣ .

(٢) الآية ٨٠ : الطائفة .

(٣) مجالس ثعلب ٧٨ / ١ ، وانظر البحر المحيط ٣٠٥ / ١ ،

والأشموني ٤٢ / ٢ ،

(٤) البحر المحيط ٣٠٥ / ١ ، وانظر التسهيل ص ١٢٦ ، وشرح

الكافية للرضي ٣١٦ / ٢ ، والتصريح ٩٧ / ٢ .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات ١٧٧ / ١ فطبعها .

(٦) التسهيل ص ١٢٦ ، وشرح الكافية ٣١٦ / ٢ ، وشرح المرادي

٩٨ / ٣ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس ١٩٧ / ١ .

" فنعمًا هي " بقولهم : " فنعم الذي هو هي " ويكون المخصوص بالمدح محذوفًا وهو إبداء الصدقات ، فكأنه قال : إن تهـدوا الصدقات فنعم الذي هو هي إبداءها * (١) . وقد رها بعضهم كما يلي : " فنعم التي هي مفعولة لكم ، أي الفعلة التي فعلتموها من إبداء الصدقات * (٢) .

وقد اعترض بعضهم على القول بأنها موصولة لأن ذلك يدعو للتناقض إذ أن الصلة توضح الموصول فيصير الموصول لشيء بعينه ، والأصل في فاعل نعم وبئس أن يكون جنسًا * (٣) وهذا يناقض جمل (ط) موصولا وما بعدها صلة لها .

ومن القائلين بأنها فاعل ، من ذهب إلى أن (ط) هنا (مصدرية) ، والمصدر المؤول منها ومما دخلت عليه في محل رفع فاعل لنعم أو وبئس (٤) ، وهذا ما نسب إلى الكسائي ، قال

(١) البيان في غريب أعراب القرآن لأبي البركات ١٧٧/١ وانظر ص (١٠٨) منه .

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٣٦/٣ .

(٣) البيان في غريب أعراب القرآن لأبي البركات ١٧٨/١ .

(٤) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . مصور ، وانظر شرح

المرادي ٩٨/٣ ، وشرح الأشموني ٤٢/٢ ، والتصريح ٩٧/٢ .

النَّحَّاسُ عند قوله تعالى " بثسما اشتروا به أنفسهم " (١) ط نصّه :
" قال الكسائي : (ط) و (اشتروا) اسم واحد في موضع
رفع " (٢) ، وعلى هذا يكون التقدير في الآية الكريمة هو :
بثس اشتروا بهم (٣) ، وقد أغنى المصدر هنا في رأيهم عن ذكر
المخصوص (٤) .

ومن القائلين بالفاعلية من ذهب إلى أن (ط) نكرة موصوفة ،
بمعنى (شيء) ومحلها الرفع (٥) . ففي نحو قوله تعالى : " إِنْ
اللَّهُ نَعِمًا يَعْظُمُ بِهِ " (٦) يكون التقدير عندهم هكذا : " نعم
شيء يعظمكم به " . والمخصوص بالمدح محذوف ، أي نعم شيء

(١) الآية ٩٠ : البقرة .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ ، وانظر الدرّ المصون ٩٠/١

م . مصور و تفسير القرطبي ٢٨/٢ .

(٣) الدرّ المصون ٩٠/١ ، والبحر المحيط ٣٠٥/١ ، و تفسير

القرطبي ٢٨/٢ .

(٤) شرح المرادي ٩٨/٣ ، والتصريح ٩٧/٢ ، والهمع ٨٦/٢ .

(٥) شرح المرادي ٩٩/٣ ، وشرح الأشموني ٤٢/٢

والهمع ٨٦/٢ .

(٦) آية ٥٨ : النساء .

يعظكم به ذاك ، وهو المأمور به من أراء الأمانات والحكم بالعدل* (١)
هذه هي أقوال من ذهب إلى أنّ (ما) من نعمًا في موضع
رفع على الفاعلية .

وذهب فريق من النحاة في ثاني الأقوال إلى أنّ (ما) المتصلة
بنعم وبئس ، تميز لفاعل مضمّر في نعم وبئس ، وعليه فهي نكرة
ومحلّها النّصب (٢) ، ففي نحو قولنا : نعمًا الصدق ، يكون
التقدير هكذا : نعم شيئًا الصدق . وفي قوله تعالى : " بئسًا
اشتروا به أنفسهم " (٣) . يكون التقدير عندهم هكذا : " بئس شيئًا
اشتروا به أنفسهم " (٤) .

(١) التفسير الكبير للرازي ١٠/١٤٢ ، وتفسير القرطبي

٦/٢٥٤ .

(٢) انظر مغني اللبيب ١/٣٢٨ ، وأوضح المسالك ٣/٢٨٠

وشرح ابن عقيل ٢/١٦٦ ، والتصريح ٢/٩٦ ، وشرح

المرادي ٣/٩٩ .

(٣) آية ٩٠ : البقرة .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٧ .

وقد رأى الأُخفش أنَّ (ما) هنا نكرة تامة غير محتاجة إلى صفة ، وأما ما جاء بعدها من الأفعال فهي صفة لمحذوف ، قال المكبري : " (ما) نكرة غير موصوفة ، منصوبة على التمييز ، قاله الأُخفش ، و (اشتروا) على هذا صفة المحذوف ، تقديره شيء أو كافر ، وهذا المحذوف هو المخصوص ، وفاعل يئس مضمَر فيها (١) وإلى هذا القول ذهب جماعة منهم أبو عمر الجرمي (٢) وابن كيسان (٣) والكسائي (٤) والفراء (٥) وتابعهم ابن الأنباري (٦) ، وابن يمش (٧) وابن عصفور (٨) .

-
- (١) التبيان في إعراب القرآن ٩١/١ ، وانظر معاني القرآن للأُخفش ٢٧/١ والبحر المحيط ٣٠٤/١ .
 - (٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . مصور .
 - (٣) المصدر السابق .
 - (٤) شرح المرادي ٩٨/٣ ، والدّر المصون ٩٠/١ م . مصور ، وشرح الأشموني ٤٠/٢ ، والتصريح ٩٧/٢ .
 - (٥) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . مصور ، وشرح المرادي ٩٨/٣ .
 - (٦) البيان في غريب القرآن لأبي البركات ١٢٧/١ .
 - (٧) شرح المفصل لابن يمش ١٣٤/٧ .
 - (٨) المقرب لابن عصفور ٦٦/١ .

ومن القائلين بأن (ما) للتمييز هنا ، من ذهب إلى أنها
نكرة موصوفة ، وصفتها الفعل بعدها ، ومن أجاز ذلك جماعة
منهم : أبو عليّ الفارسيّ ، والزمخشريّ ، ونسب للأخفش أيضا ،
قال أبو حيان : " فذهب الأخفش إلى أن موضعها نصب على
التمييز والجملة بعدها في موضع نصب على الصفة ، وفاعل بئس مضمّر
مفسّر ب (ما) ، والتقدير : بئس هو شيئا اشتروا به أنفسهم - و (أن يكفروا)
هو المخصوص بالذمّ وبه قال الفارسيّ في أحد قوليه واخطاره الزمخشريّ (١)
وقد فرّق بعض القائلين بهذا الرأي بين (ما) المثلثة باسم ،
والمثلثة بفعل ، بحيث جعل الأولى نكرة تامة والثانية ناقصة ، من
هو " لا " الزمخشريّ ، ففي قوله تعالى : " فنعما هي " (٢) قال :
" (ما) في نعما ، نكرة غير موصولة ولا موصوفة .

(١) البحر المحيط ٣٠٤/١ ، وانظر المساعد على التسهيل لوجه
١٣٧ م . مصور ، والدّر المصون ٩٠/١ م . مصور ، وشرح
المرادي ٩٨/٣ وشرح الكافية للرضي ٣١٧/٢ ، وشرح
الأشموني ٤٠/٢ ، وأعراب شهاب من سورة البقرة لمحمّد
الزّبي ص ١٢٩ .
(٢) الآية ٢٧١ : البقرة .

ومعنى (فنعماً هي) ، فنعم شيئاً إيداًؤها " (١) . فهسو
يرى أن (ما) في هذه الحالة تامة ، وهي مثبوتة هنا بالاسم
وهو الضمير بعدها . وفي قوله تعالى : " بثسما اشتروا به
أنفسهم " (٢) ، قال : " (ما) نكرة منصوبة مفسّرة لفاعل
بثس بمعنى (بثس شيئاً اشتروا به أنفسهم) ، والمخصوص بالذم
(أن يكفروا) " (٣) . وهو يرى أن (ما) في الآية موصوفة
والفعل بعدها صفة لها ، بخلافها في الآية الأولى . ومن
المعاصرين من أعربها نكرة تامة في جميع الأحوال ، قال : " (ما)
المتصلة بنعم وبثس من أفعال الذمّ اختلف فيها النحاة ، والأكثر
أنها نكرة تامة بمعنى شيء فتكون موضع نصب على التمييز " (٤) .
وزهد جماعة من النحاة في قول ثالث إلى أن (ما) المتصلة
بنعم وبثس هي نفسها المخصوص بالمدح أو الذم " (٥) ،

-
- (١) الكشاف ٣٩٧/١ ، وانظر تفسير أبي السعود ٤٠٨/١ .
(٢) الآية ٩٠ : البقرة .
(٣) الكشاف ٢٩٦/١ .
(٤) إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحي الدين الدرويش ١٤٥/١ .
(٥) انظر شرح الأشموني ٤١/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن
لأبي البقاء ٩١/١ .

وعلى هذا فهي في محلّ رفع ، ولا بد أن تكون في هذه الحالة معرفة لأن المخصوص شرطه التعريف . وعلى هذا فقد رأى النحاة أن الفاعل مضمّر في نعم وبئس و تمييزه محذوف ، والتمييز عندهم مقدّر بـ (ما) أخرى محذوفة ، قال الأشموني " فقالوا إنها موصولة والفاعل مستتر و (ما) أخرى محذوفة هي التمييز " (١) ، ففسي نحو قولنا : (نعم ما صنعت) يكون التقدير عندهم هكذا : (نعم شيئاً الذي صنعت) (٢) ، فالفاعل مضمّر و (شيئاً) تمييزه وهو حالّ محلّ (ما) محذوفة ، و (الذي) وصلتة هو المخصوص وهو (ما) من نعمًا .

ونسب هذا القول إلى الكسائيّ والفراء ، قال الأزهريّ : " وهو قول الكسائيّ ونقله المراديّ عن الفراء " (٣) ، وقد نقل الكسراويّ عن الكسائيّ هذا القول ، قال : " ونقل عن الكسائيّ ما نقل عن الفراء ، أنه استتر فاعله وحذف التمييز . . . ولم يصحّ عنه " (٤) .

-
- (١) شرح الأشموني ٤٢/٢ ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ .
(٢) الهمع ٨٦/٢ و شرح الأشموني ٤١/٢ .
(٣) التصريح ٩٧/٢ وانظر شرح المرادي ٩٩/٣ .
(٤) الموفي في النحو الكوفي ص ٨٨ .

ومن الغائلين بأنّها هي المخصوص ، من ذهب إلى أنّها
مصدريّة (١) ، والمصدر المؤلّف منها ومن مدخولها في محمل
رفع على أكثر من وجه كما سيأتي ، وعلى هذا يكون التقدير في
قوله تعالى : " بثسما اشتروا به أنفسهم " (٢) هو : (بثس
شراؤهم) (٣) . وضعف بعضهم هذا القول لعود الضمير في
قوله تعالى (به) على (ط) نفسها ، وهذا يدلّ على أنّها
اسم لا حرف ، لأن الضمائر لا تعود إلا على الأسماء ، وفي ذلك
يقول السمين الحلبيّ : " لكن يهطل هذا القول عود الضمير
في (به) على (ط) المصدريّة ، والمصدريّة لا يعود عليها
لأنّها حرف عند الجمهور " (٤) .

وزذهب بعضهم في قول رابع إلى أنّ (ط) مركبة مع نمس
وبئس كتركيب (نا) مع (حبّ) في (حبّذا) (٥) ، وعلى

(١) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء ٩١/١ .

(٢) الآية ٩٠ : البقرة .

(٣) الدّر المصون ٩٠/١ م . مصوّر .

(٤) الدّر المصون ٩٠/١ م . مصوّر .

(٥) انظر شرح المرادي على الألفية ٩٩/٣ والتّصريح ٩٦/٢

والهمع ٨٦/٢ .

هذا القول فلا محلّ لها من الإعراب لأنها حينئذ تكون كأحد حروف
الكلمة ، وإلى هذا ذهب الفراء ، قال أبو حيان : " فذهب الفراء
إلى أنّه يجعله شيء واحد رُكَّب ك (حَبَّذا) ، هذا نقل ابن
عطية عنه (١) . وقد ضَعَف بعضهم هذا القول لأنّه يَبْقَى الفعل
بدون فاعل ، قال القرطبيّ : " وفي هذا القول اعتراض ، لأنّه يَبْقَى
فعل بلا فاعل (٢) . وقد ورد عن الفراء ما يردّ هذا الاعتراض
وذلك بجعل الاسم الواقع بعد (ما) ، فاعلا لنعم أو بئس ، جاء
في شرح الألفية قوله : " إنّها مركبة مع الفعل . . . والمرفوع بعدها
هو الفاعل ، وقال به قوم وأجازه الفراء (٣) ، وهذا صحيح فيما
لو جاء بعدها اسم ، ولكن يظلّ الاعتراض قائما في حالة إيلاؤها
فعلا ، ممّا يَبْقَى الفعل بدون فاعل . وقيل إنّ المركَّب أصبح
اسما ، فهو غير محتاج إلى فاعل وأعرابه مبتدأ وما بعده خبرا
عنه (٤) .

(١) البحر المحيط ٣٠٤/١ وتفسير القرطبيّ ٢٨/٢ وشرح

المرادي ٩٩/٣ .

(٢) تفسير القرطبيّ ٢٨/٢ ، وحاشية يس على التصريح ٥٦/٢ .

(٣) شرح الأشموني ٤١/٢ ، وانظر التصريح ٩٦/٢ والموفي

في النحو الكوفي ص ٨٧ والهمع ٨٦/٢ .

(٤) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . مصور .

وزهد بعضهم في قول خامس إلى أن (ما) هنا كآفة ، وقد
 كُتبت نعم ويثنى عن العمل ، وهي تشبه في ذلك (ما) التي كُتبت
 (طال) (وقل) في نحو : (طالما وقلما) ، قال في شرح
 الألفية : * وأما القائلون بأنها كآفة ، فقالوا إنها كُتبت (نعم)
 كما كُتبت (قل) و (طال) ، فتصير تدخل على الجملة الفعلية (١)
 وعلى هذا القول فلا محل لها من الإعراب أيضا لأنها حرف ، لكن
 بعضهم اعترض على هذا الرأي بقوله : إن الكف خاص بالحروف
 دون الأفعال ، والأفعال أقوى من أن تكف ، قال الرضي : * قال
 الأندلسي : هذا بعيد لأن الفعل لا يكف لقوته ، وإنما ذلك في
 الحروف ، فالأولى في طالما وقلما كون (ما) مصدرية (٢) .
 وزهد بعضهم في قول سادس في (ط) هنا ، إلى أنها
 زائدة ، وعليه فلا محل لها من الإعراب ، وإليه ذهب الفراء ، قال :
 * ولو جعلت (ط) على جهة الحشو كما تقول عما غليل آتيك ،
 جاز فيه التأنيث والجمع ، فقلت : بثسا رجلين أنتما ... (٣) ،

(١) شرح الأشعوني ٤١/٢ ، وانظر شرح المرادي ٩٩/٣ ، والتصريح

٩٢/٢ والهمع ٨٦/٢ وشرح الكافية للرضي ٣١٦/٢ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس

١٩٢/١ والبحر المحيط ٣٠٤/١ .

(٣) معاني القرآن ٥٨/١ ط ٢ عالم الكتب .

فعلى هذا تكون (ما) حرفا زائدا والفاعل مضمرا وقوله (رجلين)
في المثال تمييز للفاعل ، و " أنتما " مخصوص بالذم .

الترجيح :

والرأى من هذه الأقوال الستة في (ما) المتصلة بنعم وبئس
هو القول بأنها فاعل لهما ، وموضعها الرفع ، وليست تمييزا لمضمر ،
أو مخصوصا ، أو مركبة معها ، أو كافة لهما عن الصل ، أو زائدة
لا محل لها من الإعراب ، كما قال بذلك كثير من النحاة ، والذي
رجح القول بأنها فاعل أمور عدة هي :

أولا : إيهامها ، مما يبعد القول إنها تمييز لأن التمييز
موضح ومفسر للتمييز والمعهم قاصر عن التوضيح ، فقد ذكر ابن مالك
أن (ما) هنا مساوية للمضمر في الإيهام (١) . وللسبب نفسه
لا يصح أن تكون مخصوصا لأن المخصوص يجب أن يكون معرفة ،
أو نكرة مخصوصة كما سيأتي بيانه .

ثانيا : كثرة الاقتصار عليها مع نعم وبئس ، وهذا أيضا يضعف
القول بأنها تمييز ، لأنه لا يقتصر على التمييز بعد نعم وبئس إلا نادرا
كما قال النحاة وذلك لأنه نكرة ، ومما اقتصر عليها قولهم :

(١) التسهيل ص ١٢٦ ، وشرح الكافية لابن مالك ٤٩٥/١ .

” غسلته غسلا نعما ، ودقته دقا نعما ” (١) .

ثالثا : سلامة المعنى وعدم التزام الحذف في الكلام ، وهذا يرد قول من ذهب إلى أنّ (ما) هي المخصوص بالمدح أو الذم ، لما يترتب على ذلك من وجوب حذف الفاعل والتمييز معا وقد سبق بيان هذا الحذف .

رابعا : سلامة الكلام من مخالفة القواعد النحوية ، وهذا يضعف القول بأنها كافة أو زائدة أو مركبة ، لما يترتب على ذلك القول من مخالفات ، منها : جعل الفعلين (نعم وبئس) من غير فاعل لهما ، حيث أنهم أعربوا ما بعد (ما) من الأسماء خبرا عن نعم وبئس (٢) ، ومنها : أنّ الأفعال لا تكف لقوتها في العمل بخلاف الحروف (٣) . ومنها : أنّ جعلها مركبة ينتقض بنحو قوله تعالى : ” فنعمّا هي ” (٤) ، إذ أنّه لو كان قوله تعالى :

-
- (١) شرح المرادي ١٠٠/٣ ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . مصور والجمع ٨٦/٢ وشرح الكافية لابن مالك ١/٤٩٥ .
(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٧ ، وانظر تفسير القرطبي ٢/٢٨ .
(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٣١٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٩٧ .
(٤) الآية ٢٧١ : البقرة .

(هي) فاعلا (لنعمًا) ، لوجب استناره ، ولزم تمييزه أيضا
وذلك لأنهم متفقون على أن المضمرة في نعم وبئس لازم التمييز (١)
ومنها : أن الزيادة لا بد لها من معنى وجمل (ما) زائدة هنا
لا طائل تحتها . لهذه الأمور مجتمعة يهتق القول بالفاعلية أقوى
الأقوال وأرجحها .

والأرجح في (ما) الواقعة فاعلا (لنعم وبئس) أن تكون
معرفة ، لا مصدرية ، ولا نكرة موصوفة ، كما ذهب بعضهم ، وذلك
لأمرين :

الأول : سلامة الكلام من مخالفة شرط الفاعل في (نعم وبئس)
من حيث دلالة على الجنس ، مما يرد القول بأنها مصدرية ، لأن
جعلها مصدرية ، وجعل المصدر فاعلا ، فيه مخالفة من جهة
ورود فاعل (نعم وبئس) مفعلا تصريفاً منصوباً ، وذلك التصريف
أت من إضافة المصدر إلى الضمير ، وقد مر سابقاً ، أنه لا يجوز
ذلك في فاعل (نعم وبئس) لأنه يعين الفاعل ، قال النحاس :
" وسبيل (نعم وبئس) أن لا تدخل على مصرفة إلا للجنس " (٢) .

(١) شرح المرادي ٩٩/٣ ، وحاشية يس على التصريح ٩٦/٢ .
(٢) إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ ، وانظر الدر المنثور ٩٠/١ .
م . مصوره والبحر المحيط ٣٠٥/١ و تفسير القرطبي ٢٨/٢ .

الثاني : سلامة الكلام من مخالفة شرط الفاعل هنا أيضا ، وهو أن لا يكون الفاعل مستغرقا في الإيهام (١) ، وجمل (ط) هنا نكرة موصوفة بمعنى (شيء) في موضع رفع على الفاعلية ، فيه مخالفة ، وذلك / الإيهام في (ط) ، مع أنها مبهمة في الأصل ، وجعلها نكرة يزيد إيهاما على الإيهام ، وقد سبق أن من شرط الفاعل أن لا يكون مستغرقا في الإيهام .
وبعد أن ترجّح جعلها فاعلا ، وأنّ هذا الفاعل معرفة ، فأرى أنّ هذه المعرفة تكون على حالتين :

الحالة الأولى : وفيها تكون (ط) معرفة ثامة بمعنى (الشيء) ، وذلك عندما تكون مفردة بعد (نعم وبئس) كما في نحو قولهم : * غسلته غسلا نعتا * ودققته دقا نعتا (٢) ، أو عندما تكون مثبوتة باسم ، كما في نحو قوله تعالى : * فتعتا هي * (٣) .

(١) انظر ص (٧٣ فما بعدها) من هذا البحث .

(٢) الكتاب ٣٧/١ ظ بولاق والمقتضب ١٢٥/٤ .

(٣) الآية ٢٧١ : البقرة .

ف (ط) في كلا الموضعين (فاعل) ، ومحلها الرفع ، وهي بمعنى (الشيء) أي أنها معرفة تامة ، وقد حذف المخصوص في الوضع الأول وهو مقدر بقولهم : (الفصل) و (الدق) (١) ، وذكر في الوضع الثاني وهو الضمير (هي) في الآية الكريمة (٢) ، وهذا هو قول سيبويه الذي رجّحه ابن النحاس بقوله : * وقول سيبويه حسن بجعل (ط) وحدها اسما * (٣) .

الحالة الثانية : وفيها تكون (ط) معرفة ناقصة أي أنها اسم موصول بمعنى (الذي) ، ومحلها الرفع على الفاعلية ، وما بعد هذا صلة لها ، وذلك فيما إذا وقع بعدها فعل ، كما في قوله تعالى : * بثسا اشتروا به أنفسهم أن يكفروا * (٤) وكذلك في قوله : * نعمّا يمظكم به * (٥)

-
- (١) الكتاب ٣٧/١ طبولاق ، والمقتضب ١٧٥/٤ .
 (٢) مغني اللبيب ٣٢٨/١ ، وانظر إملا * ما من به الرحمن ١١٥/١ .
 (٣) إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ ، وانظر التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء المكي ٩١/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١٠٨/١ ، وشرح المرادي ١٠٠/٣ ، والتصريح ٩٦/٢ .

(٤) الآية ٩٠ : البقرة .

(٥) الآية ٥٨ : النساء .

ف (ط) في هذه الحالة اسم موصول بمعنى (الذي) في موضع رفع فاعل ، والجملة التي بعدها صلة لها لا محلّ لها من الإعراب ، والتقدير عندهم في الآية الأولى هو : " بئس الذي اشتروا به أنفسهم الكفر " (١) وفي الثانية : " نعم الذي يعظّم به بتأدية الأمانة والحكم بالمدل " (٢) ، وهذا هو الصحيح في (ط) الواقعة معرفة وهو خلاف ما رآه بعض النحاة ، حيث جعلها تامة على الإطلاق ، أو موصولة على الإطلاق ، وفي هذا إطلاق نظر ، لأن جعلها معرفة تامة بمعنى (الشيء) على الإطلاق ، يؤدي إلى وجوب حذف المخصوص بالمدح أو الذم ، وإقامة الفعل مقامه ، عندما تكون (ط) متلوة بفعل ، ففي قوله تعالى : " بئس ما اشتروا به أنفسهم " (٣) ، نجد أن أصحاب هذا الرأي قدّروا المخصوص في الآية هكذا : " بئس الشيء (شيء) اشتروا به أنفسهم " (٤) ، فالمخصوص عندهم هو (شيء) محذوف فيها والفعل (اشتروا) صفة له ، وفي هذا تكلف شديد .

(١) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء ٣٦٢ / ١ .

(٢) المصدر السابق

(٣) الآية ٩٠ : البقرة .

(٤) البحر المحيط ٣٠٥ / ١ وانظر الدر المنثور ٩٠ / ١ م . مصور

وشرح الكافية للرضي ٣١٦ / ٢ .

كما أن جمل (ط) موصولة على الإطلاق كما رأى بعضهم ،
يضطربنا إلى حذف صلتها ، إذا كانت مفردة أو مثبوتة باسم ، ففسي
قوله تعالى : " فنعمًا هي " (١) قدر أصحاب هذا القول صلة (ط)
هكذا : " نعم الذي هو هي " (٢) والمخصوص هنا محذوف تقديره
" إبداءها " (٣) أي الصدقات ، وقدرها غيرهم هكذا : " نعم الذي
فعله الصدقات " (٤) . وفي هذا تكلف واضح أيضا ، فالأصح أن
جعلها معرفة على وضمين .

(١) الآية ٢٧١ : البقرة .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١ / ١٢٨ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) شرح الكافية للمرّضي ٢ / ٣١٦ .

المبحث الثالث

"المخصوص بالمدح والذم بعد نعم وبئس"

ما هو المخصوص بالمدح والذم:

المخصوص هو ذلك الاسم المراد بالمدح أو الذم بنعم وبئس ،
ويسمى أيضا المقصود ، لأنه قصد إليه بالمدح أو الذم (١) ، وسمي
المدوح والمذموم (٢) عند بعض النحاة . ولكن اسم (المخصوص)
هو أشهر أساطه وأدلّ عليه من غيرها ، ذلك لأنه خصّ بشخصه
بعد ذكر جنسه (٣) فهو من باب ذكر الخاص بعد العام ، وهو أبلغ .
موقعه من الصيغتين نعم وبئس :

ويذكر المخصوص بالمدح أو الذم في الغالب بعد فاعل نعم
وبئس ، وقد يتقدّم عليه وعلى الفعل أحيانا (٤) ، ولكن تأخيره
أفصح وأبلغ في التعبير ، قال الرضي : " ليحصل به التفسير بعد
الإبهام إذ له في النفوس وقع " (٥) ، وإلى هذا قصد ابن مالك

(١) الإيضاح العضدي لأبي علي ٨٨/١ .

(٢) المقرّب لابن عصفور ٦٧/١ .

(٣) حاشية الصّيان على الأشعري ٣٦/٣ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٣١٥/٢ ، والتصريح ٩٧/٢ ، وشرح المفرد ي ١٠٢/١ .

(٥) شرح الكافية ٣١٤/٢ ، وانظر التصريح ٩٧/٢ .

بقوله في الألفية :

" ويذكر المخصوص بعد " (١) ، أي بعد الصيغة وفاعلها .

ومثال تقديمه على الفعل والفاعل قوله :

أبو موسى فجدك نعم جدا

وشيخ الحى خالك نعم خالا (٢)

حيث قدّم المخصوص وهو قوله (جدك) على (نعم) ومرفوعها .

أما توسط المخصوص بين الفعل والفاعل فهو من النادر عندهم (٣) ،

فلا يجوز أن يقال : نعم خالد الرجل . وقد منع ذلك ابن هشام

بقوله : " ولا يجوز بإلجام أن يتقدّم المخصوص على الفاعل " (٤) ،

وأجاز الكوفيون تقديمه على التمييز فيصح عندهم : نعم عليّ

رجلا (٥) .

حذفه من الصيغة جائز :

أجاز النحاة حذف المخصوص بالمدح أو الذمّ بعد (نعم ويثنى)

(١) الألفية ص ٤٣ ، وانظر أوضح المسالك ٢٨٠/٣ وشرح
الأشعري ٤٢/٢ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣١٥/٢ ، انظر الشاهد ص (١٩٢) مبحث .

(٣) الأصول لابن السراج ١٣٨/١ ، والمساعد على التسهيل لوجه ١٣٨

(٤) شرح قطر الندى ص ٢٥٩ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٦٠ .

للعلم به ، ذكر ذلك الزمخشري بقوله : " وقد يحذف المخصوص إذا كان معلوماً " (١) ، كما نص على ذلك جماعة منهم : العكبري (٢) ، وابن عصفور (٣) ، وابن مالك (٤) ، وابن هشام (٥) ، وغيرهم . وقد بين ابن يعيش أنّ العلم بالمخصوص يحصل بتقدم ذكره أو بوجود ما يدل عليه في الكلام ، قال : " الأصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان ، إلا أنه قد يجوز إسقاطه وحذفه إذا تقدّم ذكره ، أو كان في اللفظ ما يدل عليه " (٦) ، ومثال حذف المخصوص قوله تعالى : " نعم المبدّ إنّه أوّاب " (٧) ، وقال أبو عليّ في ذلك : " ولم يذكر (أيوب) لتقدّم ذكره " (٨) . ومن ذلك أيضا قوله تعالى : " والارض فرشناها فنعم الماهدون " (٩) و تقدير المخصوص

(١) المفصل ص ٢٧٤ ، و شرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٧ .

(٢) شرح اللع لابن البقا العكبري لوحة ٧١ م . مصور .

(٣) المقرّب لابن عصفور ٦٦/١ .

(٤) التسهيل ص ١٢٧ .

(٥) أوضح المسالك ٢٨٠/٣ و شرح قطر الندى ص ٢٦٠ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٧ .

(٧) الآية ٤٤ : ص

(٨) الأيضاح العضدي ٨٨/١ .

(٩) الآية ٤٨ : الذاريات .

هنا هو (نحن) (١) ، وقوله : " فقدرنا فنعم القادرون " (٢) ،
والتقدير : (فنعم القادرون نحن) (٣) وقوله : " ولنعم دار
المتقين " (٤) ، والتقدير : ولنعم دار المتقين (دارهم) .
كما أجاز النحاة أيضا حذف المخصوص بعد (ما) نحو : شكرته
شكرا نعمًا (٥) ، أي نعمًا الشكر .

شرط المخصوص بالمدح أو الذم :

لا بد للمخصوص بالمدح بعد (نعم) ، والذم بعد (بئس)
من توفر الشروط التالية :

أولا : أن يكون مختصًا ، وذلك بأن يكون معرفة ، أو نكرة
موصوفة أو مضافا إلى معرفة (٦) . لأنه مقصود بالمدح أو الذم ، فلو
جاء مبهما ، لآذى إلى التباس في المعنى ، ولذلك فقد منع
النحاة أن يقال : " نعم الرجل الذي كان عندنا " ، أو ^{أن}يقال :
" نعم الرجل انسان " (٧) ، لابهام المخصوص في المثالين .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٥ / ٧ ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٣٨

(٢) الآية ٢٣ : الرسائل .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٥ / ٧ .

(٤) الآية ٣٠ : النحل . (٥) المرجع في اللغة المصرية ٨٤ / ٣

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠ / ٧ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٣١٨

(٧) المقرب لابن عصفور ٦٧ / ١ وانظر شرح الاشموني ٢ / ٤٣ .

ثانيا : أن يكون من جنس الفاعل ، وذلك لأنَّ الفاعل رالّ عليه ،
ومتضمّن له ، يقول سيبويه : " واعلم أنّه محال أن تقول : عبد الله
نعم الرجل / غير عبد الله " (١) ، وقد لُغِلَ ذلك ابن يمش بسبب أن
الفاعل رالّ على المخصوص بعمومه ، قال : " فيلزم أن يكون من
جنسه ليدلّ عليه بعمومه " (٢) .

وأما قوله تعالى : " بثس مثل القوم الذين كذبوا " (٣) ، حيث
ورد المخصوص في الآية وهو قوله (الذين . .) بخلاف جنس
الفاعل ، وهو قوله (مثل القوم) ، فقد تأوّل النحاة على أن
المخصوص هنا محذوف ، وما يظهر من أنه المخصوص في الآية إنما
هو في الأصل مضاف للمخصوص المحذوف : والتقدير عندهم هكذا :
" بثس مثل القوم (مثل) الذين كذبوا " (٤) ، فحذف المخصوص وهو
(مثل) وبقي المضاف إليه (الذين) ، فناب منابه ، وأعرب إعرابه ،
ومثل هذا يقال في قوله تعالى " ساء مثلاً القوم " (٥) ، قال الأخفش :

-
- (١) الكتاب ٣٠٠/١ ط بولاق ، وانظر المقتضب ١٤٩/٢ .
(٢) شرح المفصل ١٣٧/٧ ، وانظر المرتجل لابن الخشاب ص ١٤٤ .
(٣) الآية ٥ ج الجمعة .
(٤) شرح المفصل ١٣٧/٧ وانظر الايضاح المضدي لأبي عليّ ٨٧/١
والمرتجل لابن الخشاب ص ١٤٤ وشرح الكافية ٣١٨/٢ ، والجمع
٨٢/٢ .
(٥) الآية ١٧٧ : الأعراف .

: " فجعل (القوم) هم المثل في (اللفظ) وأراد (مثل القوم) ،
فحذف كما قال : (وسأل القرية) (١) . (٢) .

ثالثا : أن يوافق الفاعل أفرادا و تشبة و جمعا . وتذكيرا وتأنيثا

وذلك لأنه من ضمن الفاعل في المعنى (٣) ، نحو : نعم الرجلان
المحمدان ، والرجال المحمدون ، وبئست المرأة عند ، والعمرتان الهندان
والنساء الهندات .

مسألة : أقوال النحاة في إعراب مخصص نعم وبئس :

تعددت الآراء في إعراب المخصص بالمدح والذم بعد نعم
وبئس إلى ستة آراء هي :

أولا : أنه مرفوع على الابتداء ، وجملة نعم أو بئس وفاعلهما
في محل رفع خبر عنه ، وإليه ذهب جماعة من النحاة ،
منهم : سيبويه (٤) في قول ، والمبرر (٥) ، والزجاج (٦) ،

-
- (١) الآية ٨٢ : يوسف .
 - (٢) معاني القرآن ٣١٥/٢ .
 - (٣) الفرائد الضائية ص ٣٨٤ .
 - (٤) الكتاب ٣٠٠/١ ط بولاق .
 - (٥) المقتضب ١٤٢/٢ .
 - (٦) إعراب القرآن للزجاج ١٢٢/١ .

وابن السراج (١) ، والسيرافي (٢) ، والفارسي (٣) ، وابن جني (٤) في قول ، وابن خروف (٥) ، وابن مالك (٦) ، والرّضي (٧) ، وابن الباذش (٨) ، والزمخشري (٩) وابن يعيش (١٠) ، وغيرهم ممن وافقهم (١١) .

ثانياً : أنه مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ،
 وإليه ذهب جماعة منهم : سيبويه في قول (١٢) ، وأبو عمر الجرمي (١٣) ،
 والمبرد (١٤) ، وابن السراج (١٥) ، والزجاج (١٦) ، والسيرافي (١٧) ،

-
- (١) الأصول لابن السراج ١/١٣١ .
 - (٢) شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي ٢/٢٩٠ م . مصور .
 - (٣) الإيضاح المضدي لأبي عليّ الفارسي ١/٨٥ .
 - (٤) اللع لابن جني ص ١٤٠ .
 - (٥) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٩ م . مصور وشرح الكافية للرّضي ٣١٨٢
 - (٦) الألفية لابن مالك ص (٤٣) ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٣٩ م . مصور .
 - (٧) شرح الكافية للرّضي ٢/١١٤ .
 - (٨) شرح المزادي ٣/١٠١ والتصريح ٢/٩٧ .
 - (٩) المفصل للزمخشري ص ٢٧٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣٤
 - فما بعدها .
 - (١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣٤ .
 - (١١) انظر شرح قطر الندى لابن هشام ص ٢٥٩ .
 - (١٢) الكتاب ١/٣٠٠ ط بولاق .
 - (١٣) التصريح ٢/٩٧ .
 - (١٤) المقتضب ٢/١٣٤ .
 - (١٥) الأصول لابن السراج ١/١٣١ .
 - (١٦) إعراب القرآن للزجاج ١/١٧٣ .
 - (١٧) شرح كتاب سيبويه ٢/٢٩٠ م . مصور .

والفارسي (١) ، وابن جنّي (٢) ، والصّيري (٣) ، وابن الحاجب (٤) ،
وابن مالك (٥) ، وغيرهم ممّن تابعهم .

ثالثا : أنه مرفوع على الابتداء ، وخبره محذوف وجوبا ، وإليه
ذهب ابن عصفور (٦) في قول .

رابعا : أنه مرفوع على أنه بدل من فاعل نعم وبئس ، وهو مذهب
ابن كيسان (٧) ، ورجّحه من المعاصرين عباس حسن (٨) .

خامسا : أنه مرفوع على أنه خبر ، والمبتدأ نعم أو بئس على
القول باسميتهما ، أو العكس ، أي أنّ يُعْرَب المخصوص مبتدأ مؤخرا ،
ونعم أو بئس خبرا مقدّما ، ومحلّهما الرفع ، على كلا الوجهين . وإليه
ذهب الفراء وجماعة من الكوفيين (٩) .

-
- (١) الإيضاح العضدي لأبي عليّ الفارسي ٨٧/١ .
(٢) اللع لابن جنّي ص ١٤٠ .
(٣) التبصرة والتذكرة للصّيري ٢٧٥/١ .
(٤) حاشية الصّيان على الأشموني ٣٧/٣ .
(٥) الألفية لابن مالك ص ٤٣ .
(٦) المقرّب لابن عصفور ٦٩/١ .
(٧) شرح الأشموني ٤٢/٢ ، وانظر الأصول لابن السّراج ١٣٣/١ .
(٨) النحو الوافي ٣٦٥/٣ .
(٩) التصريح ٩٧/٢ وشرح المرادي ١٠٢/٣ .

سادسا : أنه مرفوع على أنه فاعل لنعم وبئس (١) ، وإليه ذهب الكسائي (٢) ، والفراء (٣) ،

التوضيح :

اختلفت أقوال النحاة في إعراب المخصوص بالمدح والذم بمد نعم وبئس ، وذلك تبعاً لاختلافهم في حقيقة كل من نعم وبئس من حيث الاسمية والفعلية . وهذا يرد ما ذكره بعض المتأخرين من أن إعراب المخصوص دائما مبتدأ خبره الجملة (٤) . فقد ذهب جماعة في أول الأقوال : إلى أن المخصوص مبتدأ مرفوع ، والجملة المكونة من نعم أو بئس وفاعلهما في موضع رفع خبر عن هذا المبتدأ ، وقد أشار لهذا سيبويه بقوله : " وأما قولهم : نعم الرجل عبدالله ، فهو بمنزلة ذهب أخوه عبدالله ، عمل (نعم) في (الرجل) ولم يعمل في (عبدالله) . وإذا قال : عبدالله نعم الرجل ، فهو بمنزلة عبدالله ذهب أخوه " (٥) ، وقد أشار بقوله : (وإذا قال عبدالله

(١) يتعين هذا الوجه في حالة اختفاء الفاعل الأصلي كما يرى عمولا .

(٢) شرح الأشموني ٣٧/٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر كتاب : ملخص قواعد اللغة العربية لفؤاد نعمة ص ٣٠ .

(٥) الكتاب ٣٠٠/١ ط بولاق .

نعم الرجل ، فهو بمنزلة عبدالله ذهب أخوه (، إلى أن تقديم
المخصوص أو تأخيرها عن نعم جائز وأنه لا ينافي إعرابه مبتدأ ، وأوضح
ذلك المبرر بقوله : " أردت (يزيد) التقديم فأخرته ، وكان
موضعه أن تقول : زيد نعم الرجل " (١) . وقد نصّ على هذا
القول ، جماعة من النحاة منهم : الزجاج (٢) ، وابن السراج (٣) ،
والسيوافي (٤) ، وأبو عليّ الفارسي (٥) ، وابن جنّي (٦) ، وابسن
بابشاز (٧) ، والزمخشري (٨) ، وابن يمش (٩) ، وابن مالك (١٠) ،
والرّضي (١١) ، وغيرهم من وافقهم ، وهذا القول هو المشهور في

-
- (١) المقتضب ١٤١/٢ .
(٢) إعراب القرآن للزجاج ١٧٣/١ .
(٣) الأصول لابن السراج ١٣١/١ .
(٤) شرح كتاب سيويه لأبي سعيد السيوافي ٢٩/٢ م . مصور .
(٥) الإيضاح المصنف لأبي عليّ الفارسي ٨٥/١ .
(٦) اللمع لابن جنّي ص ١٤٠ .
(٧) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاز ٣٨٣/٢ .
(٨) المفصل للزمخشري ص ٢٧٣ وشرح المفصل لابن يمش ١٣٤/٧
فما بعد ها .
(٩) شرح المفصل لابن يمش ١٣٤/٧ .
(١٠) الألفية ص ٤٣ .
(١١) شن الكافية للرّضي ١١٤/٢ .

إعراب المخصوص عند كثير من النحاة ، وهو المتضمن عند بعضهم ،
كأبن خروف (١) ، وابن الباذش (٢) مثلا .

وبما أن خبر المبتدأ هنا جملة ، فهو بحاجة إذن ، إلى
رابط يربطه به ، والرباط في مثل هذه الأحوال ، يكون في الغالب
ضميرا عائدا إلى المبتدأ ، كما في نحو : علي زعم أخوه ، فاليها من
(أخوه) ضمير عائد إلى المبتدأ (علي) ، وهو الرباط الذي
ربط المبتدأ بخبره الجملة . أما هنا في جملة المدح والذم ، فقد رأى
بعض النحاة ، أن العائد فيها إلى المبتدأ هو (العموم) ، وهذا
العموم ، مستفاد من فاعل نعم وبئس ، وذلك لأن (أل) المتصلة به
تدلّ على الجنس ، والجنس يفيد العموم ، فالمخصوص إذن ،
مندرج ضمن هذا الجنس وهو أحد أفرادهِ ، وفي هذا يقول " أبو عليّ"
الفارسيّ : " فأما التراجع إلى المبتدأ ، فإن (الرجل) لما كان
شاعرا ينتظم الجنس ويجمعه ، كان عبدالله داخلا تحته ، فصار
بمنزلة الذكر الذي يعود عليه " (٣) . والرباط في جملة المدح
والذمّ شبيه بالرباط في قول الشاعر :

(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٩ م . مصوّره وشرح الكافية
للرّضيّ ٣١٨/٢ .

(٢) شرح المرادي ١٠١/٣ والتّصريح ٩٧/٢ .
(٣) الإيضاح المضدي ٨٥/١ ، وانظر شرح قسطنطين لآبن هشام ص ٢٥٩

فَأَمَّا لِلصَّدُورِ لَا صَدُورَ لَجَعْفَرِ

وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرَةً (١)

حيث ربط بين المبتدأ وهو قوله (الصَّدُورِ) الأولى ، وبين
غيره الجملة وهو قوله (لا صدور لجعفر) ، برابط العموم ، حيث
أن (الصَّدُورِ) الثانية متضمنة للأولى وهي المبتدأ (٢) ، وهذا
هو رأي جماعة من النحاة ، منهم : ابن بابشاذ (٣) والمكبري (٤) ،
وابن يعين (٥) ، وابن عصفور (٦) ، والسيوطي (٧) ، وغيرهم ممن
وافقهم (٨) .

(١) الإيضاح العضدي لأبي علي ٨٦/١ . نسب البيت لثوبة
ابن الحمير وقيل لرجل من الضباب يهجو جعفر بن
كلاب ، انظر حاشية الإيضاح نفسه وشرح المفصل لابن
يعين ١٣٤/٧ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعين ١٣٤/٧ .

(٣) شرح المقدمة لابن بابشاذ ٢٨٣/٢ .

(٤) شرح اللع لأبي البقاء المكري لوحة ٧١ م . مصور .

(٥) شرح المفصل لابن يعين ١٣٤/٧ .

(٦) المقرب لابن عصفور ٦٩/١ .

(٧) همع الهوامع ٨٧/٢ .

(٨) مغني اللبيب ٦١٦/٢ وحاشية الصبان على الأشموني ٣١/٣ .

وذ غب بعضهم في ثاني الأقوال ، إلى أن المخصوص خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره (هو) ، أو (المدوح) ، أو (المذموم) (١) ، ففي نحو قولنا : نعم الرجل عمر ، وبئس الرجل أبو جهل ، فإن (عمر) في هذه الحالة خبر والمبتدأ محذوف تقديره (هو) ، أو (المدوح) ويعرب (أبو جهل) أيضا خبرا ، والمبتدأ محذوف ، تقديره : (هو) ، أو (المذموم) . ومن أجاز هذا سيبويه ، قال : " أو كأنه قال : نعم الرجل . ف قيل له : من هو ؟ فقال : (عبد الله) " (٢) ، وفي قوله هذا رد على من أنكر عليه إجازة هذا الوجه في إعراب المخصوص . قال في شرح الألفية : " وعبرة سيبويه فيها احتمال ، ومن تأمل كلامه لم يجد فيه ذكرا له " (٣) ، وواضح من كلام سيبويه السابق ، أنه لا يحتمل غير هذا الوجه من الإعراب ، يتضح هذا من طرحه سؤالا ، ثم الإجابة عليه بقوله :

(١) المقتضب ١٤١/٢ ، والأصول لا بن السراج ١٣١/١ ، وشرح المفصل لا بن يعيش ١٣٥/٢ ، وأوضح المسالك ٢٨٠/٣ .

(٢) الكتاب ٣٠٠/١ ط بولاق .

(٣) شرح المرادي ١٠١/٣ وانظر التصريح ٩٧/٢ والأشموني ٤٢/٢ .

(عبدالله) ، ومعلوم أن من مواضع حذف المبتدأ جواب الاستفهام
 مثلما مثل له سيبويه . وهذا واضح أيضا في كلام المبرد عندما
 قال : " إنك لما قلت : نعم الرجل ، فكأن معناه ، محمود في الرجال
 قلت : زيد ، على التفسير ، كأنه قيل : من هذا محمود ؟ فقلت :
 هو زيد " (١) . وهذا ما ذهب إليه جماعة منهم : الجرمي (٢) ،
 ونص عليه كل من ابن السراج (٣) ، والزجاج (٤) ، وأبي سعيد
 السيرافي (٥) ، وأبي علي الفارسي (٦) ، والصيمري (٧) ، وابن جني^(٨)
 وابن بابشاذ (٩) ، وابن الخشاب (١٠) ، والزمخشري (١١) ، وابن
 يعيش (١٢) ، وغيرهم ممن وافقهم (١٣) .

-
- (١) المقتضب ١٤١/٢ .
 - (٢) التصريح ٩٧/٢ .
 - (٣) الأصول لابن السراج ١٣١/١ .
 - (٤) إعراب القرآن للزجاج ١٧٣/١ .
 - (٥) شرح الكتاب لأبي سعيد ٢٩/٢ م . مضور .
 - (٦) الإيضاح المضدي لأبي علي الفارسي ٨٧/٢ .
 - (٧) التبصرة والتذكرة للصيمري ٢٧٥/١ .
 - (٨) اللمع لابن جني ص ١٤٠ .
 - (٩) شرح المقدمة المحسبة ٣٨٤/٢ .
 - (١٠) المرتجل لابن الخشاب ص ١٤٣ .
 - (١١) المفصل للزمخشري ص ٤٧٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧ .
 - (١٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧ .
 - (١٣) انظر أوضح المسالك ٢٨٠/٣ وحاشية الصبان على الأشموني ٣٧/٣ .

بناءً على هذا القول ، تكون الصيغة مؤلفة من جملتين اثنتين :

جملة فعلية وهي جملة نعم أو بئس وفاعلها ، وجملة اسمية ، وهي المؤلفة من المبتدأ المحذوف المقدر ، وخبره المخصوص ، ولا محلّ لهاتين الجملتين من الإعراب ، يقول في ذلك ابن بابشاذ :
" ولا موضع لهاتين الجملتين من الإعراب ، ولها فيما تقدم موضع من الإعراب " (١) ، وقد كانت الصيغة بناءً على القول الأول ، مؤلفة من جملة واحدة ، وهي الجملة الاسمية المؤلفة من المخصوص المبتدأ ، وخبره جملة نعم أو بئس وفاعلها ومحلها الرفع .

وهذا القول في إعراب المخصوص مبني على القول بفعلية نعم وبئس ، ولهذا جاز في إعرابه هذان الوجهان . ويتمين الوجه الأول أي جعل المخصوص مبتدأ خبره جملة نعم أو بئس ، فيما إذا تقدم على نعم أو بئس وذلك نحو : عليّ نعم العالم ، ومحمد نعم البطل ، فكلّ من (علي) ومحمد مبتدأ لا غير ، لتقدمهما على نعم وبئس ، قال ابن هشام : " وقد يتقدم المخصوص فيتعين جعله مبتدأ " (٢) . وقد أشار ابن مالك في الألفية إلى هذين الوجهين ، في إعراب المخصوص بقوله :

(١) شرح المقدمة المحسبة ٣٨٣/٢ ، وانظر شرح المفصل ١٣٥/٧ .

(٢) أوضح المسالك ٢٨٠/٣ وانظر مغني اللبيب ٦١٦/٢ والمقرب ٦٩/١ .

ويذكر المخصوص بمد مبتداً

(١) أو خبر اسم ليس يبدأ وأبشداً

وزعم جماعة في قول ثالث ، إلى أنه مبتداً ، وخبره محذوف ، ففي

نحو : نعم الرجل خالد ، يكون إعراب (خالد) مبتداً ،

والخبر محذوف تقديره : (المدح) ، أجاز هذا القول ابن

عصفور بقوله : * أو مبتداً والخبر محذوف تقديره المدح زيد ،

والمذموم زيد * (٢) .

وزعم بعضهم في رابع الأقوال إلى أن المخصوص بدل من

فاعل * (نعم وبئس) ، وهذا هو مذهب ابن كيسان (٣) ، وأيده

من المعاصرين الدكتور إبراهيم السامرائي ، ففي نحو : نعم الولد

محمد ، قال : * ومحمد بدل من الولد * (٤) ، ومن رجع أيضاً

عباس حسن حيث يقول : * .. إن هناك رأياً قديماً آخر ، أولى

بالاعتبار ، لخلوه من تلك العيوب .. وهو : إعراب المخصوص (بدلا)

(٥)

من الفاعل .. وحبذا الأخذ بهذا الرأي السهل الواضح في تقديرنا *.

(١) الألفية ص ٤٣ .

(٢) المقرب ٦٩/١ وانظر مغني اللبيب ٦١٦/٢ وشرح المرادي

١٠٢/٣ وشرح الأشموني ٤٢/٢ وشرح ابن عقيل ١٦٧/٢

والتصريح ٩٧/٢ .

(٣) شرح الأشموني ٤٢/٢ والهمع ٨٧/٢ وحاشية الصبان على

الأشموني ٣٧/٣ والتصريح ٩٧/٢ .

(٤) النحو العربي نقد وبناء ص ١٠٩

(٥) النحو الوافي ٣٦٥/٣ .

ونذهب جماعة في خامس الأقوال : إلى أنَّ المخصوص خبر ،
والمبتدأ هو نعم أو بئس ذاتهما ، على أنَّهما اسمان محكيان . أو
العكس بأنَّ يَجْمَلُ المخصوص هو المبتدأ ، ونعم أو بئس خبر عنسه ،
وهذا هو قول من ادَّعى الاسمية في نعم وبئس ، قال الأزهري :
” وجوّزوا على القول باسميتهما أن يكونا مبتدئين ، والمخصوص الخبر
وبالعكس ” (١) .

وفي سادس الأقوال ، نذهب بعضهم : إلى أنه فاعل لنعم وبئس ،
وهذا في حال استتار الفاعل المعرف بأل ، قال الأشموني : ” ونذهب
الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم ” (٢) .
وهو ما نسب للفراء أيضا (٣) .

الترجيح :

والراجح في هذه الأقوال هو أولها ، وذلك بأنَّ يعرب المخصوص
مبتدأ ، خبره جملة نعم أو بئس ، والذي رجَّح هذا القول ما يلي :

(١) التصريح ٩٧/٢ ، وانظر شرح المرادي ١٠٢/٣ .

(٢) شرح الأشموني ٣٧/٢ .

(٣) المصدر السابق .

أولا : دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهذا يضعف جدا رأي من أعربه خبرا ، لأنه لو كان كذلك ، لانتصب عند دخول كان أو إحدى أخواتها عليه (١) ، فقد أجاز النحاة دخول النواسخ عليه ، وفي هذا يقول ابن السراج : " ويدخلون (الظن) و (كان) عليه فيقولون : نعم الرجل كان زيد ترفع زيدا بـ كان . . . وكذلك : نعم الرجل ظننت زيدا ، تريد : كان زيد نعم الرجل ، وظننت زيدا نعم الرجل " (٢) . ومثال دخول النواسخ على المخصوص قول زهير :

يَعِينَا لِنَعْمَ السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا

على كلِّ حالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُسْرَمٍ (٣)

حيث جاء المخصوص معمولا للفعل (وجد) في قوله (وجدتما) أي (أنتما) .

ومن ذلك أيضا قول الآخر :

إِذَا أَرْسَلُونِي عُدَّ تَحْذِيرِ حَاجَةٍ

أَمَّا رَسٌ فِيهَا كَتُّ نَعْمِ الْمُسَارِسِ (٤)

(١) شرح الكافية للرضي ٣١٤/٢ والتّصريح ٩٧/٢ والهمع ٨٧/٢ .

(٢) الأصول ١٣٩/١ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٣١٥/٢ والسحيل ما يقتل قتلا واحدا . والمبرم

أن يجمع بين نسيجتين ، انظر المساعد على التسهيل لوحة ١٣٩ م . مصور .

(٤) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصور ، وقد نسب هذا ===

فقد أدخل (كان) على المخصوص ، وهو الضمير من قوله (كنت) .
ومن ذلك أيضا قول الآخر :

إِنْ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ نَعْسَمَ أَخُو النَّدَى وَابْنُ الْعَشِيرَةِ (١)

حيث عمت (إِنْ) النصب في المخصوص وهو قوله (ابن عبد الله) ،
وكل هذا يؤيد جعل المخصوص مبتدأ لا غير .

ثانيا : سلامة المعنى من اللجوء إلى التقدير ، فأعرا به مبتدأ لا يحتاج

إلى تقدير شيء ، بخلاف جعله خبرا محذوف المبتدأ أو العكس ،

وما لا يحتاج إلى تقدير ، أولى مما يحتاج إلى تقدير كما هو معروف

عند النحاة ، قال ابن مالك : " والأول أولى (أي جعله مبتدأ) .

لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل " (٢) .

== البيت ليزيد بن الطثرية وهو من الطويل ، ومعناه ان قومه يرسلونه
في حال تعذر الحاجات ، أنظر شرح الأشموني ٤٣/٢ ، وشرح
الشواهد بالحاوية للمعيني ، والذرر اللوامع ١١٥/٢ ، والهمع
٨٨/٢

- (١) شرح الأشموني ٤٢/٢ ، نسبة المعيني إلى أبي دهيل الجمحي
والبيت من الكامل ، وهو من قصيدة في مدح المغيرة بن عبد الله ،
ومعنى الندى : الكرم والسخاء ، انظر الذرر اللوامع ١١٤/٢ ،
وشرح الشواهد للمعيني بحاشية الأشموني ٤٢/٢ . والهمع ٨٧/٢ .
(٢) التصريح للأزهري ٩٧/٢ ، والهمع ٨٧/٢ . والمساعد على التسهيل
لوحة ١٣٩ م . مـ صور .

ثالثا : جواز حذفه ، مع بقاء المعنى سليما ، وأعرابه خبرا لمبتدأ محذوف ، أو العكس ، يلزم منه حذف الجملة بأكملها ، وهو ما يترتب عليه إبهام في المعنى ، قال ابن يمش : " لأن المبتدأ قد يحذف كثيرا إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه ، وأما حذف المبتدأ والخبر جميعا فبعيد " (١) ، وكذلك ذكر أبو حيان أن حذف المبتدأ أسهل لأنه مفرد . قال : " ... حذف المفرد أسهل من حذف الجملة " (٢) . ومّا ورد فيه حذف المخصوص قوله تعالى : " نعم العبد إنه أواب " (٣) ، أي (أيوب) عليه السلام لتقدّم ذكره في الآية قبلها . قال ابن هشام : " ويجوز أن تحذفه إذا دلّ عليه دليل " (٤) .

رابعا : وجوب ذكره إذا لم يوجد في الكلام ما يدلّ عليه ، لأنه لا معنى للصيغة بدون المخصوص كما سبق بيانه ، لأن المدح أو الذمّ سيق له ، وحذفه أو حتى إبهامه لا يفي بالفرض ، وهذا ممّا يبعد جدا القول إنه بدل من فاعل نعم وبئس ، إذ لو كان بسدلا لما لزم ذكره (٥) هذا اللزوم ، ومصروف أن التابع فضلة في الكلام .

(١) شرح المفصل ١٣٦/٧ .

(٢) البحر المحيط ٣٩٣/٢ .

(٣) الآية ٤٤ : ص

(٤) شرح قطر الندى ص ٢٦٠ (٥) شرح الأشموني ٤٢/٢ .

خامسا : اختصاصه ، وهذا يؤيد أنه مبتدأ ، ويبعد جدا أن يكون فاعلا لنعم وبئس كما ذهب بعضهم (١) ، أو بدلا من الفاعل ، ذلك لأن الفاعل هنا لا بد من أن يكون جنسا والمخصوص بخلاف ذلك ، وأما البديل ، فلا مكان وقوعه موقع السبيل منه إذا حذف ، يقول سيبويه : " ف (عبدالله) ليس من نعم في شيء " . و (الرجل) هو (عبدالله) ولكنه منفصل عنه كاتصال الأخر منه إذا قلت : عبدالله ذهب أخوه ، فهذا تقديره ، وليس معناه كمنه (٢) . وقد نفى المبرد أيضا أن يكون المخصوص بدلا من الفاعل لأنه لا يجوز أن يقع موقعه ، قال : " فإن زعم زاعم أن قولك : نعم الرجل زيد ، إنما (زيد) بدل من (الرجل) مرتفع بما ارتفع به ، كقولك مررت بأخيك زيد ، وجاءني الرجل عبدالله ، قيل له : إن قولك : جاءني الرجل عبدالله ، إنما تقديره إذا طرحت الرجل ، جاءني عبدالله ، فقل : نعم زيد ، لأنك تزعم أنه بنعم مرتفع ، وهذا محال ، لأن (الرجل) ليس يقصد به إلى واحد بعينه كما

(١) الهمع ٨٧/٢ ، وشرح الأشموني ٤٢/٢ .

(٢) الكتاب ٣٠١/١ ط بولاق .

تقول : جاعني الرجل ، أي : جاءني الرجل الذي تعرف .
وإنما هو واحد من الرجال غير معهود ، تريد به هذا الجنس (١)
وهذا ما نصّ عليه ابن السراج أيضا (٢) . لهذا فلا رُجح أن يصرب
المخصوص مبتدأ خبره جملة نعم أو بئس .

(١) الكتاب ٣٠١/١ ط بولاق .

(٢) الأصول لابن السراج ١٣٣/١ .

الفصل الثاني

الصيغتان : حبّذا ولا حبّذا

البحث الأول : الفعل (حبّ) من حبّذا .

البحث الثاني : اسم الإشارة (ذا) من حبّذا .

البحث الثالث : المخصوص بالمدح والذمّ .

*

الفصل الثاني

الصِّفَتَانِ : (حَبَّذا) و (لا حَبَّذا)

دلالة لهما على المدح والذم واستعمالهما :

تستعمل (حَبَّذا) : للمدح ، وهي تفيد المدح مع زيادة تقريب المدوح من القلب ، يقول في ذلك ابن جنِّي : " اعلم أنَّ حَبَّذا معناها المدح ، وتقريب المذكور بعدها من القلب " (١) ، وهي تتألف من جزأين : " حَبَّ " ، وهو الدالُّ على المدح والمحبة ، و (ذا) ، وهو المفيد لمعنى قرب المدوح من القلب ، لانه اسم إشارة للقريب (٢) . يقال في مدح عليٍّ مثلاً : حَبَّذا عليٌّ .

وتستعمل (لا حَبَّذا) : للذم ، وهي تفيد الذم مع زيادة بعد المذموم من القلب . فهي على عكس (حَبَّذا) ، وقد استفيد منها الذم بإدخال الحرف (لا) النافية ، على (حَبَّذا) ، قال الرضي : " وإذا دخل (لا) على (حَبَّذا) وافق (بئس) معنى " (٣) .

(١) اللمع ص ١٤٢ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٢٠٤ .

(٢) شرح الأشموني ٤٥ / ٢ وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٤٠ .

(٣) شرح الكافية ٣١٨ / ٢ ، وانظر شرح الأشموني ٤٥ / ٢ ، والهمع

وَالْيَ ذَلِكَ أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْأُكْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَمِثْلُ نَعَمَ هَذَا الْفَاعِلُ ذَا

وَإِنْ تَرَدَّدَ ذِمًّا فَقُلْ لَا هَذَا (١)

وَمِنْ أَمْثَلَةِ اسْتِعْمَالِهَا لِلْمَدْحِ وَالذَّمِّ ، قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَلَا هَذَا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ

إِذَا ذُكِرَتْ سَيِّئًا فَلَا هَذَا هِيَ (٢)

حَيْثُ اسْتَعْمَلَ (هَذَا) فِي صَدْرِ الْبَيْتِ لِلْمَدْحِ ، كَمَا اسْتَعْمَلَ (لَا هَذَا) فِي الْمَجْزِ لِلذَّمِّ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ :

أَلَا هَذَا عَازِي فِي الْهَسْوَى

وَلَا هَذَا الْجَاهِلُ الْمَسَانِدُ (٣)

(١) الْأُكْفِيَّةُ ص ٤٣ .

(٢) الْأَشْمُونِيُّ ٤٥/٢ ، نَسَبَهُ الْعَيْنِيُّ إِلَى كَنْزَةِ أُمِّ شَمْلَةَ بْنِ بَرْدٍ ، وَنَسَبَهُ الشَّنْقِيطِيُّ إِلَى ذِي الرَّمَّةِ وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ ص ٦٧٥ ، وَالْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَصِيَ : تَرْخِيمِيَّةٌ ، أَنْظَرَ شَرْحَ الشَّوَاهِدِ لِلْعَيْنِيِّ بِحَاشِيَةِ الْأَشْمُونِيِّ . وَالذَّرَرُ اللَّوَامِعُ ١١٧/٢ وَالْهَمْعُ ٨٩/٢ وَشَرْحُ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ص ١٥٤٢ .

(٣) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٢٨٣/٣ ، لَمْ يَنْسَبْ لِقَائِلٍ ، وَهُوَ مِنَ التَّقَارِبِ ، أَنْظَرَ الْهَمْعُ ٨٩/٢ وَالذَّرَرُ اللَّوَامِعُ ١١٧/٢ .

فقد استعمل فيه (حَبَّذا) للمدح في صدر البيت ، (و

لا حَبَّذا) ، للذم في المجر .

أجزاء الصيغتين ، حَبَّذا ولا حَبَّذا :

تتألف هاتان الصيغتان من ثلاثة أجزاء ، هي :

أولا : (حَبَّ) ، وهو الفعل الدالّ على معنى المدح ، وعلى

معنى الذم ، بإدخال (لا) النافية عليه .

ثانيا : (ذا) ، وهو اسم إشارة للقريب .

ثالثا : (المخصوص) ، وهو الاسم المرفوع بعدها والعراض

بالمدح أو الذم ، وقد يرتفع بحَبَّذا اسم معرف بأل فيقال : حَبَّذا

الرَّجُلُ خَالِدٌ ، كما أنّه قد تنتصب بعدها النكرة كما في نحو : حَبَّذا

رجلا خالداً ، وسنتحدث عن كلّ ذلك بالتفصيل في موضعه .

ونظرا لتطابق هاتين الصيغتين (حَبَّذا) و (لا حَبَّذا) فيما

يتعلق بالأحكام المختلفة التي تخصّهما فسوف يكون الحديث في هسذا

الباب عن (حَبَّذا) ، مراداً به أيضاً (لا حَبَّذا) ، لأنّه لا فرق أبداً

بينهما ، من حيث الأحكام النحويّة .

البحث الأول

الفعل (حَبَّ) من (حَبَّذا)

مسألة : آراء النحاة في تصريفه :

للنحاة في تصريف الفعل (حَبَّ) ثلاثة أقوال :

- الأول : أنه من (حُبَّ) - بضم الميم - ، وهو قول الفراء (١) ،
وابن جنِّي (٢) ، وابن بابشاذ (٣) ، وابن مالك (٤) ، والسيوطي (٥) .
الثاني : أنه من (حَبَّبَ) - بفتح الميم - ، وهو قول ابن
يميش (٦) ، وابن عقيل (٧) .
الثالث : أنه من (حَبَبَ) - بكسر العين - ، وهو قول الرضي (٨)
والصاغاني (٩) .

-
- (١) شرح المفصل لابن يمشي ١٣٨/٧ وشرح شواهد الشافعية للبغدادي
ص ٣٨ ولسان العرب لابن منظور مادة (حَبَّ) ، وتهذيب
اللغة للأزهري باب (حَبَّ) ٨/٤ .
(٢) اللمع لابن جنِّي ص ١٤٢ .
(٣) شرح المقدمة المحسنة ٣٨٤/٢ .
(٤) التسهيل ص ١٢٩ .
(٥) الهمع ٨٨/٢ .
(٦) شرح المفصل ١٤١/٧ .
(٧) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . صور
(٨) شرح الشافعية للرضي ٧٧/١ فما بعدها .
(٩) شرح شواهد الشافعية للبغدادي ص ٣٨ .

التوضيح :

اختلف النحاة في بناء الفعل (حَبَّ) ، من (حَبَّذا) ، وهو
الحفيد بمعنى المدح ، والدَّال على الحبِّ للمدح . حيث ذهب
بعضهم في القول الأول ، إلى أن أصله على (حَبَّبَ) - بفتح الأول
وضم الثاني - قال في شرح المفصل : " وقد ذهب الفراء إلى أن (حَبَّ) ،
أصله (حَبَّبَ) ، على وزن (فَعَّلَ) ، مضموم العين ككُرِّمَ (١) .
ومثل هذا أيضا ما ذكره ابن جنِّي بقوله : " وحقيقة القول أن الأصل
فيها (حَبَّبَ) ، ككُرِّمَ ، فأُسكِت الباء ، وأدغمت في الثانية (٢) ،
ونصَّ عليه أيضا ، كلٌّ من ابن بابشاذ (٣) ، وابن مالك (٤) .
وقد استدللَّ هؤلاء على رأيهم ، بأنهم سمعوا عن العرب قولهم
(حبيب) ، " وفمِّل بابه (فَعَّلَ) ، كظريف من ظُرْف ، وكريم من
كُرِّمَ (٥) . كما استدلوا أيضا بقولهم : " حُبِّتَ " - بضم الباء الأولى
واسكان الثانية - كما استدلوا على ذلك ، بأن قالوا : إِنْ " فَعْلَ " يَكْر
استعماله في هذا الباب (٦) .

(١) شرح المفصل لابن يمش ١٣٨/٧ ، وانظر اللسان مادة (حَبَّ)

(٢) اللعص ١٤٢ .

(٣) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٨٤/٢

(٤) التسهيل ص ١٢٩

(٥) شرح المفصل لابن يمش ١٣٨/٧ .

(٦) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٨٤/٢ .

وذهب بعضهم في القول الثاني إلى أن أصل (حَبَّ) ، من

(حَبَّذا) ، هو (حَبَبَ) - بفتح الميم - ثم نُقِلَ إلى (فَعَلَ)

وأدغم الحرفان ، يقول ابن يعيش : " فأما (حَبَبْتُ) فتمتد في الأصل ،

ووزنه (فَعَلَ) بفتح الميم ... فإذا أريد به المدح نُقِلَ إلى (فَعَّلَ)^(١)

والى مثل هذا أشار ابن عقيل بقوله : " تقول العرب حَبَبْتُ زيدا ، وهو

أَقْلَّ من (أَحَبَبْتُ) ، تحوَّل إلى (فَعَّلَ) بضم الهاء فأدغم كغيره من

الثلاثي المضمَّف كشدَّ وشدَّ^(٢) .

وذهب بعضهم في القول الثالث : إلى أن أصل (حَبَّ) ، هو

(حَبَبَ) - بالكسر على وزن (فَعَلَ) ، قال الرضِّي : " والأصل

(حَبَبْتُ) بالكسر أي صرت حبيبا^(٣) . ومه قال الصَّاعَنِي^(٤) .

الترجيح :

الراجح : هو رأي من ذهب إلى أن أصل (حَبَّ) من (حَبَّذا)

هو : (حَبَبَ) - بفتح الهاء - ، ثم نُقِلَ إلى (فَعَلَ) بضم الميم ،

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٧ فمابمدها .

(٢) الساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . مصور وانظر شرح شواهد

الشافعية للبغدادي ص ١٥ .

(٣) شرح الشافعية للرضي ٧٧/١ .

(٤) شرح شواهد الشافعية للبغدادي ص ٣٨ .

لأنشاء الممدوح ، فصار (حُب) ، ومعنى (حُب) صار محبوبا ،
ثم أدغم الحرفان المتماثلان الصين واللام ، ووضع فوقهما شدة ، ويدل
على ذلك ما يلي :

١ - تمدي الفعل (حَبَّ) إلى المفعول ، وهذا يدل
على أنه من (فَعَلَ) - بالفتح ، وليس من (فَعُلَ) بالضم ولا من
(فَعِلَ) بالكسر ، لأنه لو كان على (فَعُلَ) كما ذهب البعض ،
لما تمدي ، لأن (فَعُلَ) لازم دائما ، يقول ابن الحاجب : " وفعل
لأفعال الطباع ... فمن ثمة كان لازما " (١) . وأيضا فإنه لو كان
على (فَعِلَ) بالكسر لما صحّت تمديته في الغالب ، قال الرضي :
" اعلم أن (فَعِلَ) لازمه أكثر من تمديده " (٢) . ومثال إتيان
(حَبَّ) تمديا لغيره ، قول الشاعر :

فوالله لولا تهره ما حَبَّبْتُه

ولو كان من حَبَّبَ ومَشَرَقَ (٣)

حيث عدّى الفعل (حَبَّ) إلى الضمير الهاء من قوله (حَبَّبَتْه) ،
مما يدل على أنه من (فَعَلَ) بالفتح .

(١) شرح الشافية للرضي ٢٤/١

(٢) المصدر السابق .

(٣) شرح المفصل لابن يعين ١٣٨/٧ ، البيت لفيلان بن شجاع
من الطويل انظر الخزانة ١٢٢/٤ والخصائص ٢٢٠/٢ ، وله رواية
أخرى وهي : (ولا كان أدنى من عبيد ومشرق) انظر تهذيب اللغة للأزهري
(حَبَّ) ٨٨/٤

٢ - سلامة القول من الاعتراض ومن المخالفت النحوية ، أمّا

قولهم : إنَّ (حبيب) ، على (فمیل) ، فلمس فيه دليل على أنه
من (فَعَلَ) بالضمّ ، كـ (ظُفِرَ) ، لأنَّ (فمیل) هنا بمعنى
مفعول لا بمعنى فاعل ، قال ابن يعيش : " فحبيب ومحبوب واحد ،
فهو كجريح وقتيل ، بمعنى مجروح ومقتول " (١) .

*

اللغة في (حبذا) :

ذكر النحويون لـ (حبذا) لفتين ، الأولى : بفتح الحاء وهي
المعروفة ، والثانية : بضم الحاء . قال الزمخشري : " وفيه لفتان
فتح الحاء وضّمّها " (٢) ، والصّحيح أنه لا توجد فيها غير لغة واحدة
وهي بفتح الحاء ، أمّا اللغة الأخرى المشار إليها فهي تخص الصيغة
الأخرى (حبّ) ، وليس (حبذا) كما سيأتي بيانه . وفي ذلك يقول
ابن يعيش : " فأما إذا ركبت مع (ذا) فإن الحاء لا تكون إلا مفتوحة
لأنه لما أسند إلى (ذا) ولزم المعنى جرى مجرى الـ " مثال " (٣) .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٧ .

(٢) المفصل ص ٢٧٥ ، وشرح المفصل ١٣٨/٧ وانظر اللّمع لابن جني
ص ١٤٢ .

(٣) شرح المفصل ١٤١/٧ ، وانظر أوضح المسالك ٢٨٦/٣ .

جمود (حبذا) :

(حبّ) من (حبذا) من الأفعال الجامدة في اللغة ،
والأصل فيه عدم الجمود ، لأنه قد سُمِع منه اسم الفاعل والمفعول ، ولكن
عندما رُكِب مع (ذا) ، بقصد إنشاء المدح ، منع التصرف ، لذا فلا
يصحّ أن يقال فيه (حبّذه) (ويحبّذه) (ومحبّذه) وغير ذلك .
من المشتقات . قال ابن يمين : " وقالوا في المفعول : (محبوب) .
وقلّ (حابّ) ، وكثر (مُحَبّ) في اسم الفاعل . . . ولما نُقِل إلى
(فَعَل) لأجل المدح والمبالغة ، كما قالوا : قَضَى الرَّجُلُ ، وَرَمَوْهُ .
منع التصرف لمضارعة بما فيه من المبالغة والمدح ، باب التمجيب ونعم
وبئس (١) .

إذن فالجمود طاريء على (حبّ) ، وذلك لأنه خصّ لمعنى
إنشائي وهو المدح والذمّ ، والذي لا يختصّ بوقت معين من الأوقات .
مسألة : أقوال النحاة في حقيقة (حبذا) وإعرابها :

للنحاة في (حبذا) ثلاثة أقوال هي :

الأول : أنها مكونة من فعل وفاعل ، وهو قول الخليل (٢) ،

(١) شرح المفصل ١٣٩/٧ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٣١٨/٢ .

(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . مصور .

وسيمويه (١)، وابن كيسان (٢)، وابن درستويه (٣)، وأبي علي الفارسي (٤)،
وابن جنّي (٥)، وابن بابشاذ (٦)، وابن خروف (٧)، وابن مالك (٨)،
وأبي حيّان (٩)، وغيرهم (١٠).

الثاني : أنها مركبة، والمركب اسم في موضع رفع على الابتداء،
أو على الخبرية، وهو قول المبرد (١١)، وابن السراج (١٢)، وأبي سعيد
السيرافي (١٣)، وابن عصفور (١٤).

الثالث : أنها مركبة، والمركب فعل، فاعله الاسم الواقع بعده.

-
- (١) شرح المرادي ١/٩، وشرح الأشموني ٢/٤٥ وأوضح السالك ٢٨٤/٣
 - (٢) التصريح ٢/٩٩
 - (٣) نفس المصدر السابق .
 - (٤) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م. مصور، وشرح ابن عقيل ٢/١٧٠
 - (٥) اللع لابن جنّي ص ١٤٢
 - (٦) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/٣٨٣
 - (٧) شرح المرادي ٣/١٠٩ وشرح الأشموني ٢/٤٥
 - (٨) الألفية ص ٤٣ والتسهيل ص ١٢٩
 - (٩) منهج السالك ص ٤٠٢ فما بعدها
 - (١٠) أنظر القواعد الأساسية ص ٣٣٥ وقواعد اللغة المصرية ص ٢٨٢
 - (١١) المقتضب ٢/١٤٥
 - (١٢) الأصول لابن السراج ١/١٣٥
 - (١٣) شرح الكتاب لأبي سعيد ٢/٣٠ م. مصور .
 - (١٤) المقرب لابن عصفور ١/٢٠

وهو قول الأُخفش (١) ، وأبي بكر الزبيدي (٢) ، وخطاب العاردي (٣) ودررود (٤) ، والرهيمي (٥) ، وأئده من المعاصرين أحمد الجواري (٦)

التوضيح :

لم يختلف النحاة في أن (حَب) ، من (حَبَا) فعل ،
وان كانوا قد اختلفوا في وزن هذا الفعل كما سبق أن رأينا ذلك أثناء
الحديث عن تصريفه . ولكن خلافا وقع بينهم في الفعل (حَب) بمد
اتصاله بـ (ذَا) ، بقصد إنشاء المدح ، فتعددت فيه آراؤهم .
حيث ذهب جماعة في أول الأقوال ، إلى أن (حَب) : فعل
ماضي منفي على الفتح ، كما كان قبل اتصاله باسم الإشارة (ذَا) ، والفاعل
هو اسم الإشارة ، وموضعه الرفع ، وهذا هو أشهر الآراء فيها ، وهو قال
سيبويه ، والخليل على الصحيح ، قال في الكتاب : " وزعم الخليل أن
(حَبَا) بمنزلة (حَب الشيء) ، ولكن (ذَا) و (حَب) بمنزلة
كلمة واحدة ، نحو (لولا) ، وهو اسم مرفوع ، كما تقول : يا ابن عمِّ

(١) شرح المرادي ١٠٩/٣ والتصريح ١٠٠/٢ .

(٢) الواضح للزبيدي ص ٨٦ .

(٣) التصريح ١٠٠/٢ .

(٤) الهمع ٨٨/٢ وشرح الكافية للرضي ٣١٩/٢

(٥) شرح الكافية للرضي ٣١٩/٢

(٦) نحو القرآن لأحمد عبدالستار الجواري ص ٩٥ .

ف (المم) مجرور . ألا ترى أنك تقول للموتى : (حبذا) ، ولا تقول
 (حبذا) ، لأنه صار مع (حب) على ما ذكرت لك* (١) . وقد أشار
 سيهويه إلى أن الفعل والفاعل هنا ملازمان لبعضهما كالكمة الواحدة
 فلا يتصرف فيهما . ومن نص على هذا ، ابن جني بقوله : * وحقيقة
 القول أن الأصل فيها (حب) ، ك (كرم) . . . و (ذا) مرفوع
 بفعله* (٢) ، وأوضح ابن بابشاذ رأييه فيها أيضا بقوله : * ففاعلها
 (ذا) الذي هو اسم الإشارة ، وقد جعل مع (حب) كالشيء الواحد (٣)
 وقد أكد ابن مالك على أن هذه الصيغة ، باقية على الأصل ، ولم يحدث
 لها تحول إلى الاسمية ، يقول : * وليس هذا التركيب مزيلا فعلية (حب)
 . . . ولا اسمية (ذا)* (٤) . ومن قال بهذا ابن كيسان (٥) ، وابن
 درستويه (٦) ، وقيل أبو علي الفارسي (٧) ، وابن خروف (٨) ، وابن برهان (٩)

-
- (١) الكتاب ٣٠٢/١ ط بولاق .
 (٢) اللع ص ١٤٢
 (٣) شرح المقدمة المحسبة ٣٨٣/٢ .
 (٤) التسهيل ص ١٢٩ .
 (٥) التصريح ٩٩/٢ .
 (٦) نفس المصدر السابق .
 (٧) شرح ابن عقيل ١٢٠/٢ .
 (٨) شرح الأشموني ٤٥/٢ .
 (٩) شرح ابن عقيل ١٢٠/٢ والتصريح ٩٩/٢

وزهب بعضهم في ثاني الأقوال ، إلى أن (حَبَّذا) بحضبة
 كلمة واحدة ، أصبحت كلها اسما ، وذلك بتفليب الاسم على الفعل ،
 وأعرّبوا هذه الكلمة ، مبتدأ خبره المخصوص بعده (١) ، ففي نحو :
 حَبَّذا عليّ ، تكون (حَبَّذا) : اسم مبتدأ في محل رفع ، و (عليّ)
 خبره . قال المبرد : " وأما (حَبَّذا) فإنما كانت في الأصل : حَبَّذا
 الشيء ، لأن (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء ، فإنما هو : حَبَّ
 هذا . مثل قولك أكرم هذا . ثم جعلت (حَبَّ) و (ذا) اسما
 واحدا ، فصار مبتدأ (٢) . فهو لا وان كانوا يقرّون بأنها في الأصل
 مؤلفة من فعل واسم ، إلا أنهم يغلبون الاسم على الفعل لكثرة استعمالها ،
 قال أبو سعيد السيرافي : " وجعلنا جميعا بمنزلة شيء واحد يقع موقع
 اسم مبتدأ ، فإذا قيل : حَبَّذا زيد ، وكأنه قال : المحمود زيد ،
 وإذا قال : حَبَّذا الزيدان ، فكأنه قال : المحمودان الزيدان (٣) .
 ونصّ ذلك ابن عصفور ، فجعل المركب اسما مبتدأ ، بقوله : " فجعلنا بمنزلة
 اسم واحد وحكم لهما بحكم الأسماء ، فإذا قلت : حَبَّذا زيد ، فحَبَّذا :
 مبتدأ (٤) . ونصّ عليه أيضا ابن السراج (٥) . وقد نسب بعضهم

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢٨٣/٢

(٢) المقتضب ١٤٥/٢

(٣) شرح الكتاب ٣٠/٢ م. مصور .

(٤) المقرّب ٢٠/١

(٥) الأصول لابن السراج ١٣٥/١

هذا القول إلى سيبويه والخليل ، وهذا غير وارد كما يظهر ، قال
ابن عقيل : " ونسبه ابن هشام اللّخمي وابن أبي الربيع وغيرهما إلى
الخليل وسيبويه " (١) . وقد ردّ ابن خروف نسبة هذا لسيبويه
بقوله : " وأخطأ عليه من زعم غير ذلك " (٢) ، والذي جعلهم ينسبون
له هذا القول هو قوله فيما سبق " ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة " (٣)
ولا يدلّ هذا على القول باسميتهما ، لأن مراده من قول (كلمة
واحدة) هو منع فصل جزأيهما بفصل ، كما تمنع من ذلك الفصل الكلمة
الواحدة ، يوّد هذا تشبيهه لها بقوله بعد ذلك : " كما تقول :
يا ابن عمّ فالعمّ مجرور " ، فقوله (ابن عمّ) كالكلمة الواحدة أي في
امتناع فصل المضاف عن المضاف إليه ، وأن هذا التركيب لا يخرج هذه
الكلمة عن أصلها ، وكذلك (حبذا) ، هذا هو رأي سيبويه كما سبق
بيانه لي أول الأقوال ، وليس ما نسب إليه من القول بالإسمية .
وقد استدللّ أصحاب هذا القول على أن (حبذا) كلمة واحدة
بما يلي :

-
- (١) المساعد على التسهيل لوحة ٤٠ م . مصور وانظر شرح المرادي
١٠٩/٣ والاشموني ٤٥/٢ .
(٢) الهمع ٨٨/٢ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٧
(٣) الكتاب ٣٠٢/١ ط بولاقي .

أ - عدم الفصل بين (حَبَّ) و (ذَا) بفاصل ، فلا يقال :

حَبَّ فِي الدَّارِ ذَا . . وَلَا حَبَّ أَسْ ذَا . . مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا

كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ (١) .

ب - التزام الأفراد والتذكير في (ذَا) مع جميع الأسماء الواقعة

بعده ، قال الأشموني : * إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى الْعُذْرَةِ عَنْ عَدَمِ الْمُطَابَقَةِ

عَلَى قَوْلٍ مِنْ جَمَلِ (ذَا) فاعلاً ، وأما على القول بالتركيب فلا * (٢)

وقد جاء اسم الإشارة مفرداً مذكراً في قوله :

يَا حَبِذَا الْقَمْرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاجُ

وَلَطَرَقَ مِثْلُ مَلَأَ النَّسَّاجُ (٣)

حيثُ اسمُ الإشارة (ذَا) ، مذكراً مع أن المخصوص فيه مؤنثٌ بعده ،

وهو قوله (القمراء) ، وهذا في رأيهم دليل على أن (حَبِذَا) كلمة

واحدة اسم ، ولو كان (ذَا) فاعلاً للفعل (حَبَّ) كما قال أصحاب

الرأي الأول ، لجاء اسم الإشارة مؤنثاً مع المؤنث بعده ، ولقيل فيه

(حَبِذَا الْقَمْرَاءُ) .

(١) الهمع ٨٨/٢ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٧

(٢) شرح الأشموني ٤٦/٢ وانظر شرح المرادي ١١١/٣

(٣) اللمع لابن جني ص ١٤٣ السَّاجُ : السَّاجِي أَي السَّاكِنُ ،
الملاءة بالشوب . وقد نسب هذا البيت لأحد الحارثيين ، انظر

شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٧ فابعد ها .

ومثل هذا قوله :

وَحَيْدًا فَفَحَلْتُ مِنْ بَيَانِيَسَةٍ

تأنيبك من قبل الرِّبَّانِ أَحْيَانًا (١)

حيث أفرد اسم الإشارة (ذا) ، وذكره مع المؤنث المجموع وهو

قوله (نفحات) .

واستدلوا أيضا على اسمية المركب بما يلي :

أ - قوّة الاسم وشرفه ، فالاسم عندهم أقوى من الفعل ،

ولذلك غلب عليه ، قال ابن يمش : " فلما صار (حَيْدًا) في الحكم

كلمة واحدة غلب عليها بعضهم جانب الاسم واعتقدوا أنه اسم . . فإن

قيل ولم غلب هو " لا " معنى الاسم فيه ؟ قيل : لأن الاسم أقوى من

الفعل ، والفعل أضعف ، فلما رُكِبَا وجُعِلَا شيئا واحدا ، غلب جانب

الاسم لقوته ، وُضِعَ الفعل " (٢) .

ب - استقلال الكلام بالاسم ، قال في التصريح : " إن الاسم

يستقلّ به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا " (٣) .

(١) الهمع ٨٨/٢ البيت لجبرير من قصيدة في هجاء الأخطل من
البسيط ، والربان : جبل معروف ، انظر الدرر اللوامع ١١٥/٢ ،
والديوان ص ٤٩٣ والمقرب ٢٠/١ وشرح المفصل لابن يمش

٠١٤٠/٧

(٢) شرح المفصل ١٤٠/٧ وانظر شرح الكافية للرضي ٣١٨/٢

(٣) التصريح ١٠٠/٢

ج - كثر إداخالهم حرف النداء على (حَذا) يدلّ على اسميتها ، قال ابن عصفور :
 " وكثر إداخالهم حرف النداء على (حَذا) ممّا يدلّ على أنّها اسم ،
 ولذلك لم يستوحشوا من مباشرة حرف النداء لها كما استوحشوا من مباشرة
 الفعل " (١) . ومثال دخول حرف النداء على حَذا قوله :
 يا حَذا جبل الريان من جبل . . . البيت . . (٢) .
 حيث دخل حرف النداء (يا) على (حَذا) في الشاهد ، وهذا
 دليل عندهم على اسميته ، لأنّ الأفعال لا تنادي عند الجميع .
 ومثله قول الآخر :

يا حَذا القمرأ واللّيل السّاج . . . البيت . . (٣)

والشاهد فيه مثل الذي في سابقه .

وقد اعترض النّحويّون على هذا القول أي على اسمية (حَذا) ،

بمعدّة اعتراضات هي :

أولا : مخالفة الجتدا الذي هو (حَذا) ، للخبر ، وهو الاسم
 الذي بعدها ، وذلك من جهة التزام (ذا) حالة واحدة مع جميع
 الأسماء (٤) . والجتدا يكون في العادة موافقا للخبر في التذكير

(١) المقرّب ١/ ٧٠ .

(٢) مرّ البيت في ص (<<٨) من البحث .

(٣) شرح الفصّل لابن يميّش ٧/ ١٤٠ ، مرّ البيت في ص (<<٩) من البحث .

(٤) انظر التّصريح ٢/ ١٠٠ .

والتأنيث والتثنية والجمع .

ثانيا : لزوم تمييز المخصوص ، ولو كانت (حبذا) اسما لما

صحّ تمييز المخصوص وهو غير مهم (١) ، كما في نحو قوله :

أَلَا حَبْذَا قَوْمًا سَلِيمًا فَانْهَمِ

وَقَوًّا إِنْ تَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ (٢)

حيث ورد التمييز وهو قوله (قوما) صاحباً (لحبذا) ، وهذا يناقض

القول باسمية المركب لأنه يلزم فيه جعل التمييز للمخصوص والمخصوص

ظاهر غير مهم ، والأصحوب في هذه الحالة جملة لـ (ذا) لأنه مهم

كما هو على رأي مدعي الفعلية . ومثل هذا الشاهد قول الآخر :

حَبْذَا الصَّبْرُ شَيْمَةً لَا مَسْرِيَّ

رَامَ مَارَاةَ مَوْلَعٍ بِالْعَالِي (٣)

ويقال فيه ما قيل في سابقه .

ثالثا : أنه لا دليل على تحوّل الفعل اسماً أو على اندماج الفعل

والاسم معاً ، قال ابن عقيل : " وَرَدَّ بَأَنَّ فِيهِ دَعْوَى خُرُوجِ الشَّيْءِ عَمَّا اسْتَقَرَّ

له بغير دليل " (٤) .

(١) انظر التصريح ١٠٠/٢

(٢) حاشية يس على التصريح للأزهري ١٠٠/٢ ، والبيت من الطويل

لم يذكر قائله ، انظر الهمع ٨٩/٢ ، والتذرر اللوامع ١١٢/٢ .

(٣) حاشية يس على التصريح ١٠٠/٢ ، البيت من الخفيف لم يذكر قائله

انظر الهمع ٨٩/٢

(٤) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . مصور .

رابعاً : عدم تكرار (لا) في (لا حبذا) عند المطف عليها

فلا يقال : لا حبذا محمد ولا خالد ، فلو كانت (حبذا) اسماً

للزم تكرار (لا) النافية السهلة ، كما ذكر النحاة ، إلا المعاملة ،

وحيث يلزم من ذلك أن تكون (لا) قد عملت في معرفة وهي لا تعمل إلا في

النكرة ، قال الصبان : " إن (حبذا) لو كان اسماً لوجب تكرار (لا)

إن أهملت (لا) نحو : لا حبذا زيد ولا عمرو . وعمل (لا) في معرفة

إن أعملت عمل (إن) أو (ليس) * (١) .

خامساً : ورد الاستدلال بالنداء ، على الاسم في (حبذا) ،

بالقول : إن حرف النداء قد دخل على ما لا يشك في فعليته أكثر من

دخوله على (حبذا) ، من ذلك قراءة الكسائي لقوله تعالى :

* ألا يا اسجدوا * (٢) ، (بتخفيف اللام ويقف * ألا يا * ، ويستدي * اسجدوا *

على الأمر أي : ألا يا أيها الناس اسجدوا) (٣) . وقالوا : إن اليا في

مثل هذه الحالة للتنبيه وليست للنداء ، أو أن المنادى مقدّر محذوف (٤) .

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٤٠ / ٣ .

(٢) الآية ٢٥ : النمل

(٣) التيسير في القراءات السبع ص ١٦٧ .

(٤) انظر المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . مصور .

ونذهب جماعة في ثالث الأقوال ، إلى أنَّ (حَبَّذا) مركبة ، والمركب
كله (فعل) ، قال أبو بكر الزبيدي : * وأما (حَبَّذا) ، فمعناها
المدح ، وأصلها : حَبَّذا الشيءُ ، حَبَّ : فعل ماضٍ ، وذو :
اسم المشار إليه ، ثم كثر استعمالها حتى صار (حَبَّ) و (ذا) كلمة
واحدة ، وصارت (ذا) كالهاء من (ضرب) فارتفع ما بعدها من
الأسماء بها ، تقول : حَبَّذا عبدالله ، ذو (عبدالله) رفع بـ (حَبَّذا)
وبهذا قال الأخفش أيضا . جاء في شرح الألفية قوله : * إن التركيب
أزال اسمية (ذا) فصار مع حَبَّ فعلا فاعله المخصوص ، وإليه ذهب
قوم منهم إلا خفش * (٢) .

واستدل هؤلاء على فعلية المركب بمدَّة أمور منها :
أولا : أن الفعل أولى بالتغليب من الاسم ، لأنه يعمل فيه
الرفع ، وفي هذا يقول ابن بابشاذ : * ومن أصحابنا من غلب عليها
حكم الفعلية لأن (حَبَّ) عمل في (ذا) الرفع كما يعمل كل فعل في
فاعله * (٣) .

ثانيا : الابتداء به ، فهو أولى بالتغليب لهذا السبب ، قال

(١) الواضح للزبيدي ص ٨٦
(٢) شرح المرادي ١٠٩/٣
(٣) شرح المقدمة المحسبة ٣٨٤/٢

الرّضَى : " وقال بعضهم بل التركيب أوال اسميّة (ذا) ، لأنّ الفعل هو المقسم فالمفلية له وصار الفاعل كعض حروف الفعل " (١) .

ثالثا : كثرة حروف الفعل ، ولهذا فهو أولى بالتفليب من الاسم (٢) .

رابعا : سلامة التركيب من مخالفة القواعد النحوية ، والفصل لا يشترط فيه موافقة الفاعل بعده ، بخلاف الاسم إذ يشترط فيه موافقة الخبر ، قال في التصريح : " وسلامة مدّعيتها - (أي الفعلية) - ما لزم مدّعي الاسميّة من شذوذ تخالف الخبر والخبر عنه ومن تمييز ما ليس بهم وهو المدوح " (٣) .

خامسا : مجيء المضارع منه ، قال ابن يعيش : " ويدلّ على ذلك أنهم صرّفوه فقالوا : لا يحبّذه " (٤) .

سادسا : وجود ما يشبه ذلك في اللغة العربية حيث تحولت الأفعال إلى الحروف كما في خلا وعدا وحاشا ، قال احمد عبد الستار الجوّاري : " وليس هذا التركيب بدعا في العربية ولا هو بالغريب

(١) شرح الكافية ٣١٨/٢ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٧ .

(٢) التصريح ١٠٠/٢ .

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) شرح المفصل ١٤١/٧ .

في لغة مغللة في القدم صنع فيها التّداول وطول المراس وكثرة التّصرّف
ما صنع فأحال أفعالا إلى حروف مثل ليس وعسى . . ومزج الاسم
بالفعل فأخرج من ذلك فعلا (كحّذا) ونحو ذلك ممّا عجزت قواعد
النّحو أن تجد له تفسيراً بحكم القيود التي أحكمها واضعو النّحو
الأوائل (١) . ثم بعد ذلك استدل هؤلاء على قولهم بتركيب
(حّذا) بنفس أدلة الفريق الثاني (٢) .

واعترض بعضهم على هذا القول بعدة اعتراضات هي :
أولاً : أن إهمال (ذا) فيه مخالفة من جهة أنه إسقاط لجزء
أساسي من الكلام وهو الاسم ، قال المكبري : " وهو ضعيف لأنه يلزم
منه أن لا يكون لـ (ذا) حكم الأسماء في أن له موضعاً من الإعراب وحده
لا مع غيره " (٣) .

ثانياً : مخالفة أصل ، وذلك عند حذف المخصوص ، فإنّه يلزم منه
بقاء الفعل بدون فاعل ، وهذا غير جائز في اللغة ، قال ابن هشام :
" وهذا أضعف ما قيل ، بجواز حذف المخصوص ، كقوله :

-
- (١) نحو القرآن ص ٩٥ .
(٢) انظر المقرب لابن عصفور ٧٠/١ ، والهمع ٨٨/٢ ، وانظر
ص (٤٤٤) من البحث .
(٣) شرح اللّمع لوحة ٧١ م . مصور .

أَلَا حَبِّذَا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرَبِّمَا

منحت الهوى ما ليس بالمتقارب (١) *

حيث حذف المخصوص بالمدح بعد حبِّذا ، والتقدير "أَلَا حَبِّذَا ذَكَرَ
الْأُحْبَةَ .. (٢) * .

ثالثا : ضعف الفعل ، وفي تفعليبه مخالفة من جهة تفعليبه
الاضعف على الأقوى (٣) * .

رابعا : جمود الصيغة ، بحيث لم يأت منها مضارع ولا أمر
ولا اسم فاعل وغير ذلك من المشتقات ، وأما (يَحْبِّذُهُ) فهي للحكاية ،
وفي ذلك يقول ابن بديش : " وقولهم (لَا يَحْبِّذُهُ) ، كأنهم اشتقوا
فعلا من لفظ الجملة كقولهم (حمدل) في حكاية : الحمد لله ،
و (سبحل) في حكاية سبحان الله " (٤) * .

(١) مثنى اللبيب ٦١٧/٢ ، والبيت لعرار بن مرداس بن همام من
الطويل ، ومعناه : أَلَا حَبِّذَا ذَكَرَ الْأُحْبَةَ لَوْلَا حَيَاتِي مِنْ ذَلِكَ .
وربما منحت قلبي من ليس ينصفني ، انظر الهمع ٨٨/٢ ،
والدُرر اللوامع ٣١٦/٢ .

(٢) الهمع ٨٨/٢

(٣) حاشية الصبَّان على الاشعوني ٤٠/٣

(٤) شرح المفصل ١٤١/٧

وزهد أحد المعاصرين في قول مفاده : أن (حبذا) ليست
فعلا ولا اسما بل هي كلمة يراد بها المدح ، قال ابراهيم
السامرائي : * إن هذه لفظة جمعت على هذا النحو الخاص ، فليست
هي من قبيل الأسماء الأخرى كما هي ليست من سائر الأفعال ، ولكنها
لفظة يصرّب بها المعربون عن الحالات التي يمدحون بها شيئا أو
يستحسنونه * (١) ، ثم نفى أن يكون هناك أي إسناد في صيغة حبذا ،
ورأى أن يقال في إعرابها أنها (كلمة) ، يقول : * وكما يكون أقرب
للحقيقة أن نقول : أن حبذا كلمة يراد بها المدح * (٢) . وقد وجه
نقده إلى القدماء لتباين آرائهم في إعراب (حبذا) ، بقوله :
* إن هذه الآراء المختلفة المتضاربة لتبدي للباحث الحديث أن مشترك
النحاة كان ميدان اجتهد ، وكأنهم وحدهم يملكون هذه اللقطة
فيصرفون أمرها ويفرقون أصولها ويجمعون شتاتها . . . ولم يقتربوا
من الحقيقة اللغوية * (٣) .

(١) النحو العربي نقد وبناء ص ١٠٨

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

الترجيح :

والراجح في هذه الأقوال هو أولها ، أي أن (حبذا) ،
 مؤلفة من فعل واسم ، والفعل هو (حب) وهو فعل ماضي جنسي
 على الفتح . والاسم هو (ذا) وهو اسم إشارة ، وموضعه ^{الرفع} على أنه
 فاعل لـ (حب) ، وليست كلها اسما ولا فعلا ، كما ذهب بعض النحاة .
 والذي رجح ذلك ما يلي :

أولا : إبقاء الشيء على أصله أولى من ادعاء التفسير فيه ،
 فالقول بالتركيب فيه خروج عما استقر عليه الشيء ، يقول المرادي :
 " والصحيح القول بعدم التركيب لأن فيه إقرار كل من اللفظين على ما كان
 عليه " (١) .

ثانيا : ورود (حب) بدون (ذا) كثيرا في الكلام مع إفادة
 المدح ، ينقض القول بالتركيب ، قال في التصريح : " ولا تقتصرهم على
 (حب) إذا عطف على حبذا " (٢) ، ومن ذلك قول الشاعر :
 فحبذا ربّا وحبّ ديننا (٣)

(١) شرح المرادي ١٠٩/٣ .

(٢) التصريح ٩٩/٢ .

(٣) التصريح ٩٩/٢ ، والبيت لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه ،
 انظر شرح الأشموني ٤٨/٢ وشرح الشواهد للصيني بحاشيته .

حيث عطف (حَبَّ) على (حَبَّذا) وفيه عطف الفعل على الفعل ،
مع تجرّد الثانية من اسم الإشارة .

ثالثا : سلامة هذا القول من الاعتراضات المتعدّدة السّالفة والواردة

على القولين الآخرين . وأما اعتراضهم على القول الأوّل ، باعتناع
الفصل بين (حَبَّ) و (ذا) بفصل ، فلمن فيه حجة لهم ، لأنّ عدم
الفصل هنا مقصود به إفادة معنى المدح فلو فصل بينهما لما فهم منها
ذلك المعنى ، وهي بهذا تشبه الأمثال في اعتناع التصرّف بها ، قال
أبو البقاء : " ولم يجز الفصل بين الفعل والفاعل هنا لأنهما جريا مجرى
المركّب ليدلّ اللفظ على المعنى المراد من التقريب ، ولذلك جعل الفاعل
(ذا) لا غير وبقي على حالة واحدة ، لأنّه كالمثل " (١) .

وأما قول من ذهب إلى أن (حَبَّذا) لفظة يراد بها المدح فهو
أضعف الأقوال لأنّه يفتقر إلى البيان والتوضيح ، وفيه مخالفة لما اتفق
عليه النحاة من أن الكلمة إما أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا ، ولم يحدّد
صاحب هذا القول من أي الأقسام تكون حَبَّذا .

(١) شرح اللّمع لأبي البقاء المكي ، لوحة ٧١ م . مصور وانظر الكتاب

البحث الثاني

(ذ) من (حَبْـذَا)

مما سبق تعرفنا على آراء النحاة في اسم الإشارة (ذ) المتصل

ب (حَبْ) ، وذلك أثناء الحديث عن اختلافهم في حقيقة صيغة

(حَبْذَا) ، حيث جعل له بعضهم محلاً من الإعراب فأعربه فاعلاً للفعل

حَبْ (١) ، وأهمله بعضهم فلم يجعل له محلاً من الإعراب ، لأنَّه

ركب مع (حَبْ) فأصبح كأحد حروفها (٢) ، وهذا هو رأي من

قال بتركيب حَبْذَا اسماً أو فعلاً .

ومما يختص به اسم الإشارة ^{هنا} أنه لا يجوز فصله عن الفعل (حَبْ)

بأي فاصل ، فقد منع النحاة أن يقال : حَبْ في الدار ذَا ، وحَبْ أس

ذَا (٣) .

ولعلَّ هذا المنع عائد إلى جريان حَبْذَا مجرى الأمثال ، من

حيث اختصاصها بمعنى المدح .

ومما يختص به اسم الإشارة ^{هنا} أيضاً التزام الأفراد والتذكير فيه ، وللنحاة

في تعليل هذه الظاهرة عدة آراء سنورد ها فيما يلي :

(١) انظر أوضح المسالك ٢٨٤/٣ ، وشرح الأشموني ٤٥/٢ وشرح الرازي

(٢) انظر الأصول لابن السراج ١٣٥/١ ، والمقرب لابن عصفور ٢٠/١

والتصريح ١٠٠/٢ وشرح الكافية للرضي ٣١٩/٢ والهمع ٨٨/٢

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٧ والهمع ٨٨/٢ .

سألة : التزام الأفراد والتذكير في اسم الإشارة (ذا) من (هذا) ،

وآراء النحاة في ذلك :

ذكر النحاة لالتزام الأفراد والتذكير في اسم الإشارة (ذا) عدة

أسباب هي :

أولا : لجريان (هذا) مجرى المثل ، وبه قال الخليل (١) ،
وسيبويه (٢) ، والمبرد (٣) ، وابن السراج (٤) ، وابن جنّي (٥) ،
وابن مالك (٦) ، وابن هشام (٧) ، وغيرهم .

ثانيا : إن (ذا) اسم إشارة لكلمة (شيء) محذوفة من الكلام ،
وإليه ذهب ابن كيسان (٨) .

ثالثا : إرادة معنى الجنس ب (ذا) ، وإليه ذهب ثعلب (٩) ،
وأبو علي الفارسي (١٠) ، والرضي (١١) .

-
- (١) الكتاب ٣٠٢ / ١ ط بولاق
 - (٢) نفس المصدر السابق .
 - (٣) المقتضب ١٤٥ / ٢
 - (٤) الأصول لابن السراج ١٣٥ / ١
 - (٥) اللع لابن جنّي ١٤٣
 - (٦) الألفية لابن مالك ص ٤٤ وشرح ابن عقيل ١٧١ / ٢
 - (٧) أوضح المسالك ٢٨٥ / ٣ وانظر المطالع السعيدة للسيوطي ١٦٢ / ٢
 - (٨) شرح المرادي ١١١ / ٣ والاشموني ٤٦ / ٢
 - (٩) مجالس ثعلب ٥٥٧ / ٢ دار المعارف ١٩٦٠
 - (١٠) شرح المرادي ١١١ / ٣ والتصريح ١٠٠ / ٢
 - (١١) شرح الكافية للرضي ٣١٨ / ٢

رابعاً : الخفة اسم الإشارة ولتركيبه مع (حَب) ، وإليه ذهب
القائلون بتركيب حَبذا (١) .

التوضيح :

لقد ورد اسم الإشارة (ذا) ، في صيغة (حَبذا) ، ملازماً
لحالة واحدة لا يتجاوزها ، وهي وروده مفرداً ومذكراً ، مع مختلف الأسماء
الواقعة بعده من شتى أو مجموع وموٓث و مذكّر ، فيقال : حَبذا محمّداً
أو المحمّدان ، أو المحمّدون ، ولا يجوز : حَبذان المحمّدان ، أو حَب
أولاء المحمّدون ، وكذلك الأمر بالنسبة للموٓث ، قال الشاعر :

يا حَبذا جبل الرّيان من جبل

و حَبذا ساكن الرّيان من كانا (٢)

و حَبذا نفحات من يمانيسة

تأثيك من قبل الرّيان أحيانسا (٣)

وقال الآخر :

حَبذا أنتما خليلي إن لسم

تعذّلاني في رمعي الميسراق (٤)

(١) شرح المفصل لابن يمش ١٣٩/٧ .

(٢) ، (٣) المجمع ٨٨/٢ والبيتان لجبرير في هجاء الاخطل ، انظر

ص (٤٤٩) من البحث .

(٤) المجمع ٨٨/٢ ، والعذل هو اللوم ، والمهراق المصبوب من أراق ،

انظر الدرر اللوامع ١١٥/٢ .

وقال الآخر :

أَلَا هَذَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ

وهندٌ أتى من دونها النَّأْيُ والهِندُ (١)

فقد التزم في (ذا) الإفراد والتذكير في جميع هذه الشواهد ،
مع إيلائه بجمع الموءنث السالم كما في (هَذَا نَفَحَاتٌ) ، والمثنى
كما في (هَذَا أَنْتَا) ، والمفرد الموءنث كما في (هَذَا هِنْدٌ) .
وقد تعددت أقوال النحاة في تفسير هذه الظاهرة :

حيث ذهب بعضهم في أول الأقوال ، إلى أن العلة في ذلك
هي : جريان هَذَا مجرى الأمثال من حيث إبقاؤها على ما هي عليه
دون تفسير ، ومن هو لا * سيمويه ، قال : " ألا ترى أنك تقول للموءنث
(هَذَا) ولا تقول (هَذِهِ) لأنه صار مع (هَبَّ) على ما ذكرت
لك ، وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل * (٢) ، وإلى هذا ذهب
المبرد أيضا ، وإن كان يرى أن (هَذَا) اسم لا فعل ، قال :
" ولا يجوز (هَذِهِ) لأنهما جعلتا اسما واحدا في معنى المدح فانتقلا
عما كانا عليه قبل التسمية ، كما يكون ذلك في الأمثال ، نحو : أطري

(١) الهمع ٨٨/٢ البيت للحطيئة ، انظر الدرر اللوامع ١١٥/٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٢/١ ط بولاق .

فإنَّكَ ناعلة ، ونحو : الصَّيف ضيَعَتِ اللَّيْنُ* (١) . وقد صَحَّ ابن مالك بهذا قائلا :

وأولِ ذَا المخصوصِ أَيْ كَان لا

تَعْدِلُ بِذَا فهو يَضَاهِي المَثَلَا (٢)

وَمَنْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ : ابن السَّراج (٣) ، وابن جنِّي (٤) .

ورأى بعضهم في ثاني الأقوال ، أَنَّ الإفراد والتذكير في (ذَا)

سببه : أَنَّ الإِشارة فيه سَوَجَّهة لمصدر محذوف ، مفرد مذكر ، قال

(١) المقتضب ١٤٥/٢ . وقوله " أَلْطَرَى .. الخ المثل " : مثل يضرب

في جلادة الرجل ، ومعناه : اركب الأمر الشديد فإنَّكَ قوي عليه .

وأول ما قيل بشأن راعية كانت ترمي في السهولة وتترك الحزونة أي

المرتفعات . وأَلْطَرَى من الإِطْرَار : وهو نواحي الوادي . وناعلة :

لا بسة النعال ، انظر مجمع الأمثال للميداني ٤٣٠/١ .

وأما قوله : (الصَّيف ضيَعَتِ اللَّيْنُ) فهو مثل مشهور يضرب

لمن يترك الشيء وهو ممكن ويطلبه وهو مستعذر ، والقائل هو عمرو بن

عمرو بشأن زوج له تركته وهو موسر ، وعندما مَرَّتَ بها إبله سألته

اللَّيْنُ فقال هذا المثل . انظر مجمع الأمثال ٦٨/٢ .

(٢) الألفية ص ٤٤ وشرح ابن عقيل ١٧١/٢ .

(٣) الأصول لابن السَّراج ١٣٥/١ .

(٤) اللع لابن جنِّي ص ١٤٣ .

المرادي : " وقال ابن كيسان : إنما لم يختلف ، لأن الإشارة فيه
أبدا إلى مذكر محذوف والتقدير في : حبذا هند ، حبذا حسن هند ،
وكذا باقي الأمثلة * (١) .

ورأى بعضهم في ثالث الأقوال : أن سبب الإفراد والتذكير في
اسم الإشارة ، هو إرادة معنى الجنس فيه ، وذلك تشبيها له بفاعل
نعم وبئس المضر ، وعن أبي علي الفارسي أنه قال : " إن (ذا)
جنس شائع فالتزم فيه الإفراد كفاعل نعم وبئس المضر ، ولهذا يجامع
التصيير فيقال : حبذا زيد رجلا * (٢) ، وقريب من هذا ما ذكره
الرضي ، فقد رأى أن (ذا) قد سلب منه معنى الإشارة من
أجل الإبهام والدلالة على العموم ، قال : " ولا يقال : حبذا ،
ولا حب أولاً ، ولا حب ثانياً ، لأنه بهم كالتصيير في نعم وبئس ، فألزم
الإفراد مثله وخلع منه الإشارة لفرض الإبهام ، فحبذا بمعنى ، حب
الشيء * (٣) .

ومنهم من رأى أن الإفراد والتذكير منشوءهما الخفة التي تناسب
المقام ، وأصبح اسم الإشارة هنا كأحد حروف الكلمة ، قال ابن يمين :

(١) شرح المرادي ١١١/٣ وانظر الأشموني ٤٦/٢ وأوضح المسالك

٢٨٥/٣

(٢) التصريح ١٠٠/٢ وانظر شرح المرادي ١١١/٣

(٣) شرح الكافية ٣١٨/٢

" وجعلوا ذلك الاسم مفردا مذكرا ، وإن كان المفرد أخف ، والمذكر قبل المؤنث ، فهو كالأصل له فلذلك تقول : **هَذَا زَيْدٌ** ، و**هَذَا هِنْدٌ** .
وذلك من قبل أن **هَذَا** لما ركب الفعل فيه مع الفاعل لم يجز تأنيث الفعل ولا تشنيته ولا جمعه لأنه قد صار في منزلة بعض الكلمة ،
وبعض الكلمة لا يجوز فيه شيء من ذلك " (١) .

الترجيح :

والراجح من هذه التعليقات هو ثالثها ، والذي أفاد أن الملة في إفراد وتذكير (ذا) هو قصد الإبهام ، وإرادة معنى الجنس ، كما هو الحال في فاعل نعم وبئس المضر ، والذي رجح هذا أمران :
أولهما : ما أورده النحاة من أن أصل (**هَذَا**) هو (**حَسَبَ** الشيء) ، ثم أصبحت بعد ذلك (**هَذَا**) ، فحلت (**ذا**) محلّ كلمة (الشيء) (٢) ، فهذا يدلّ على أن (**ذا**) هنا في معنى (الجنس) لأنها حلت محلّ كلمة (الشيء) الدالة على الجنس ، وكذلك الإبهام .

ثانيهما : مشابهته للمضر في نعم وبئس ، وهذا ينقض قول من

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٧ فما بعدها .

(٢) الكتاب ٣٠٢/١ ط بولاق ، ومجالس شملب ٥٥٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣١٨/٢ .

ادّعى أَنَّ العلةَ في ذلك هي التركيب ، إذ أَنَّ الفاعل المضر هناك
أي في نعم وبئس مهم وكذلك الأمر هنا .

أما قول من قال : إن الإشارة في (ذا) موجهة إلى مصدر
محذوف ، فلا يعتمد على دليل ، ومن ناحية لم يظهر ذلك المحذوف
في أي من كلام العرب ، قال في التصريح : * وردّه ابن السراج بأنه
لم يُنطق به في وقت * (١) .

وأما على القول بأن (هذا) جرت مجرى الأمثال ، ففيه نظر
لأن الأمثال لا يُقصد بها وبألفاظها مخاطبة الشخص المعني بها
فيتصرف بها حسب نوع المخاطب ، وإنما القصد من ذكرها هو تشبيه
حالة المخاطب بالحالة التي قيل فيها ذلك المثل ، أما في (هذا)
فالأمر يختلف ، قال يس : * إن المثل فيه أمر زائد وهو أنك إذا أتيت
به كما قيل أولا فكأنك قلت هذه الواقعة تستحق أن يقال فيها اللفظ
الذي قيل قديما في الواقعة المشهورة وليس ذلك في صيغة هذا * (٢)

(١) التصريح ١٠٠/٢ .

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح ١٠٠/٢ .

المبحث الثالث

المخصوص بالمدح والذم بعد (هَذَا) و(لَا هَذَا)

المخصوص بالمدح والذم بعد هَذَا وَلَا هَذَا لَا يَدُّ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً
كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي مَخْصُوصٍ نَعَمَ وَبُشٍّ وَذَلِكَ لِكَيْلَا يُوَقَّعَ فِي الْاِتِّبَاسِ .
وَلَا يَدُّ مِنْ ذِكْرِهِ وَيَجُوزُ حَذْفُهُ إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ . وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ
مَخْصُوصٌ هَذَا وَلَا هَذَا هُوَ : مَنَعَ تَقَدُّمَهُ عَلَيْهِمَا ، فَقَدْ مَنَعَ النَّحَاةَ ذَلِكَ
بِالْإِجْمَاعِ ، وَلَا يَصَحَّ عِنْدَهُمْ أَنْ يُقَالَ : مُحَمَّدٌ هَذَا ، وَمِنْ أَسْبَابِ ذَلِكَ
عِنْدَهُمْ مَا يَلِي :

١ - جريان صيغة هَذَا مجرى الْأَمْثَالِ ، وَالْأَمْثَالُ لَا يَطْرَأُ عَلَيْهَا
التفسير ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : " وَلَا يَتَقَدَّمُ الْمَخْصُوصُ عَلَى هَذَا لَمَّا ذَكَرْنَا
مِنْ أَنَّهُ كَلَامُ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ " (١) .

٢ - خَوْفُ تَوْهَمٍ عَوْدِ ضَمِيرٍ إِلَيْهِ فِي الْفِعْلِ (حَبَّ) ، وَهَذَا
تَعْلِيلٌ مَنْقُولٌ عَنْ ابْنِ بَاشَانَ ، قَالَ الْمُرَادِيُّ : " ذَكَرَ ابْنُ بَاشَانَ أَنَّ
سَبَبَ ذَلِكَ خَوْفُ تَوْهَمٍ كَوْنِ الْمُرَادِ مِنْ : زَيْدٌ هَذَا ، زَيْدٌ حَسَبَ
هَذَا " (٢) .

(١) أَوْضَحَ السَّالِكُ ٢٨٥/٣ .
(٢) شَرَحَ الْمُرَادِيُّ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ ١١٠/٣ .

٣ - لأنه مفسّر لا سم الإشارة فلا يجوز تقديمه عليه ، وهذا

تعليل أبي الهيثم ، قال : " وهنا لا يجوز تقدّمه لأنه كالمفسّر

لذا ، ولا يصحّ تقديم المفسّر على المفسّر " (١) .

٤ - لأنّ حبّذا فرع عن نعم فلا تساويها في الأحكام ، ذكره

السيوطي ، قال : " ولا يقدّم مخصوص حبّذا عليها وإن جاز تقديمه

على نعم بقلة ، لأنّها فرع عنها ، فلا تساويها في تصرفاتها " (٢) .

هذا وقد أجاز النحاة حذف المخصوص هنا للمعلم به أو لوجود

ما يدلّ عليه كما في مخصوص نعم وبئس (٣) . ونعرض فيما يلي آراءهم

في إعرابه .

سألة : إعرابه والخلاف فيه :

تمدّدت أقوال النحاة في إعراب المخصوص بعد (حبّذا) إلى

ستة أقوال هي :

أولاً : أنه مبتدأ مؤخر ، وجملة (حبّذا) من الفعل والفاعل

في محلّ رفع خبره ، وإليه ذهب جماعة منهم :

(١) شرح اللّمع ، لوحة ٧١ م . مصوّر .

(٢) الهمع ٢/٨٨ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٣١٩ .

سبويه (١) ، وابن جنّي (٢) ، وابن بابشاذ (٣) ، وابن مالك (٤) ،
والرضي (٥) ، وابن خروف (٦) ، وغيرهم .

ثانيا : أنه خبر لمبتدأ محذوف وجها ، ذهب إليه جماعة منهم :

ابن جنّي في قول (٧) ، وابن بابشاذ (٨) ، وابن مالك (٩) ، والرضي (١٠) ،
وغيرهم .

ثالثا : أنه مبتدأ خبره محذوف وجها ، أجازته ابن هشام (١١)

وغيره .

رابعا : أنه بدل من اسم الإشارة (ذا) أجازته ابن كيسان (١٢)

(١) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . مصور وشرح ابن عقيل ١٧٠/٢

(٢) اللع لابن جنّي ص ١٤٢

(٣) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٨٤/٢

(٤) التسهيل ص ١٢٩

(٥) شرح الكافية ٣١٨/٢

(٦) شرح ابن عقيل ١٧٠/٢ .

(٧) اللع ص ١٤٢

(٨) شرح المقدمة المحسبة ٣٨٤/٢

(٩) التسهيل ص ١٢٩

(١٠) شرح الكافية ٣١٨/٢

(١١) مغني اللبيب ٦١٦/٢

(١٢) شرح المرادي ١١١/٣ المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . مصور

خامسا : أنه عطف بيان على اسم الإشارة (ذا) ، ولم ينسب لقائل معين (١) .

سادسا : أنه خبر ، والمبتدأ هو (هذا) على أنها اسم واليه ذهب الجرّ (٢) ، وابن السراج (٣) ، والسيرافي (٤) ، وابن عصفور (٥) ، وأجازة ابن هشام (٦) ، وأبو عليّ الشلوهيني (٧) .
سابعا : أنه مبتدأ مؤخر ، و (هذا) الاسم خبره مقدّما ، قال به ابن عصفور (٨) ، وأجازة ابن السراج (٩) ، ونسب لأبي عليّ الفارسي (١٠) ، والجرّ (١١) ، وأجازة ابن هشام (١٢) .

-
- (١) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ ، م . مصور .
 - (٢) المقتضب ١٤٥/٢
 - (٣) الأصول لابن السراج ١٣٥/١ .
 - (٤) شرح الكتاب لأبي سعيد ٣٠/٢ م . مصور
 - (٥) المقرب لابن عصفور ٧٠/١ .
 - (٦) مغني اللبيب ٦١٦/٢ .
 - (٧) التوطئة ص ٢٥١ .
 - (٨) المقرب لابن عصفور ٧٠/١ .
 - (٩) شرح ابن عقيل ١٢٠/٢ .
 - (١٠) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ والجمع ٨٨/٢ .
 - (١١) شرح ابن عقيل ١٢٠/٢
 - (١٢) مغني اللبيب ٦١٦/٢ .

ثامنا : أنه فاعل للفعل (حَبَّذا) المركَّب ، قال به الأَخفش (١)
وابن درستويه (٢) ، وأبو بكر الزَّبيدي (٣) ، والرَّصمي (٤) ، ودريود (٥)

التوضيح :

تعددت أقوال النحاة في إعراب المخصوص بعد (حَبَّذا) كما
تعددت من قبل في إعراب (حَبَّذا) نفسها .

فقد ذهب جماعة في أول الأقوال إلى أن المخصوص هنا مرفوع على
الابتداء ، وجملة (حَبَّذا) المكوَّنة من الفعل (حَبَّ) والفاعل (ذا)
في محلِّ رفع خبر له ، ففي نحو : حَبَّذا خالدٌ ، يكون إعراب (خالد)
مبتدأ مرفوع ، و (حَبَّ) فعل ماضٍ مني على الفتح ، و (ذا) اسم
إشارة مني على السكون في محلِّ رفع فاعل (لحَبَّ) ، وجملة (حَبَّذا)
في موضع رفع خبر مقدم (٦) . وهذا الإعراب مني على جعل (حَبَّذا)
مَوْءَلَفَةً من فعل وفاعل ، ونُسِبَ هذا الإعراب لسيبويه والخليل (٧) .

(١) شرح المرادي ١٠٩/٣ .

(٢) شرح ابن عقيل ١٧٠/٢ .

(٣) الواضح للزبيدي ص ٨٦ .

(٤) شرح الكافية ٣١٩/٢ .

(٥) الهمع ٨٨/٢ .

(٦) انظر شرح الفصل لابن يعيش ١٤١/٢ .

(٧) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ وشرح ابن عقيل ١٧٠/٢ .

ونصّ عليه ابن جنّي بقوله : " و (ذا) مرفوع بفعله و (زيد) يرتفع كما يرتفع بمد (نعم وهش) " (١) . ونصّ عليه كذلك ابن بابشاذ (٢) ، وابن خروف وعنه أنه قال : " (زيد) مبتدأ خبره بهذا " (٣) ، ووافق هؤلاء جماعة منهم الرضيّ (٤) ، وابن يمين (٥) ، وأجاز ابن هشام (٦) .

والرابط الذي يربط بين المبتدأ وخبره - الجملة الفعلية - هو العموم المستفاد من اسم الإشارة (ذا) ، أو معنى إشاريّة نفسها ، قال المرادي : " والرابط الإشارة أو العموم ، إذا قلنا إنّ (ذا) أريد بها الجنس " (٧) .

ومن النّاحية من ذهب ، إلى ان المخصوص خبر مرفوع ، والمبتدأ ضمير مستتر تقديره : هو ، أو المدح (٨) ، ففي نحو : هذا عليّ ، يمرّب (عليّ) خبراً مرفوعاً ، والمبتدأ ضمير مستتر محذوف تقديره (هو) أو (المدح) وتقدير الكلام : المدح عليّ .

-
- (١) اللّمع ص ١٤٢ .
 - (٢) شرح المقدّمة المحسّبة ٣٨٤/٢ .
 - (٣) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . مصور .
 - (٤) شرح الكافية ٣١٨/٢ .
 - (٥) شرح المفصل ١٤١/٧ .
 - (٦) مفتي اللبيب ٦١٦/٢ .
 - (٧) شرح المرادي ١١٢/٣ وانظر الهمع ٨٨/٢ .
 - (٨) شرح ابن عقيل ١٧٠/٢ .

وعلى هذا القول تكون صيغة (حَبَّذا) مؤلّفة من جملتين : فعلية
وهي جملة (حَبَّ) والفاعل (ذا) ، واسمىة ، وهي جملة المخصوص
الخبر ومبتدئه المحذوف ، قال في الهمع : " قال ابن مالك والحكم
عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب (نعم) لأن مصّبه هناك
نشأ من دخول نواسخ الابتداء ، وهي لا تدخل هنا ، لأن (حَبَّذا)
جار مجرى المثل " (١) . ومن قال بهذا جماعة منهم : ابن جني (٢) ،
وابن بابشاذ (٣) ، والرضي (٤) ، وابن هشام (٥) .

ومن النّحاة من ذهب إلى أن المخصوص مرفوع على الابتداء ، وخبره
محذوف وجوبا ، تقديره (المدح) (٦) ، وهذا الوجه عكس الوجه
السابق ، ففي نحو : حَبَّذا عليّ ، يكون (عليّ) مبتدأ ، خبره
محذوف تقديره المدح ، ومن أجاز ابن هشام (٧) ، وعلى هذا
القول تكون صيغة (حَبَّذا) مكوّنة من جملتين فعلية واسمىة كما في
الوجه السابق (٨) .

-
- (١) الهمع ٨٨/٢ وانظر التسهيل ص ١٢٦ وشرح العرادي ١١١/٢
والمرجع في اللفظة المربّية ٨٥/٢ .
(٢) اللمع ص ١٤٢
(٣) شرح المقدّمة المحسّبة ٣٨٤/٢ .
(٤) شرح الكافية ٣١٨/٢
(٥) مغني اللبيب ٦١٦/٢ .
(٦) التصريح ٩٩/٢
(٧) مغني اللبيب ٦١٦/٢
(٨) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . مصر .

ومنهم من رأى : أن المخصوص بدل من اسم الإشارة (ذا) ،

فهو مرفوع على التبعيّة ، ونسب هذا القول إلى ابن كيسان ، قال

المرادي : * وقال ابن كيسان : هو بدل من (ذا) * (١) ، وهذا

القول مبني أيضا على جعل (حبّذا) مكوّنة من فعل وفاعل .

ومنهم من ذهب إلى أن المخصوص هنا عطف بيان على اسم الإشارة

فهو مرفوع على التبعيّة أيضا ، قال الرّضي : * وقال بعضهم المخصوص

بعد (حبّذا) عطف بيان لـ (ذا) ، وكان ينبغي أن يجوز ادّعاء

مثل ذلك في مخصص نعم وبئس إلا أن دخول النواسخ يمنع

من ذلك * (٢) .

ومنهم من ذهب إلى أن المخصوص (خبر) للمبتدأ (حبّذا)

المرکّب الاسمي ، ففي نحو قولنا : حبّذا عليّ ، يكون التقدير هكذا :

حبّذا المحبوب أو المدوح عليّ ، قال البرد : * ثم جعلت (حبّ)

و (ذا) اسما واحدا . فصار مبتدأ * (٣) ، ومن نصّ عليه

ابن السراج (٤) ، والسيرافي (٥) ، وابن عصفور (٦) ، وأجازه ابن هشام (٧)

(١) شرح المرادي ١١١/٣ والمساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . مصور

(٢) شرح الكافية ٣١٨/٢ فامعدها .

(٣) المقتضب ١٤٥/٢ .

(٤) الاصول ١٣٥/١ .

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٣٠/٢ م . مصور .

(٦) المقرب لابن عصفور ٧٠/١ .

(٧) مغني اللبيب ٦١٦/٢ .

ومنهم من أجاز عكس الإعراب السابق بحيث جعل المخصوص مبتدأ مؤخرًا ، و (حَبَّذا) خبره مقدما ، وهذا مبني أيضا على القول بتركيب اسما ، قال ابن عصفور : * فإذا قلت : حَبَّذا زيد ، فحَبَّذا : مبتدأ ، أو خبر مقدم ، كأنك قلت : المحبوب زيد * (١) ، وقد نص كذلك ابن هشام على جواز هذا الوجه بقوله : * وإذا قيل حَبَّذا اسم للمحبوب ، فهو مبتدأ ، و (زيد) خبر ، أو بالعكس ، عند من يجيز قولك : زيد الفاضل ، وجهين * (٢) .

ومنهم من ذهب إلى أن المخصوص فاعل مرفوع للفعل (حَبَّذا) المركب ، قال أبو بكر الزبيدي : * ثم كثر استعمالها حتى صار (حَبَّ) و (ذا) كلمة واحدة ، وصارت (ذا) كالباء من (ضرب) ، فارتفع ما بعدها من الأسماء بها ، تقول : حَبَّذا عبدالله ، ف (عبدالله) رفع ب حَبَّذا * (٣) ، ونُسب هذا القول للأخفش (٤) ، وأبسن درستويه (٥) ، وغيرهما (٦) .

(١) المقرَّب ٧٠/١ .

(٢) مغني اللبيب ٦١٦/٢ وانظر شرح ابن عقيل ١٧٠/٢ وشرح الكافية للرضي ٣١٨/٢ .

(٣) الواضح للزبيدي ص ٩٨ تحقيق : د . عبدالكريم خليفة .

(٤) شرح المرادي ١٠٩/٣ .

(٥) شرح ابن عقيل ١٧٠/٢ .

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ٣١٩/٢ والجمع ٨٨/٢ .

الترجيح :

والترجيح في إعراب المخصوص ، هو القول بأنه مبتدأ مؤخر ،
وجملة (حبذا) من الفعل (حب) والفاعل (ذا) في محل
رفع خبره ، والذي رجح ذلك مايلي :

أولا : جواز حذفه إن دلّ عليه دليل . وهذا مما ينقض جملة
خبرا لمحذوف أو العكس ، لأنه يترتب عليه حذف جملة بأكملها ،
ولا يوجد ما يدلّ عليها ، وينعأ أيضا أن يكون فاعلا (لحبذا) أو
بدلا أو عطف بيان ، لأنه يترتب على حذفه وجود اللبس (١) .

ثانيا : وجوب ذكره غالبا ، وهذا يناقض إعرابه بدلا أو عطف
بيان ، لأن التوابع غير واجبة الذكر إذ يمكن أن يفهم المعنى بدونها ،
قال الصبان : " ويردّهما أنه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع " (٢) .

ثالثا : وجود التخالف بينه وبين (حبذا) تذكيرا ، وتأنيثا ،
وتثنية وجمعا (٣) ، مما يضعف إعرابه خبرا عنها ، أو مبتدأ لها على رأي
من جعلها كلها اسما ، لأن من شروط المبتدأ والخبر الاتفاق فيما بينهما
كما ذكر النخاعة .

-
- (١) انظر مغني اللبيب ٦١٢/٢ والهمع ٨٨/٢ وحاشية الصبان على
الاشموني ٤١/٣
(٢) حاشية الصبان على الاشموني ٤١/٣ وانظر مغني اللبيب ٦١٦/٢ .
(٣) انظر التصريح ١٠٠/٢

رابعاً : استناع وقوعه موقع اسم الإشارة (ذا) ، مّا يضعف
القول بإعرابه بدلا منه (١) ، لا^٢ نّ البدل على نيّة تكرار العامل كما
ذكر النحاة .

خامساً : مجيئه نكرة ، وهذا يردّ على القول بأنه عطف ببيان
على اسم الإشارة (ذا) ، والنكرة عندهم لا تبين المعرفة (٢) .
ومثال مجيئه نكرة قول الشاعر :

وحبّذا نفحاتٌ من يمانيسية

تأتيك من قبل الرّيان أحيانا (٣)

حيث جاء المخصوص وهو قوله (نفحات) نكرة .

(١) مفني اللبيب ٦١٦/٢ والجمع ٨٨/٢ .

(٢) مفني اللبيب ٦١٦/٢ وحاشية يس على التصريح بالحاشية ٩٩/٢

(٣) الدرر اللوامع ١١٦/٢ ، مر الشاهد في ص (٢٤٩) من البحث .

مسألة : النكرة المنصبة بعد (هذا) وآراء النحاة في إعرابها :

للنحاة في إعراب النكرة المنصبة بعد هذا أربعة أقوال هي :

أولا : أنها تميز لاسم الإشارة (ذا) ، وهو مذ حسب
أبي عمرو بن العلاء (١) ، وابن جنّي (٢) ، والزمخشريّ (٣) ، وابن
يميش (٤) .

ثانيا : أنها حال ، وهو رأي الأُخفش (٥) ، وأبي عليّ الفارسيّ (٦) ،
وأبي بكر الزبيديّ (٧) .

ثالثا : أنها تميز إذا صحّ جرّها بـ من وكانت جامدة أو حال
إذا صحّ جرّها بـ (في) وكانت مشتقة (٨) .

(١) الهمع ٨٩/٢ .

(٢) اللّمع ص ١٤٢ .

(٣) شرح المفصل ١٤٢/٧ ، والمفصل ص ٢٧٦ .

(٤) شرح المفصل ١٣٢/٧ .

(٥) الأصول لابن السّراج ١٤٢/١ والهمع ٨٩/٢ .

(٦) الهمع ٨٩/٢ .

(٧) الواضح لأبي بكر الزبيدي ص ٨٦ .

(٨) انظر شرح المقدمة المحسّبة ٣٨٤/٢ والمقرب لابن عصفور ٧٠/١ .

واللّباب في النحو ص ٢٢٩ .

واليه ذهب ابن بابشاذ (١) ، وابن عصفور (٢) ، والرضي (٣) ، وابن مالك (٤) وأبو حيان (٥) في قول ، وأبو علي الشلوبي (٦) .

رابعا : أنها مفعولة لفعل محذوف وجوها ، وهو المنسوب لابي حيان (٧) .

التوضيح :

انتصبت بعد (حبذا) نكرة موافقة للمخصوص إفراداً وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ، وتأخرة عنه ، ومتقدمة عليه أحيانا ، ومثال تلك النكرة قول الشاعر :

ألا حبذا الصبر شيمة لا مريء را

م حارة مولى بالمعالي (٨)

حيث انتصبت النكرة بعد حبذا وهي قوله (شيمة) ، وقد تأخرت عن المخصوص وهو قوله (الصبر) . ومثل هذا قول الآخر :

(١) شرح المقدمة المحسبة ٣٨٤/٢ .

(٢) المقرب ٧٠/١ .

(٣) شرح الكافية ٣١٩/٢ .

(٤) التسهيل ص ١٢٩ .

(٥) الهمع ٨٩/٢ .

(٦) التوطئة ص ٢٥١ .

(٧) الهمع ٨٩/٢ .

(٨) الهمع ٨٩/٢ ، ذكر الشاهد ص (٢٣) من البحث .

أَلَا هَذَا قوماً سَلِيمٌ فَإِنَّهُمْ

وَفَوًّا إِذِ تَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ (١)

حيث انتصبت النكرة بعد (هَذَا) وهي قوله (قوما) وقد

تقدمت هنا على المخصوص وهو قوله (سليم) .

وقد اختلف النحاة في إعراب هذه النكرة ، حيث ذهب بعضهم

في أول الاقوال إلى أنها تمييز ، وفي ذلك يقول ابن جني : " وتنصب

النكرة التي بحسن فيها (من) على التمييز . . . نقول : (هَذَا

رجلاً زيدٌ) أي من رجل ، تنصبه على التمييز " (٢) . وهذا هو

ما نسب إلى أبي عمرو بن العلاء ، قال في الهمع : " وقال أبو عمرو

ابن العلاء ، تمييز مطلقاً " (٣) ، وقد شبه الزمخشري اسم الإشارة هنا

بالضمير في نعم وبئس ، والتمييز ^{هنا} هناك ، قال : " وهذا الاسم في مثل

إيهام الضمير في نعم ، ومن ثم فسر بما فسر به ، فقل هذا رجلاً

زيدٌ ، كما يقال : نعم رجلاً زيدٌ " (٤) ، وقد وافقه ابن يعيش على

ذلك أيضاً (٥) .

(١) الهمع ٨٩/٢ سبق ذكر الشاهد ص (٤٣) من البحث .

(٢) اللع لابن جني ص ١٤٢ .

(٣) الهمع ٨٩/٢ .

(٤) الفصل ص ٢٢٦ وشرح الفصل لابن يعيش ١٤٢/٧

(٥) شرح الفصل ١٤٢/٧ .

واستدلّ هو^١ على قولهم بجواز دخول حرف الجرّ (من) على النكرة ممّا
يوهّد أنّها تمييز ، قال في شرح اللّمع : والدليل على صحّة ذلك أنك
تقدّر (من) فتقول هذا زيد رجلا ، أي من رجل^(١) .

وذهب آخرون في ثاني الأقوال إلى أن هذه النكرة منصوبة على
الحال ، وفيه يقول ابن السراج : " وقال الأخفش : هذا ترفع الأسماء^٢
وتنصب الخبر إذا كان نكرة خاصة ، تقول : هذا عبدالله رجلا ،
وهذا أخوك قائما ، قال وإنما تنصب الخبر إذا كان نكرة لا^(٢) نه حال^(٢) .
ومن وافق الأخفش على ذلك أبو بكر الزبيدي ، حيث يقول : " فإن
وصلت الاسم بنكرة من صفاته نصبت فقلت : هذا زيد راجيا ، وهذا
أخوك متكلما ، نصبت راجيا ومتكلما على الحال^(٣) " ومن قال به أيضا
أبو علي الفارسي^(٤) .

ومن النحاة من فصل في هذه المسألة ففي ثالث
الأقوال ذهب بعضهم إلى جعل النكرة تمييزا في حال جمودها
ودخول حرف الجرّ (من) عليها ، وجعلها حالا في حال اشتقاقها

(١) شرح اللّمع لأبي بركات عمر بن ابراهيم الكوفي لوحة ١١٤ م .

(٢) الأصول لابن السراج ١٤٢/١ .

(٣) الواضح للزبيدي ص ٨٦ .

(٤) الهمع ٨٩/٢ .

ودخول حرف الجرّ (في) عليها ، قال ابن بابشاذ : " وإذا وقع
الاسم بعد هذا منصوبا ، ونظر ، فإن كان جنسا مثل : **هَذَا رَجُلًا** ،
وهذا امرأة ، قيل هو تمييز مقدر بـ (من) ، وصحى كان المنصوب مشتقا
مثل : **هَذَا قَائِمًا زَيْدٌ** ، و**هَذَا قَائِمَةٌ هِنْدٌ** ، قيل هو حال مقدر
بـ في " (١) ، وزهد ابن عصفور إلى أن النسبة تكون تمييزا إذا صح
جرّها بـ (من) ، بقطع النظر عن الجمود والاشتقاق ، قال : " والاسم
المنتصب بعد هذا جامدا كان أو مشتقا ، تمييزه بجواز دخول من
عليه ، تقول : **هَذَا مِنْ رَجُلٍ زَيْدٌ** ، و**هَذَا مِنْ رَاكِبٍ زَيْدٌ** " (٢) . وقال
الرضي : " وإن كان مشتقا جاز أن يقع حالا أيضا ، والعامل (حبّ)
نحو : **هَذَا مُحَمَّدٌ رَسُولًا** و**هَذَا رَسُولًا مُحَمَّدٌ** " (٣) . ورأى أبو
حيان أن (الحال) هو ما أريد تحديد المدح به ، ويكون
مشتقا ، أما التمييز فهو ما لم يقصد به ذلك ، ويكون مشتقا وجامدا ،
قال في الهمع : " قال أبو حيان : المشتق إن أريد به تقييد المدح
به حال ، وغيره وهو الجامد والمشتق الذي لم يُردّ به ذلك بل تبيين

(١) شرح المقدمة المحسبة ٣٨٤/٢ .

(٢) المقرّب ٧٠/١ .

(٣) شرح الكافية ٣١٩/٢ .

حسن البالغ في مدحه ، تمييز . مثال الأول : لا يصح دخول من
عليه : بهذا هندٌ موصلة ، أي في حال مواصلتها . والثاني :
وتدخل عليه (من) : بهذا زيدٌ راكبا * (١) . وقال أبو علي
الشلوبيني : " وما انتصب بعده من نكرة فتفسير للمبهم ، نحو :
هكذا رجلا زيدا . . . ويمكن أن يكون مشتقا حالا * (٢) .

ومن الناحية من ذهب في رابع الأقوال إلى أن النكرة بعد (هذا)
منصوبة بفعل محذوف تقديره (أعني) وعلى هذا فهي مفعول به ،
قال في الجمع : " في البسيط أنه منصوب بـ (أعني) ضمرا ، فهو
مفعول لا حال ولا تمييز ، قاله أبو حيان وهو غريب * (٣) .

الترجيح :

يترجح عندي من هذه الآراء ثالثها والذي فصل في السألة
إن يتمين إعراب النكرة تمييزا إذا ، كانت جامدة وصح دخول (من)
عليها ، كما يتمين نصبها حالا ، إذا كانت مشتقة ، وصح دخول (في)
عليها ، وليس إطلاق التمييز أو الحال بصواب في إعرابها ، كما
ذكر بعضهم ، والذي رجح ذلك مايلي :

-
- (١) الجمع ٨٩/٢ .
(٢) التوطئة ص ٢٥١ .
(٣) الجمع ٨٩/٢ .

أولا : سلامة ذلك من مخالفة أصل في النحو ، فقد اشترط النحاة في التمييز الجمود والجَرَّ بمن ، وفي الحال في الغالب - الاشتقاق والجَرَّ (ب في) ، قال ابن مالك في التمييز :

اسم بمعنى (من) متبئن نكرة

يُنصب تمييزا بما قد فسّره* (١)

وقال في الحال :

الحال وصفٌ فضلةٌ منتصبٌ بسبب

مُفهم (في حال) كقرداً أذهب (٢)

فالفرق واضح بين التمييز والحال ، فجعل النكرة تمييزا على الإطلاق أو حالا على الإطلاق فيه تجوز . أما في نحو : ما أحسنه عالما ، ومرت بعشرين راكبا ، مما قد يُقال فيه إن التمييز جاء مخالفا لذلك الشرط ، لأن (عالما) و (راكبا) جاءا فيه تمييزان ومشتقان ، فليس باعتراض ، لأن مجيء التمييز مشتقا في المثالين السابقين راجع إلى كونهما وصفين حالين محلّ موصوفين ، والتقدير فيهما هو : ما أحسنه رجلا عالما ، ومرت بعشرين رجلا راكبا ، قال الفلايني* : " الأصل فيه أن يكون اسما جامدا ، وقد يكون مشتقا إن كان وصفا ناب عن موصوفه ،

(١) الألفية ص ٣٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٢ .

نحو : " لله درّه فارسا ! . ما أحسنه عالما " (١) .

وأما ما ورد في قوله تعالى : " فتّثل لها بشرا سويا " (٢) حيث

جاء الحال وهو قوله " بشرا " اسما جامدا لا وصفا مشتقا ، فليس فيه

حجة لمعترض لأن الحال هنا موصوفة بما بعدها وهو قوله (سويا)

في الآية الكريمة ، وهذا النوع من الحال يسمّى الحال (الموطّعة) ،

قال ابن هشام : " وتقع جامدة غير مؤوَّلة بالمشتقّ في سبع مسائل ،

وهي : ... أن تكون موصوفة .. وتسمّى حالا موطّعة " (٣) .

ثانيا : إن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممّا يحتاج إلى تقدير ،

فالقول بأنها مفعول لفعل محذوف فيه تكلف ، ويحتاج أيضا إلى

الدليل ، ثم إن المنصوب على الاختصاص يكون بأل ومسبوقا بضمير خطاب

أو تكلم ، قال ابن هشام : " إنه يشترط فيه أن يكون المقدم عليه اسم

بمعناه ، والغالب كونه ضمير تكلم ، وقد يكون ضمير خطاب .. و " أنه

يكون بأل قياسا " (٤) .

بهذا يبقى القول إن النكرة تكون تمييزا وحالا حسب المراد منها ،

أصوب ممّا ذهب إليه الآخرون .

(١) جامع الدروس العربية ١٢٠ / ٣

(٢) الآية ١٢ : مريم .

(٣) أوضح المسالك ٢٩٩ / ٢ .

(٤) المصدر السابق ٢٤ / ٤ .

المبحث الرابع

"لا" النافية الداخلة على "حبذا"

مسألة : هل دخول أداة النفي (لا) على (حبذا) مخالف لقواعد

النحو ؟

اعترض بعض النحويين على دخول (لا) على (حبذا) من

ناحيتين :

الأولى : أن (لا) لا تدخل على الفعل الماضي الجامد (١) ،

وهذا على القول بأنها فعل .

الثانية : أن (لا) النافية للجنس لا تدخل على معرفة ،

وإذا كانت لغير الجنس دخلت ووجب تكرارها (٢) ، و (حبذا) ليست

نكرة - على من جعلها اسما - وإنما تفيد التعيين ، كما أن (لا) لم

تكرر معها على القول بأنها اسم معرفة .

التوضيح :

اعترض بعضهم على دخول (لا) النافية على (حبذا) التي

تفيد الذم ، سواء كانت فعلا على قول أو اسما على قول آخر ، وذلك

أنها إذا كانت فعلا فهذا الفعل جامد ، و (لا) النافية لا تدخل على

الأفعال الجامدة ، قال في الهمع : " وقال أبو حيان ودخول (لا) على

(حبذا) لا يخلو من إشكال ، لأنه إن قدر (حب) فعلا ،

(١) الهمع ٨٩/٢ ، والتصريح ٩٩/٢ .

(٢) المصدران السابقان

و (ذا) فاعلا ، أو (حبذا) كلها فعلا ، ف (لا) لا تدخل على الماضي غير المتصرف ولا على المتصرف إلا قليلا* (١) .

وأما على القول بأنها اسم فلا اعتراض هو أن (لا) إما أن تكون داخلة على نكرة في معنى الجنس فتعمل فيه النصب ، أو أنها تكون داخلة على معرفة فلا تعمل فيه حينئذ ويجب تكرارها عند النحاة ، أما على القول بأن (حبذا) نكرة تفيد الجنس فبعد لأنها هنا : للخصوص . وأما على أنها معرفة فلا اعتراض هنا أن (لا) لم تكرر ، قال الفلايني : " فإن كان السند إليه بعدها معرفة أهملت ووجب تكرارها ، نحو : لا سعيد في الدار ولا خليل " (٢) ، ومن هنا جاء الإشكال ، وعن أبي حيان قوله : " .. أو كلها اسما ، فإن قدر في محل نصب لم يصح ، لأنه على العموم ، نحو : لا رجل ، وهو هنا خصوص ، أو رفع فكذلك لو جوب تكرار لا " (٣) .

والجواب على هذه الاعتراضات أن (لا) هنا داخلة على فعل ماض كان في الأصل متصرفا ثم اعتراه الجمود بعد استعماله

(١) الجمع ٨٩/٢ .

(٢) جامع الدروس العربية ٣٣٥/٢ .

(٣) الجمع ٨٩/٢ .

لأنشاء المدح (١) . أما عدم تكرارها مع الفعل هنا فإنه وإن لم يكن
فعلا دعائيا فقد أشبه الدعائي لأنه نُقِلَ إلى الإنشاء ، قال الرضي :
* وإنما لم تكرر (لا) . . لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجسب
تكريرها إلا إذا كان الفعل ماضيا غير دعاء ، نحو قوله تعالى :
* فلا صدق ولا صلى * (٢) . وبهذا يزول الإشكال في دخول (لا) على
هَذَا .

✱

* مقارنة بين صيغتي المدح والذم : نعم وبئس والصيغتين

هَذَا ولا هَذَا *

هناك أوجه اختلاف وأوجه تشابه فيما بين صيغ المدح والذم
نعم وبئس وهَذَا ولا هَذَا في عدة نواح منها :
أولا : من جهة (المعنى) : يوجد تشابه بين هذه الصيغ
من حيث الدلالة ، فكلّ منها يدلّ على الجالبة في المعنى : فنعم
وهَذَا : يشتركان في الدلالة على الجالبة في المدح العام ، كما أن
بئس ولا هَذَا يدلّان على الجالبة في الذم العام .

(١) عن كتاب حاشية الصبان على الأشعري ٤٠ / ٣ .

(٢) شرح الكافية ٢٥٩ / ١ .

(*) الآية ٣ : القيامة .

وهناك اختلاف فيما بينها ، وهو أن الصيغتين (حبذا و
لا حبذا) فيهما زيادة على المدح والذم المأمين ، وهو إفاדתهما
قرب المدوح من القلب بالنسبة لـ حبذا ، وبعد المذموم من القلب
بالنسبة لـ لا حبذا ، قال السيوطي : * قال ابن النحاس : ...
إن حبذا مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن تقرب المدوح من
القلب وكذلك في الذم تتضمن بعد المذموم من القلب ، وليس
في نعم وبئس تعرض لشيء من ذلك * (١) .

ثانيا : من جهة (الإعمال) ، والتشابه بينهما فيه ، هو أن
كلّ منهما يعمل الرفع في الفاعل ، والنصب في النكرة على التمييز
أو الحال كما سبق بيانه . وقد خالفت (حبذا) (نعم) في أنه
لا يجوز فيها إلا لفة واحدة كما سبق بيانه ، بينما أجاز النحاة
في نعم أربع لغات . وخالفتها أيضا في جواز دخول (لا) عليها
لتغير الذم (٢) ، بينما لم يُسمع ذلك في نعم أو بئس .

ثالثا : من جهة (الفاعل) ، يوجد تشابه بين فاعل (حبذا)
الذي هو اسم الإشارة (ذا) ، وفاعل نعم وبئس الظاهر المصروف
بأل أو الحذف للمصروف بها من حيث الدلالة على الجنس في كليهما .

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٠٤ .

(٢) عن حاشية الصبان على الأشعموني ٣/٤٠ .

ولذلك التزم فيه الأفراد والتذكير ، كما يوجد تشابه أيضا بين (ذا) ، والمضمر في نعم وبئس من حيث الإيهام فيهما ، كما سوغ تمييزهما بنكرة منصوبة بعدها ، قال الزمخشري : * وهذا الاسم في مثل إيهام الضمير في نعم ، ومن ثم فسّر بما فسّره فقبل بهذا رجلا زيد ، كما يقال : نعم رجلا زيد * (١) .

وخالف (ذا) في هذا ، الفاعل في نعم وبئس ، في عدة وجوه هي :

أ - جواز حذف التمييز في (ذا) ، وجوب ذكره في فاعل نعم وبئس المضمر ، وذلك لأن (ذا) أقل حاجة للتمييز ، لظهوره ، ولعدم حدوث التباس في المعنى ، بينما يؤدي استتار الفاعل المضمر في نعم وبئس إلى التباس في المعنى نظرا لحظنة أن يكون المخصوص هو الفاعل فيهما . وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش بقوله :

* إلا أنه في هذا يجوز أن تأتي بالفسر ، وتقول : هذا زيد ، ولا يجوز ذلك في نعم ، فلا تقول : نعم زيد ، وذلك لأن (ذا) اسم ظاهر يجري مجرى ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس على ما ذكرنا ، فاستغنى عن المفسر لذلك . . . وأيضاً فإنه ربما ألبس في - نعم - لو فعل ولا يلبس في (هذا) * (٢)

(١) شرح المفصل ١٤٢/٧ والمفصل ص ٢٧٦ .

(٢) شرح المفصل ١٤٢/٧ .

ب - ويفارق (ذا) ، الفاعل المضمر في نعم وبئس أيضا
في جواز الفصل بينهما وبين تمييزه فيقال : حبذا رجلا عليّ ، وحبذا
عليّ رجلا ، وقد منع النحاة أن يقال : نعم عليّ رجلا ، إلا فسي
الضرورة ، قال الرضيّ : " ولم يجز في نعم تأخير التمييز عن المخصوص
اختيارا وجاز هنا لأن التمييز ههنا عن الظاهر أي - ذا - وهناك عن
الضمير المستكن " (١) .

ج - وخالف (ذا) الفاعل الظاهر لنعم وبئس في جواز
تمييزه عند الجميع بينما اختلف النحاة في جواز تمييز الظاهر في نعم
وبئس كما مرّ سابقا ، وذلك لعدم الحاجة إليه ، قال ابن النحاس :
" وإنما جرى الخلاف في نعم وبئس ولم يجز في حبذا لأن بينهما فرقا
وهو أنّ الفاعل في (حبذا) وهو اسم الإشارة مبهم ، فله مرتبة مسن
مرتبتين فاعلي نعم ، وهما المظهر والمضمر ، فليس اسم الإشارة واضحا
كوضوح فاعل نعم المظهر ، فلا يحتاج إلى تمييز ، ولا مبهما كإبهام
المضمر في نعم فيلزم تمييزه ، بل لما كان فيه إبهام فارق به الفاعل
المظهر في نعم جاز أن يجمع بين الفاعل والتمييز في (حبذا) ، ولما
إنهاء عن
قل/ إبهام المضمر في نعم جوّزا عدم التمييز في حبذا ظاهرا ومقدرا
ولم نجزه مع المضمر في نعم " (٢) .

(١) شرح الكافية ٣١٩/٢ ، وانظر شرح الأشموني ٤٨/٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢٠٥/٢ .

د - وخالف (ذا) الفاعل الظاهر في نعم وبئس أيضا
 في (امتناع الفصل بينه وبين الفعل " حبّ ") بأيّ نوع من الفواصل
 عند الجميع ، بينما لم يمنع النّحاة الفصل بين نعم وبئس وفاعلهما على
 الإطلاق ، قال في شرح اللّمع : " ولم يجز الفصل بين الفعل والفاعل
 هنا لأنّهما جريا مجرى المركّب ليدلّ اللفظ على الممنوع المراد من
 التقريب ، ولذلك جعل الفاعل (ذا) لا غير وبقي على حالة واحدة
 لأنّه كالمثل " (١) .

رابعاً : (المخصوص بالمدح والذّم) :

أ - يخالف مخصص حبّذا مخصص نعم وبئس في امتناع
 تقديمه عليها ، فلا يصحّ أن يقال : محمّدٌ حبّذا ، وقد علّل بعضهم
 ذلك بأنّه لجريانها مجرى الأمثال التي لا تغيّر ، قال ابن هشام :
 " ولا يتقدّم المخصوص على حبّذا ، لما ذكرنا من أنّه كلام جرى مجرى
 المثل " (٢) ، وعلّله بعضهم بأنّه للخوف من توهم وجود ضمير عائد إليه
 في حبّذا ، قال المرادي : ذكر ابن بابشاذ أن سبب ذلك خوف توهم
 كون المراد من : زيدٌ حبّذا ، زيدٌ حبّ هذا " (٣) . ورأى المعكري

(١) شرح اللّمع لأبي البقاء لوحة (٧١) ، م. مصوّر .

(٢) أوضح المسالك ٢٨٥/٣ .

(٣) شرح المرادي ١١٠/٣ .

أن منع تقديمه حدث له لأنه مفسر لاسم الإشارة ، ولا يجوز تقديم
المفسر على المفسر ، قال في ذلك : * وهنا لا يجوز تقديمه لأنه
كالمفسر ل (ذا) ولا يصح تقديم المفسر على المفسر * (١) . أمّا
السيوطي فيرى أن هذا فرع عن نعم ، فلا يجوز التصرف بها مثلها ،
قال : * ولا يقدم مخصص هذا عليها وإن جاز تقديمه على نعم بقلة ،
لأنها فرع عنها ، فلا تساويها في تصرفاتها * (٢) ، وإلى هذا أشار
ابن مالك في الألفية بقوله :

وأول ذا المخصوص أياً كان لا

تعدل به ذا فهو بها هي المشلا (٣)

ب - إعراب المخصوص :

أشبه مخصص هذا مخصص نعم ويثس في جواز إعرابه عند
مختلف النحاة - مبتدأ خبره الجملة ، أو مبتدأ محذوف الخبر والعكس
أيضاً ، أو خبراً لمبتدأ محذوف ، أو بدلاً من الفاعل ، أو عطف بيان
له ، أو فاعلاً للفعل قبله ، وقد سبق بيان كل هذه الوجوه فيهما .

(١) شرح اللع لا أبي البقاء لوحة ٧١ م . م ص ٥٤٤

(٢) الهمع ٨٨/٢

(٣) الألفية ص ٥٤٤

وخالفه في أن إعراب مخصوص بهذا خبرا لمبتدأ محذوف أقوى
من إعرابه كذلك في نعم وبئس ، والذي ضعف ذلك في نعم وبئس
هو جواز دخول النواسخ عليه هناك ، قال الأشموني : " إنه لا تعمل
فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم " (١) .

ج - المخصوص :

هناك تشابه في مخصوص كل منهما يتصل في جواز الحذف
للمعلم به أو لوجود ما يدل عليه ، قال الرضي : " ويجوز حذف المخصوص
ههنا للقرينة كما حذف في نعم " (٢) .

(١) شرح الأشموني ٤٨/٢ وشرح المرادي ١١٢/٣ .

(٢) شرح الكافية ٣١٩/٢ .

الفصل الثالث

أساليب أخرى للمدح والـــــــنـــــــدــــم

- توطئة .
- البحث الأول : صيغة (فَعِلَ) للمدح والذم .
- البحث الثاني : صيغة (حُبَّ) للمدح .
- البحث الثالث : صيغة (سَاءَ) للذم .

✱

الفصل الثالث

"أساليب أخرى للمدح والذم"

توطئة :

استعمل العرب أساليبهم قياسية أخرى لإنشاء المدح والذم إضافة لما تقدّم من أساليب ، وهذه الأساليب هي : صيغة (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين - للمدح والذم - وصيغة (حُبَّ) : للمدح وصيغة (ساءَ) : للذم . وهي وإن كانت أقلّ شهرة ممّا ذكر في الفصلين السابقين ، إلا أنها مستعملة بكثرة في كلامهم ، ولذلك فقد وجدنا النحاة يخصصونها بالذكر في كتبهم . وسنتحدث فيما يلي عن كلّ منها .

✱

البحث الأول

صيغة (فَعُل) للمدح والذم

استعمالها :

تستعمل صيغة (فَعُل) بضم العين أسلوا لإنشاء المدح والذم ، مع زيادة عليه ، وهي إفادة التعجب أيضا ، يقول في ذلك البرد :

* واعلم أنه ما كان مثل كرم زيد وشرف عمرو ، فإنما معناه في المدح
معنى ما تمجبت منه ، نحو : ما أشرفه ، ونحو : أشرف به ، وكذلك
معنى نعم إذا أردت المدح و معنى بئس إذا أردت الذم * (١) .

وذكر ابن السراج ذلك بقوله : * وما كان مثل كرم رجلا زيد ،
وشرف رجلا زيد ، إذا تمجبت فهو مثل : نعم رجلا زيد ، لا أنك
إنما تمدح وتذم وأنت متعجب * (٢) .

ومثال استعمالها في الذم قوله تعالى : * كبرت كلمة تخرج
من أفواههم * (٣) .

ومثال استعمالها في المدح قوله تعالى : * وحسن أولئك
 رفيقا * (٤) فهي إذن تزيد على نعم وبئس في إفادة معنى التعجب
إضافة إلى المدح أو الذم .

دلالة (فُعل) على معنى المدح والذم :

يستفاد معنى المدح أو الذم من (فُعل) عن طريق صياغتها
على هذا الوزن ، والذي يدلّ في أصل الوضع على صيرورة الشيء

(١) المقتضب ١٤٩/٢ فطامدها .

(٢) الأصول لابن السراج ١٣٦/١ .

(٣) الآية ٥ : الكهف ، (ينصب (كلمة) على التمييز) .

(٤) الآية ٦٩ : النساء .

ذا كذا ، وعلى ملازمته لصاحبه ، وفي هذا ما يعني بالفرض من المدح والذم هنا ، لأنَّ في الدلالة على ملازمة صفة ما لصاحبها إيحاءاً بالمدح والذم بتلك الصفة الملازمة ، قال المبرد في ذلك : " وتأويله الانتقال ، وذلك قولك : كَرُمَ عدُّالله ، وظُرِفَ عدُّالله ، وتأويل قولي الانتقال ، إنما هو انتقال من حال إلى حال ، تقول : ما كان كريماً ولقد كَرُمَ ، وما كان شريفاً ولقد شَرُفَ " (١) . وقد وضَّح الرضي دلالة وضع الصيغة على وزن (فَعَلَ) بقوله : " اعلم أنَّ فَعَلَ في الأغلب للفرائز ، أي الأوصاف المخلوقة كالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ والوسامة والقسامة والكبر ، والصغر ، والطول ، والقصر . . . ونحو ذلك ، وقد يجري غير الفريزة مجراها ، إذا كان له لَبِثٌ وَمُكَّتٌ ، نحو : حَلَمَ ، وِبَرَعَ ، وكَرُمَ وفُحِشَ " (٢) . غير أنَّ دلالة هذه الصيغة على معنى المدح أو الذمَّ للشيء خاصّة بتلك الصفة لا غير ، فلا تتعدّاها إلى سائر الصفات ، فعندما نمدح أحداً بقولنا : كَرُمَ . . . فالمدح منصّب على (الكرم) وحده دون غيره ، إذ قد يكون المدوح هنا قبيحاً أو غير ذلك . فلا يشمل المدح ، ومثل هذا يقال عن الذمَّ . فدلالتهما إذن خاصّة .

(١) الكامل ٣٦٥/١

(٢) شرح الشافية ٧٤/١ . وانظر الموجز في قواعد اللغة العربيّة

لسميد الأفغاني ص ٢٣ .

صياغة (فُعِلَ) من الأفعال :

أولاً : شروط الفعل القابل للصياغة على (فُعِلَ) عند النحاة :

لا بد من توفر عدة شروط في الفعل المراد بناؤه على (فُعِلَ)
لإنشاء المدح أو الذم ، وهذه الشروط هي نفسها التي لا بد من
وجودها أيضاً في الفعل المراد بناؤه على ما أَفْعَلَ أو أَفْعِلَ به للتعجب ،
وما ذلك إلا لأن (فُعِلَ) تفيد معنى التعجب كما ذكر النحاة ،
قال ابن هشام : " وكلّ فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فإنه يجوز
استعماله على فعل - بضم العين - . . . ثم يجري حينئذ مجرى نعم
وبئس في إفادة المدح والذم . . . تقول : فهِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وفي الذم :
خَبِثَ الرَّجُلُ عَمْرُوً " (١) . وقد جمع ابن مالك تلك الشروط ببيتين
في الألفية ، وهما قوله :

وصفها من ذي ثلاث صرّفنا

قابل فعل تم غير ذي انتفا (٢)

وغير ذي وصف يضا هي أشهلاً

وغير سالك سبيل فملاً (٣)

أي لا يصاغ الفعل المراد بناؤه على (فُعِلَ) للمدح أو للذم أو على
(ما أَفْعَلَ) و (أَفْعِلَ به) المستعملتين للتعجب ، إلا إذا وجدت
فيه الأمور المذكورة أعلاه ، وهي كما يلي :

(١) أوضح المسالك ٣ / ٢٨٠ (٢) و (٣) الألفية ص ٤٢ .

أولاً : أن يكون الفعل ثلاثياً ، وإليه أشار بقوله : (من ذي ثلاث) ، فلا يصح بناء (فعل) من الرباعي أو الخماسي ، كدحرج ، واستخرج (١) .

ثانياً : أن يكون متصرفاً ، وإليه أشار بقوله : (.. صرّفاً) ، وعليه فلا يصح أن يبنى من الأفعال الجامدة ، كعسى ، وغيرها من الجوامد (٢) .

ثالثاً : أن يكون قابلاً للتفاضل ، وإليه أشار بقوله : (قابلِ فضلٍ) ، فلا يصح بناؤه من الأفعال التي لا تقبل التفاوت ، ك(مات) ، و(فني) وغيرها مما يستوي فيها حدوث الفعل للفاعل (٣) .

رابعاً : أن يكون تاماً ، وإليه أشار بقوله (تمّ) ، فلا يجوز بناؤه من الأفعال الناقصة ، مثل (كان) وأخواتها (٤) .

خامساً : أن يكون (مثبتاً) ، وإليه أشار بقوله : (غير ذي انتفا) ، فلا يصح بناؤه من الأفعال المنفية كقولهم (ما عاج) ومعناها : ما انتفع (٥) .

(١) أوضح المسالك ٢٨٠/٣ .

(٢) التصريح ٩٨/٢ .

(٣) شرح الأشموني ٢٤/٢ .

(٤) التصريح ٩٨/٢ .

(٥) الأشموني ٢٥/٢ .

سادسا : أن لا يكون اسم الفاعل منه على (أَفْعَل) الذي
مؤنثه (فعلاء) (١) ، وهو المقصود بقوله : (غير ذي وصف
يضاهاه أَشْهَلَا) ، فلا يجوز بناؤه من (عرج) و (خضر) ،
لأن اسم الفاعل منها (أعرج) والفاعلة (عرجاء) ، و (أخضر)
و (خضراء) (٢) .

سابعا : أن يكون مبنيا للمعلوم ، وإليه أشار بقوله : (وغير
سالك سبيل فعلا) ، فلا يصح بناؤه مبنيا للمجهول ، كما في
(ضَرَبَ) ، أو (أَكَلَ) ، وما إلى ذلك (٣) .

وهناك أفعال لا يجوز بناؤها على (فَعُل) مع وجود الشروط
السابقة فيها ، ذكرها النحاة وهي : (عِلْمٌ ، وَجْهَلٌ ، وَسَمِعَ) ،
بل إنها تبقى على حالها عند إرادة المدح أو الذم منها ، وذلك
لأنه لم يسمع عن العرب أن بنتها على (فَعُل) ، قال ابن
السراج : * وذكروا أنه شذّ مع هذا الباب ثلاثة أحرف ، وهي :
سَمِعَ و عِلْمٌ وَجْهَلٌ * (٤) ومن ذهب إلى هذا المنع جماعة منهم الكسائي ،
قال صاحب الهمع : * وقيل : لا عِلْمٌ ، وَجْهَلٌ ، وَسَمِعَ . فلا تُحْصَلُ

(١) المقتضب ٤ / ١٨١ .

(٢) أوضح المسالك ٣ / ٢٦٩ .

(٣) شرح الأشموني ٢ / ٢٥ .

(٤) الأصول ١ / ١٣٦ .

إلى (فَعَلَ) بل تستعمل استعماله على حالها ، قاله الكسائي (١) ،
ووافقه على ذلك ابن عصفور (٢) .

ثانيا : كيفية بناء (فَعَلَ) من الأفعال المختلفة :

أ - الأفعال الصحيحة : إذا كان الفعل صحيحا صالحا للبناء

على (فَعَلَ) ، حَوَّلَ إليها ، بضم عينه إذا كانت مكسورة أو مفتوحة
وابقائها على حالها إذا كانت مضمومة ، وجيء بالفاعل فالمخصوص بالمدح
أو الذم ، فإذا أردنا مدح (علي) بالفهم مثلا ، نقول : فَهْمَ
الرَّجُلَ عَلَيَّ ، بضم العين المكسورة من (فهم) ، قال الرضي : * يلحق
بنعم وبئس كل ما هو على (فَعَلَ) بضم العين بالأصالة ، نحو : ظَرَفَ الرَّجُلَ
زَيْدٌ ، وبالتحويل إلى الضم من فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعَلَ ، نحو : رَمَتِ
الْيَدَ يَدُهُ ، وَقَضَى الرَّجُلُ زَيْدٌ ، بشرط تضمينه معنى التَّعَجُّبِ (٣) .

ب - الأفعال المضعفة : مجيء (فَعَلَ) من الأفعال المضعفة

قليل ، وقد أرجع النحاة ذلك إلى ثقل الضمة عليه مع التضعيف ، قال
الرضي : * ولم يجيء المضاعف من هذا الباب إلا قليلا ، لثقل الضمة
والتضعيف (٤) . ولذلك أجاز بعضهم إبقاءه على حاله وتُقَدَّرُ

(١) الهمع ٨٨/٢ .

(٢) شرح ابن عقيل ١٦٨/٢ وشرح الأشموني ٤٤/٢ .

(٣) شرح الكافية ٣١٨/٢ .

(٤) شرح الشافية ٧٧/١ .

الضمة على الميم ، قال ابن السراج : " وقالوا المضعف تتركه وتنوي به فعمل يفعل ، نحو : خَفَّ يخفُّ ، وتقول : صَمَّ الرجلُ زيداً (١) .

ج - الأفعال المعتلة : أجاز النحاة بناء الأفعال المعتلة على

(فُعِلَ) ، لإنشاء المدح والذم على الرغم من أن بعضها لم يأت أصلاً

على (فُعِلَ) كما جاءت بقية الأفعال ، وذلك بسبب صعوبة

النطق بها في المضارع ، خاصة الأجوف والناقص اليائيين منها ،

قال الرضي : " ولا يجيء من هذا الباب أجوف يائي ، ولا ناقص

يائي ، لأن مضارع (فُعِلَ) ، يفعل - بالضم لا غير ، فلو أتيا منه

لاحتجت إلى قلب الياء ألفاً في الماضي ، وفي المضارع واوا ، نحو :

يسوع ويرمو ، من البيع والرمي (٢) .

وقد علل الرضي عدم مجيء الأجوف والناقص اليائي على (فُعِلَ)

لأن في مضارعه الانتقال من الأُخَفَّ إلى الأَثَقَل ، قال : " فكنت تنتقل

من الأُخَفَّ إلى الأَثَقَل ، وإنما جاء من فعل المكسور الميم أجوف وناقص

واو يان ، كخاف خوفاً ، ورضي وغبى وشقي رضواناً وغباً وشقاوة

لأنك تنتقل فيه من الأَثَقَل إلى الأُخَفَّ ، بقلب الواو في (يخاف)

ألفاً وفي (رضي) ياء (٣) .

(١) الأصول ١/١٣٦ .

(٢) شرح الشافية ١/٧٦ .

(٣) المصدر السابق .

بناء* (فُعْل) من الأَجُوف :

تقلب عين الأَجُوف أَلْفًا عند تحويله إلى (فُعْل) وتقدر عليها الضمة ، قال السيوطي : * ثم إن كان معتل العين لزم قلبها أَلْفًا ، نحو : قال الرَّجُلُ زيدٌ* (١) . وعن تقدير الضمة على الألف قال الأزهرى : * والأَجُوف يقدر فيه الضم ، نحو : طال وِجَاعٌ* (٢) .

بناء* (فُعْل من الناقص) :

الناقص لا يخلو من أن يكون واوياً أو يائياً ، فإن كانت لامه واوا بقيت على حالها عند بنائه على (فُعْل) ، وإن كانت لامه ياء قلبت واوا ، قال في شرح الشافية : * وقد يجي' على قلة في باب التمجيب (فُعْل) من الناقص اليائي ، ولا يتصرف كنعم وبئس كَقَضَى الرَّجُلُ ، وَرَمَتْ الْيَدُ يَدَهُ* (٣) . ويجوز عند بعضهم أن يبقى الناقص على إعلاله ، قال ابن السراج : * وقال قوم : لك أن تذهب بسائر الأفعال فتحولها إلى فُعْل ، فتقول : ... قضى الرَّجُلُ زيدٌ ، ودعا الرَّجُلُ زيدٌ ، وقد حكى عن الكسائي أنه كان يقول في هذا : قَضَى الرَّجُلُ ودَعَا الرَّجُلُ وهو عندي قياس* (٤) .

(١) الجمع ٨٧/٢ .

(٢) التصريح ٩٨/٢ .

(٣) شرح الشافية للرضي ٧٦/١ .

(٤) الأصول ١٣٦/١ وانظر حاشية الصبان على الأشموني ٣٩/٣ .

بناء* (فُعْل) من معتلّ العين واللام :

إذا كان الفعل معتلّ العين واللام بالواو ، قُلِبَت الواو الثانية وهي اللام ياءً ، وذلك لقلب ضمة العين كسرة قبلها ، مثل (قوي) في (قوو) . وإذا كان الأوّل واوا والثاني ياء في الاصل ، قلبت الياء واوا لضمّ ما قبلها بسبب نقله إلى (فُعْل) ، ثمّ تقلب الواو ياء ثانية لكسرها قبلها بسبب قلب ضمة العين كسرة وذلك نحو : (شوي) ، قال الأزهري : * و حكم معتلّ العين واللام إن كان من باب قوة قلب الضمة كسرة ، فتقلب الواو الثانية ياء ، نحو : قوي ، أو من باب : (شويت) قلب الياء واوا للضمة قبلها ثم يفعل فيه ما فعل فسي (قوة) * (١) .

ثالثا : لزوم صيغة (فُعْل) :

الأصل في صيغة (فُعْل) أنها لازمة وضعا لأنها كما قال النحاة تدلّ على الصّفات الثابتة والفرائز وملازمة الشّيء لصاحبه ، وقد قال في شرح الشافعية : * و (فُعْل) لأفعال الطّائِع ونحوها ك (حَسُن) ... ومن شدة كان لازما * (٢) . ويصبح الفعل أيضا

(١) التصريح ٩٨ / ٢ .

(٢) شرح الشافعية للرضي ٧٤ / ١ .

لا زما بنقله إلى صيغة (فعل) وإن كان في الأصل متعديًا ، لأنه يدل على معنى التحول والتصيير وملازمة الشيء لصاحبه كما هو موضوع على ذلك في الأصل ، قال الجرد : * اعلم أن كل فعل على (فعل) فهو غير متعمد إلى مفعول لأنه فعل الفاعل في نفسه وتأويله الانتقال * (١) ، وفي هذا يقول ابن جنّي أيضا : * و(فعل) لا يكون أبدا إلا غير متعمد ، لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قصدا لغيره * (٢) .

في (فعل) أكثر من لفة :

أجاز النّحاة في (فعل) لغات ثلاث (٣) :

- الأولى : بفتح الفاء وضمّ العين .
- الثانية : بفتح الفاء وإسكان العين .
- الثالثة : بضمّ الفاء وإسكان العين .

التوضيح :

نظرا لاستعمال (فعل) لإنشاء المدح والذم مع إفادة التمجّيب ، فقد وردت على أكثر من لفة ، وأشهر هذه اللغات ، هي التي على (فعل)

(١) الكامل ٣٦٥/١

(٢) النصف ٢١/١

(٣) انظر الأصول لابن السّراج ١٢٦/١ وشرح المفصل لابن يمين

١٢٩/٧ والنصف لابن جنّي ٢١/١ .

بفتح الأول وضمّ الثاني ، وهي أكثرها استعمالاً في الكلام ، من ذلك قوله تعالى " كَبُرَتْ كَلِمَةً " (١) ، وقوله " حَسُنْتَ مَرْتَفَقًا " (٢) .

وثاني اللّفات فيها على (فُعْل) - بفتح الأول وإسكان الثاني - وهي أقلّ استعمالاً . وثالثها : على (فُعْل) بضمّ الأول وإسكان الثاني ، وذلك بنقل ضمة الثاني إلى الأول ، وقد أشار إلى ذلك ابن يعميش بقوله : " وكلّ ما كان من ذلك بمعنى نعم وبئس يجوز نقل حركة وسطه إلى أوله وإن شئت تركت أوله على حاله وسكّنت وسطه ، فتقول : ظُرِفَ الرجلُ زيدٌ ، وظُرِفَ الرجلُ زيدٌ ، فمن قال (ظُرِفَ) فاصله (ظُرِفَ) ، فنقل الضمة إلى الظاء للإيدان بالمراد والأصل . ومن قال (ظُرِفَ) بفتح الظاء لم ينقل وتركها على حالها ثقسة بدليل الحال " (٣) .

وقد شرط النحاة لنقل ضمة المين إلى الفاء ، إرادة المدح أو الذمّ في (فُعْل) ، وإلا فلا يجوز فيه النقل ، قال ابن يعميش : " ولا تنتقل حركة وسطه إلى أوله إلا إذا كان بمعنى نعم وبئس " (٤) ، وقصد

(١) الآية هـ الكهف .

(٢) الآية ٣١ الكهف .

(٣) شرح المفصل لابن يعميش ١٢٩/٧ .

(٤) المصدر السابق ١٣٠/٧ .

زاد الرضي عليه إرادة التعجب ، قال : * وكذا كل ما هو على (فعل)
إذا كان المراد به المدح أو التعجب* (١) ، لكن ابن مالك قيد ذلك
في حالة مجيء الفاء حرفاً حلقياً ، قال السيوطي : * وقيد في التسهيل
الفاء بكونها حلقية* (٢) . وقد ورد نقل حركة الميم إلى الفاء في
(فعل) في قوله :

لا يمنع الناس مني ما أردت ولا

أعطيتهم ما أرادوا حسن ذأ أدباً (٣)

حيث نقل ضمة الميم إلى الفاء ، فقال (حسن) بضم الأول وإسكان
الثاني ، والأصل (حسن) على (فعل) بفتح فضم . ومثله
قول الآخر :

حسن فعلاً لقاء ذي الثروة السد

نقـ بالبشر والمطأ الجزيسـل (٤)

حيث نقل ضمة الميم إلى الفاء في (حسن) ، والأصل (حسن) بفتح فضم
على (فعل) .

(١) شرح الكافية ٣١٩/٢ .

(٢) الهمع ٨٩/٢ .

(٣) الخصائص لابن جني ٤٠/٣ ، والبيت لسهم بن حنظلة من
اليسيط ، وانظر شرح الكافية للرضي ٣١٩/٢ ، والخزانة

١٢٣/٤ .

(٤) الهمع ٨٩/٢ ، والدرر اللوامع ١١٨/٢ .

سألة : هل تغطى صيغة (فَعَلَ) حكم (نعم وبئس) في الاعمال ؟

اختلف النحاة في هذه المسألة ولهم فيها قولان :

أولهما : أن تغطى حكم نعم وبئس لا غير في جميع الاحكام

المتعلقة بهما ، من رفع الظاهر والمضمر واستلزام مخصوص بالمدح

أو الذم . ومن ذهب إلى هذا : أبو علي الفارسي (١) ، وابن عصفور (٢)

والدمايني (٣) وأخذ به المكوذي (٤) .

ثانيهما : جواز إعطائها حكم نعم وبئس إعمالها في الفاعل وغيره ^{فتعمل}

وفي الوقت نفسه جواز/لها ، فلا يشترط فيها ما اشترط فيهما من أحكام ^{مخالفتها}

في الفاعل وغيره ، وإليه ذهب كثير من النحاة ، منهم : الفراء (٥)

والبرد (٦) ، ونسب إلى الأخفش (٧) ، وأخذ به ابن مالك (٨) ،

(١) إعراب القرآن للزجاج ٢٩٣/١ ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٤١

م . مصور والتصريح ٩٨/٢ .

(٢) المقرب لابن عصفور ٦٩/١ .

(٣) حاشية يس على التصريح ٩٩/٢ (بهامشه) وعدة السالك على

أوضح السالك ٢٨١/٣ بالحاشية .

(٤) شرح المكوذي ٢٤٤/١ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢٦٩/١ ، ١٣٤/٢ .

(٦) المقتضب ١٤٩/٢ ، والتصريح ٩٨/٢ ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٤١

م . مصور . التصريح ٩٨/٢ ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٤١ م . مصور .

(٨) التسهيل ص ١٢٨ ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٣٩ ، وشرح

المرادي ١٠٦/٣ وشرح ابن عقيل على الألفية ١٦٨/٢ .

وابن هشام (١)، وأبو حيان (٢)، وابن برهان (٣)، والرّضيّ (٤)،
والأشمونيّ (٥)، والمراديّ (٦)، والسيوطيّ (٧)، وغيرهم ممّن وافقهم
من المتأخّرين (٨) والمعاصرين (٩).

التوضيح:

اضطربت أقوال النحاة في شأن صيغة (فَعَل) المحوّلة مسن
الأفعال لإنشاء المدح والذمّ، هل تعطى حكم الصيغتين: نعم ويثنى
في الإعمال أم لا؟ والمتبع لأقوالهم في هذه المسألة يجد أنّها
تنحصر في قولين:

- (١) أوضح المسالك ٢٨٠/٣ فابعدها
- (٢) البحر المحيط ٩٧/٦
- (٣) المساعد على التسهيل لوحة ٢٣٩
- (٤) شرح الكافية للرّضي ٣١٨/٢
- (٥) شرح الأشموني على الألفية ٤٣/٢ فابعدها
- (٦) شرح المرادي على الألفية ١٠٧/٣
- (٧) الهمع ٨٧/٢ فابعدها
- (٨) تفسير الرازي ٧٨/٢ وحاشية الصّبّان على الأشموني ٣٩/٣
- (٩) انظر النحو الوافي لعباس حسن ٣٧٤/٣، والمرجع في اللغة
العربية لعلي رضا ٨٧/٣، والتّوضيح والتّكميل ١٢٠/٢،
وحاشية بن حمدون على المكوّدي ٤٤٤/١، والقواعد الأساسيّة
للهاشمي ص ٣٢٦

أما الأول ، فقد ذهب فيه أصحابه إلى وجوب إلحاق (فعل) بنعم وبئس في العمل ، وسنا عليه ، فإنه يشترط في فاعلها ما اشترط في فاعليهما من شروط ، بحيث أنه لو جاء اسما ظاهرا ، فلا بد من اتصاله بـ (أل) التي للجنس ، أو إضافته للمتصل بها ، أو لضاف لاسم متصل بها ، وأنه لو جاء ضميرا لوجب استتاره وتمييزه بنكرة مطابقة . كما أنه لا بد لها من مخصص بالمدح أو الذم بنفس شروط مخصص نعم وبئس (١) . يقول ابن عقيل : " فالفارسي وأكثر النحويين على إلحاقه بنعم فقط ، فثبت له أحكام نعم " (٢) .

وقد نقل الزجاج قولاً لا أبي علي يوضح فيه رأيه في إعمال صيغة (فعل) وذلك عند إعراب قوله تعالى : " كبرت كلمة تخرج من أفواههم " (٣) قال : " قال أبو علي : يحتل على ضربين ٥

أجدهما : أن يكون في (كبرت) ضمير مآجرى من اتخاذ الولد ، وأنت على المعنى ، لأن ذلك كلمة ، فعلى هذا لا يكون بمنزلة (نعم) لأن فاعل نعم لا يكون مبهودا ، وتكون (كلمة) على هذا منتصبة على الحال ... والآخر أن يكون صفة للمخصوص بالذم وقد حذف ، والتقدير :

(١) لقد سبق بيان شرط الفاعل في نعم وبئس ومخصصهما ، انظر ص (١٩٢٦) من البحث .

(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٤١ م . مصور ، وانظر التصريح ٩٨ / ٢ .

(٣) آية ه : الكهف .

كبرت الكلمة كلمة تخرج من أفواههم ، فحذف المخصوص بالذم ، لأنه
إذا جاز أن يحذف بأسره في نحو : نعم المبد ، كان أن يحذف
وتبقى صفتها أجود * (١) ، فهو يمنع أن تكون (فعل) وهي
(كبر) قد جاءت في الآية لإنشاء المدح على قول من رفع بها ضميرا
عائدا إلى الكلمة السابقة لأن الضمير في (فعل) التي للمدح لا يعود
إلى متقدم بل يعود إلى التمييز المتأخر ، مثله في هذا مثل الضمير في
نعم ، ولذلك أعرب لفظ (كلمة) حالا من الضمير لا تمييزا له . لأن
الضمير على هذا القول معرفة فهو غير محتاج إلى تمييز يوضحه . ومن
نص على هذا أيضا ابن عصفور قال : " وكلّ فعل ثلاثي يجوز فيه أن
يبنى على وزن (فعل) بضم العين ويراد به معنى المدح والذم ،
وذلك في الأفعال التي يجوز التعجب منها بقياس ، ويكون حكمه
إذ ذاك كحكم نعم وبئس في الفاعل والتمييز واسم المدوح أو المذموم (٢)
ونقل أيضا هذا القول عن الدماميني والشاطبي ، قال يس : " لكن يبحث
الدماميني أنه يلتزم في فاعل (ساء) ما التزم في فاعل بئس ، وجزم
الشاطبي بأن فاعل (حب) إذا لم يكن (ذا) يلتزم فيه ما التزم
في فاعل نعم (٣) . وأخذ به من المتأخرين المكودي قال :

(١) إعراب القرآن للزجاج ٢٩٣/١ .

(٢) المقرب ٦٩/١ .

(٣) حاشية يس على التصريح ٩٨/٢ .

* يجوز أن يسنى من كلّ فعل ثلاثيّ وزن (فَعَلَ) بضم الميم ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح وبئس من الذمّ . . . ويكون فاعله كفاعل نعم وبئس * (١) .

أما القول الثاني ، فقد ذهب فيه أصحابه إلى جواز إعطاء صيغة (فَعَلَ) التي للمدح والذمّ أحكام نعم وبئس ، مع عدم الالتزام في ذلك ، بل إنهم أجازوا مخالفتها لهما ، بأن أجازوا في فاعلها أن يأتي نكرة مجرّدة من (أل) أو علما . أو ضميرا ظاهرا عائدا إلى متقدّم عليه وهكذا . . . قال الفراء - عند إعراب قوله تعالى : " كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ " (٢) - ما نصّه : * . . . وقد رفعها بعضهم ولم يجعل قبلها ضميرا تكون الكلمة خارجة من ذلك المضمّر ، فإذا نصبت فهي خارجة من قوله : (وينذر الذين قالوا اتّخذ الله ولدا) أي كبرت هذه الكلمة * (٣) ، فهو يرى أن (كلمة) منصوبة على التمييز والتمييز هو الضمير المرتفع بـ (كبرت) والعائد على متقدّم أي على المقولة (اتّخذ الله . . الآية) وقد عرفنا أن الضمير في نعم لا يعود على متقدّم . ومن أجاز فيها ذلك المرد ، قال : * واعلم أنه ما كان مثل كرم زيد ، وشرف عمرو ، فإنما معناه في المدح معنى ما تعجبت منه ،

(١) شرح المكودي ٢٤٤/١ .

(٢) الآية هـ : الكهف .

(٣) معاني القرآن ٢٦٩/١ ١٣٤/٢٠ .

نحو : ما أشرفه ، ونحو ذلك : أشرف به ، وكذلك معنى (نعم)
 إذا أردت المدح ، ومعنى (بشئ) إذا أردت الذم * (١) . ويؤخذ
 من كلامه أنه يجيز أن يرتفع بها العلم ، كما شبه يزيد وعمر . كما
 ويؤخذ من كلامه أن علة ذلك هو إفادة (فعل) ودلالته على
 التمجيد إضافة إلى المدح والذم ، وهذا لا يتوفر في نعم وبشئ ،
 الموضوعتان للمدح والذم بخاصة . ونسب بعضهم إجازة هذا أيضا
 للأخفش ، قال ابن عقيل : * وأجاز الأخفش والمبرد الحاقه بباب
 التمجيد * (٢) . غير أنني وجدت نصّا للأخفش يعارض هذا القول ، قال
 في إعراب قوله تعالى : * وحسن أولئك رفيقا * (٣) ما نصّه :
 * فليس هذا على (نعم الرجل) ، لأنّ نعم لا يقع إلا على اسم فيه
 الألف واللام أو نكرة ولكن هذا مثل قولك كرم زيد رجلا تنصبه
 على الحال * (٤) ، أي أنه منع أن يكون (أولئك) فاعلا لـ (حسن)
 لأنه إشارة وهي معرفة ، ولذلك فقد أعرب (رفيقا) حالا لا تمييزا ،
 فهذا يخالف ما نسب إليه .

-
- (١) المقتضب ١٤٩/٢ .
 (٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٤١ م . صور وانظر حاشية المقتضب
 ١٤٩/٢ .
 (٣) الآية ٦٩ : النساء .
 (٤) معاني القرآن للأخفش ٢٤٢/١ .

ومن ذهب إلى القول الثاني في (فعل) ابن مالك ، فقد أجاز في فاعلها الجرّ بالبا ، ومجيئه نكرة ، وضمير بارزا عائدا على متقدّم ، وقد سبق أن معظم النحاة منعوا هذه الأشياء في فاعل نعم وبئس ، قال : " ويكثر انجرار فاعله بالبا واستفناؤه عن الألف واللام وإضماره على وفق ما قبله " (١) ، وقد نصّ على هذا أيضا جمع من النحاة ، منهم : ابن هشام (٢) ، وأبو حيان (٣) ، والرّضي (٤) ، والأشّموني (٥) ، والمرادي (٦) ، والسيوطي (٧) ، والصّبّان (٨) ، وغيرهم من اللاحقين والمعاصرين (٩) .

وقد احتج أصحاب هذا القول لذهبيهم بقول الشاعر :

-
- (١) التّسهيل ص ١٢٨ .
 - (٢) أوضح المسالك ٢٨١/٢ .
 - (٣) البحر المحيط ٩٧/٦ .
 - (٤) شرح الكافية ٣١٨/٢ .
 - (٥) شرح الأشّموني ٤٤/٢ .
 - (٦) شرح المرادي ١٠٧/٣ .
 - (٧) همع الهوامع ١٨٨/٢ فمابعد ها .
 - (٨) حاشية الصّبّان على الأشّموني ٣٩/٣ .
 - (٩) تفسير الرازي ٧٨/٢ ، وحاشية ابن حمدون ٢٤٤/١ والتوضيح والتكميل ١٢٠/٢ والنحو الوافي ٣٧٤/٣ والمرجع في اللفظة لملي رضا ٨٧/٣ ، والقواعد الأساسيّة للشاشي ص ٣٢٦ .

حُبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا مَرَى

منه إِلَّا صَفْحَةً أَوَّلِمَسَامُ (١)

حيث جاء فاعل (حُبَّ) - التي على (فَعَلَ) ، وهو قوله (بِالزَّوْرِ) -

مجرورا بالياء الزائدة . ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ (٢) .

حيث جاء فاعل (حُبَّ) التي على (فَعَلَ) ، وهو قوله (بِهَا) - ضميرا

بارزا ومجرورا بالياء .

ومن شواهدهم أيضا ما حكى عن الكسائي من قولهم :

" مَرَّتْ بِأَبْيَاتٍ جَادَ بِهِنَّ أَبْيَاتًا ، وَجَدَنَّ أَبْيَاتًا " (٣) .

حيث ارتفع (بجاد) التي على (فَعَلَ) ، ضمير بارز ومجرور بالياء

في الأولى وهو قوله (بِهِنَّ) ومتصل بها في الثانية وهو النسب

من (جَدَنَّ) .

فهذه شواهد من كلام العرب تؤيد ما ذهبوا إليه في نظرهم .

(١) أوضح المسالك ٢٨١/٣ ، والأشمونى ٤٤/٢ ، والهمع ٨٩/٢ ،

والبيت للطرماح والزور : الزائر . والصفحة : الجانب . واللحام :

جمع لمة أي الشعر المجاوز لشحمة الأذن .

(٢) الهمع ٨٩/٢ ، وانظر ص (٢٠٤) منه بحث .

(٣) أوضح المسالك ٢٨١/٣ ، والهمع ٨٩/٢ ، والتصريح ٩٨/٢ .

الترجيح :

يلاحظ من استعراض أقوال النحاة في المذهبين السالفين أنَّ
الرأي الأول هو الأقرب من الصواب . والذي يتهيأ لي أن الأفضل
في مثل هذه المسائل أن يُنظر إلى السياق ثم بعد ذلك يُحكم في
القضية ، ففي هذه المسألة ينبغي أن يُتمرّف على نوع الصيغة
وهي (فُعِلَ) في أول الأمر ثم بعد ذلك يُعطى الحكم . لأننا نجد
أن لصيغة (فُعِلَ) عند النحاة استعمالين ، فهي تستعمل تارة
للتعجب ، أي بمعنى (ما أَفْعَلَ) ، و (أَفْعَلَ به) ، وتستعمل
تارة أخرى لإنشاء المدح أو الذم مع التعجب ، أي أنها بمعنى (نعم
وبئس) (١) . فإن كانت لإنشاء التعجب ، فالأصحّ فيها أن تتحلل
من أحكام نعم وبئس في الفاعل والمخصوص ، فيجوز أن يرتفع بهما
ما جاز أن يأتي مفعولا لفعل التعجب ، لأنّ معناهما كمناهما
حينئذ . أما إن كانت بمعنى نعم وبئس فالأصحّ فيها أن تعطى
حكمها في الفاعل والمخصوص وفيهما ، فلا يرتفع بهما إلا ما ارتفع
بهما .

(١) انظر المقتضب ٢/١٤٩ .

أما ما ذكر من شواهد على جواز مخالفة (فُعِلَ) لنعم وبش،
ففيها احتمال كبير أن تكون الصيغتان (حُبَّ) و (جَادَ) الواردتان
فيها ، قد جاءتا للتعجب لا للمدح ، ومعنى التعجب فيها أوضح
من المدح ، لأنه يفهم منهما المخالفة في إظهار الصفة أكثر مما يفهم
المدح .

ومما يرجح هذا المذهب - إعطاء (فُعِلَ) التي للمدح حكم
نعم وبش - ، البلاغة في الدلالة على المعنى ، ذلك أنه إذا جيء
بالفاعل جنسا ثم جيء بعده بالمخصوص ، حصل ما يسعى في البلاغة
بالتخصيص بمد الإبهام وهذا على خلاف ما لو ارتفع بها علم أو غيره ،
فإنه يكون مجرد إخبار . وفيما يتعلق بإعراب المخصوص هنا فإنه يشبه
في إعرابه المخصوص في نعم وبش وقد سبق بيان كل ذلك فليرجع
إليه (١) .

(١) انظر ص (١٩٥) من البحث .

البحث الثاني

صفة (حَبَّ) للممدوح

دلالتها على المدح :

صفة (حَبَّ) خاصة بالمدح مثل ، نعم وحبذا ، ولكنها تدلّ
بالإضافة إلى المدح ، على معنى التعجب ، وذلك لأنها في الأصل
على وزن (فَعُل) التي سبق ذكرها ، ولكن النحاة خصوها بالذكر
لكثرة استعمالها حتى أصبحت صيغة مستقلة في المدح ، يقول ابن
هشام : * إذا قلت حَبَّ الرجل زيدٌ ، ف حَبَّ هذه من باب (فَعُل) (١)

تصرفها :

* تشبه (حَبَّ) هنا في تصرفها الفعل (حَبَّ) من (حبذا)
التي سبق ذكرها ، فهي في الأصل (حَبَّبَ) على (فَعَلَ) على
الأرجح (٢) . ولأجل إنشاء المدح نقلت إلى (فَعُل) بضم الميم
فصارت (حَبَّبَ) بضم الباء الأولى ، ثم أدغت الباء الأولى في الثانية
بمد حذف ضمتها لاجتماع المثليين ، فصارت (حَبَّ) بالتشديد (٣) .

(١) أوضح المسالك ٢٨٦/٣ .

(٢) انظر ص (٤١٨) من هذا البحث .

(٣) عن شرح الفصل لابن يعيش ١٣٨/٧ ، وشرح المقدمة المحسبة

لابن بابشاذ ٣٨٤/٢ .

جمود (حَبَّ) ولزومها :

الفعل (حَبَّ) من الأفعال الجامدة واللازمة ، أما الجمود ،
فسببه دلالة الفعل على معنى إنشائي وهو المدح مع التعجب ،
يقول ابن يعيش : * ولما نُقل إلى (فَعَلَ) ، لأجل المدح
والمبالغة كما قالوا قَضَوْا الرجلُ ورَمَوْا ... ، نُبِعَ التصرف لمضارعته
بما فيه من المبالغة والمدح ، باب التعجب ونعم وبئس* (١) .
أما اللزوم ، فلأنَّ صيغة (فَعَلَ) تدلّ على فعل الفاعل نفسه
وصيرورته ذا كذا فلا يحتاج هذا البناء إلى التعدية ، وقد مرَّ
بيان ذلك في صيغة (فَعَلَ) للمدح والذمّ (٢) .

والدليل على هذا أن الفعل (حَبَّ) يصبح متصرفاً ومتعدياً
للمفعول إذا زال عنه معنى المدح والذمّ والتعجب ، تقول : حَبَّته
وأَحَبَّه (٣) .

اللغة في (حَبَّ) :

هناك لغتان في (حَبَّ) : الأولى بفتح الحاء ، والثانية بضمها .

-
- (١) شرح الفصل ١٣٩/٧ وانظر شرح الكافية للرضي ٣١٨/٢ .
(٢) انظر ص (٢٨٥) من هذا البحث .
(٣) انظر المساعد على التسهيل لوجه ١٤١ م . مصور .

أما فتح الحاء فعلى الأصل ، وأما ضمها ، فعلى أساس نقل ضمة
 العين إليها ، لأن الأصل (حَبَّ) على (فَعْل) بضم العين ،
 ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء فصارت (حَبَّ) بضم فسكون ،
 فاجتمع مثلاً أولهما ساكن فأدغما فصارت (حَبَّ) ، بضم الحاء
 وتشديد الباء (١) ولغة الضم هي الأكثر فيها ، يقول ابن مالك في
 الألفية : " ودون (ذا) انضمام الحاء كثر " (٢) ، ومثل هذا قول
 السيوطي في الفريدة : " وابق ذا وما سواها . . . ومنه ضم الحاء (٣)
 وقد وردت (حَبَّ) بالفتحة في كلام العرب ، ومثال فتح الحاء
 قوله : " وَحَبَّذا رَبّاً وَحَبَّ دِيناً " (٤) .
 حيث جاء بفتح الحاء في قوله (وَحَبَّ دِيناً) . ومثال ضم
 الحاء قوله :

" هَجَرْتُ عَضُوبَ وَحَبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ " (٥) .

حيث وردت (حَبَّ) هنا بضم الحاء . ويشبه هذا قول
 الآخر :

-
- (١) عن أوضح المسالك ٢٨٦/٣ وشرح الأشموني ٤٧/٢ والجمع
 ٨٩/٢ فابمدها .
 (٢) الألفية ص ٤٣ .
 (٣) المطالع السعيدة ١٦٢/٢ ١٦٣ .
 (٤) شرح الأشموني ٤٨/٢ ، سبق ذكر الشاهد ص (٢٣٧) من البحث .
 (٥) الأمالي للقالبي ٢٩٩/٢ .

سَرَتْ تَخِيطُ الظَّلَامَ مِنْ جَانِبِي قَسَا

وَحُبَّ بِهَا مِنْ خَابِطِ اللَّيْلِ زَائِرٌ (١)

حيث ضمّ الحاء في قوله (حُبَّ) ورويت باللغتين في قوله :

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ (٢) .

حيث رويت (حُبَّ) في البيت بفتح الحاء وضمها .

ويتمسك بفتح الحاء فلا يصح ضمها في أحوال ثلاث :

الأول : عند اتصال (حُبَّ) مع (زَا) لأنها تصبح حينئذ

معها كالكمة الواحدة ، قال ابن هشام : * فَإِنْ قُلْتَ هَذَا فَفَتْحُ

الْحَاءِ وَاجِبٌ إِنْ جُمِلَتْ بِهَا كَالْكِمَةِ الْوَاحِدَةِ * (٣) .

(١) الكتاب ٢١٢/١ بولاق . وهو منسوب لذي الرمة من الطويل وفيه يصف خيالا طرقة فتختبئ امرأة طرقتة ليلا . (وقسا) اسم الموضع . عن حاشية الأعلام للشنتعري على الكتاب نفس الجزء والصفحة . وشرح الأبيات للسيرافي ٤٩٠/١ .

(٢) شرح الأشموني ٤٧/٢ ، وهو للأخطل التغلبى وصدده : فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها . . . البيت ، انظر شرح الشواهد للصيني بحاشية شرح الأشموني . وشرح ابن عقيل ١٧٢/٢ والذرر اللوامع ١١٨/٢ وشرح الكافية للرضي ٣٠٩/٢ ، والهمع ٨٩/٢ ، والخزانة ١٢٢/٤ .

(٣) أوضح المسالك ٢٨٦/٣ .

الثاني : عند فكّ الإدغام ، قال السيوطي : " ويجب الإبقاء " .
إذا فكّت كإسناد (حَبَّ) إلى ما سكن له آخر الفعل ، نحو :
حَبَّبتَ يا هذا " (١) .

الثالث : إذا لم يردّ منها إنشاء المدح أو التعجب وذلك
بأن تدلّ على حدوث (الحبّ) دون المبالغة فيه ، لأنّها حينئذ
تكون إخباراً لا إنشاءً ، قال ابن عقيل : " وإن قصد (بحبّ) مفرداً
معنى (لِحَبّ) . . . ، لزم فتح فائه " (٢) .
فاعل صيغة (حُبَّ) ومخصوصها :

لا بدّ لصيغة (حُبَّ) من فاعل مثلها في هذا مثل نعم وشئ
وفعل ، وذلك لكي تؤدّي الغرض منها وهو المدح ، فالفاعل في
قولنا : حُبَّ العالمُ التقيُّ ، هو (العالم) . كما أنّه لا بدّ لها من
مخصوص بالمدح ، ليتوجّه إليه ، والمخصوص في قولنا السابق هو (التقي) .
وبما أنّ (حُبَّ) فرع من الصيغ التي على (فعل) المستعملة لإنشاء
المدح ، فإنه يشترط في فاعلها ومخصوصها ما اشترط في فاعل ومخصوص
(فعل) من شروط وهي نفسها شروط فاعل ومخصوص نعم وشئ ، قال ابن
عقيل : " وإن كان بمعنى نعم لم يسند إلا ما يكون فاعلاً لنعم " (٣) .

(١) الجمع ٨٩/٢ .

(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٤١ ، م . معرّ .

(٣) المصدر السابق .

المبحث الثالث

صيغة (ساء) للذم

دلالتها واستعمالها :

تستعمل صيغة (ساء) للذم كاستعمال (بئس) في ذلك ،
وهي مأخوذة من السوء ، وهو ضد السرور . قال ابن يمش : " وهو من
ساء الشيء يسوءه ضد سره " (١) وفي تاج العروس ورد قوله :
" (السوء) كل آفة ومرض ، أي اسم جامع للآفات والأمراض " (٢) ، ومن هنا
جاءت دلالة (ساء) على الذم العام واستعملت استعمال (بئس)
في ذلك ، وهو ما عناه ابن مالك بقوله في الألفية :
" واجعل كبئس ساء " (٣) .

وقد ورد استعمالها للذم كثيرا في القرآن الكريم ، قال تعالى :
" ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا " (٤) وقال تعالى : " فساء مطر
المنذر " (٥) وقال : " وساء لهم يوم القيامة حملا " (٦)

-
- (١) شرح المفصل ١٢٩/٧
(٢) تاج العروس للزبيدي مادة (ساء) ٧٧/١ وانظر أساس البلاغة
للزمخشري مادة (سوا) ص ٣١١ ، وقال ابن فارس : " (سوء) ..
السين والواو والهزة .. ، إنما هي من باب القبح " معجم مقاييس
اللسان ١١٣/٣
(٣) الألفية ص ٤٣ .
(٤) آية ٣٨ : النساء
(٥) آية ١٧٣ : الشعراء
(٦) آية ١٠١ : طه .

تصريفها :

(ساء) على وزن (فَعَلَ) بضم الميم ، وأصلها (سَوَّأَ)
على (فَعَلَ) بفتح الميم ، ثم نُقلت إلى (فَعَلَ) بضم الميم لإنشاء
الذم ، لأن (فَعَلَ) تدلّ على العالفة كما سبق بيانه ، فصارت
(سَوَّأَ) بضم الواو ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصارت (ساء) ، وفي ذلك يقول ابن يعيش : * وهو من ساءه الشيء
يسوءه ، ضدّ سرّه ، فإذا نقلته إلى معنى بئس نقلته إلى (فَعَلَ)
بضم الميم ، وصار لازماً . . . وإنما قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح
ما قبلها * (١) .

إفرادها بالذكر عند النّحاة :

على الرغم من أن (ساء) متفرّعة عن صيغة (فَعَلَ) التي سبق
ذكرها ، فقد أفرد لها النّحاة حديثاً خاصّاً بها ، ومن بين الأسباب
الدّاعية إلى ذلك عند النّحاة ما يلي :

أولاً : لوجود إعلال فيها ، بقلب الواو ألفاً ، وهذا ممّا قد
يخفى على الكثير ، قال الأشموني : * وإنما أفرد بالذكر لخفاء
التّحويل فيه * (٢) .

(١) شرح المفصل ١٢٩/٧ وانظر أوضح المسالك ٢٨١/٣ وشرح

الأشموني ٤٤/٢ .

(٢) شرح الأشموني ٤٤/٢ وانظر التصريح ٩٨/٢ .

ثانيا : الاتفاق على إقادتها الذمّ مع إعطائها أحكام (بئس)
قال السيوطي * وإنما أفردت بالذكر للاتفاق عليها* (١) .

ثالثا : دلالتها على الذمّ العامّ مثل بئس وكثرة استعمالها في
ذلك ، قال الصبان : * لانه للذمّ العامّ ، فهو أشبه ببئس ، بخلاف
نحو : (جهل) ، فإن الذمّ فيه خاصّ ، وكثرة استعمالها بخلاف
غيره ، قاله الدماميني* (٢) .

فاعل صيغة (ساء) :

لم يختلف النحاة فيما أعلم - على فاعل (ساء) ، وربما كان السبب
هو استعمال
في ذلك/ استعمالها / (بئس) لا غير في الذمّ قال ابن عقيل : *
* تستعمل (ساء) في الذمّ استعمال (بئس) ، فلا يكون فاعلها
إلا ما يكون فاعلا (لبئس)* (٣) . وعليه فالفاعل هنا يشبه الفاعل
في بئس من حيث تصريحه بأل الجنس أو اضافته للمعرّف بها ، إذا كان
ظاهرا وتميزه بنكرة منصوبة إذا كان مضرا ، قال السيوطي : * استعمالوا
ساء في الذمّ استعمال بئس في عدم التصرف والاقتصار على كون الفاعل
معرّفا بالألف واللام ، أو مضافا للمعرّف بهما أو مضرا مفسّرا بتميز* (٤) .

-
- (١) الهمع ٨٧/٢ ، انظر حاشية الخصري على ابن عقيل ٤٤/٢ وحاشية
ابن حمدون على المكوني ٢٤٤/١ .
(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٣٩/٣ ، وحاشية الخصري على ابن عقيل ٤٤/٣ .
(٣) شرح ابن عقيل ١٦٨/٢ وانظر المرجع في اللفظة العربية ٨٤/٣ .
(٤) المطالع السعيدة في شرح الفريدة ١٦١/٢ .

وقد ورد الفاعل مضمرًا في (سا *) أكثر من وروده مظهرًا وعلى
الاخص في القرآن الكريم ، حيث استعملت (سا *) للذمّ مضرة
الفاعل غالبًا ، ومن ذلك قوله تعالى : " ومن يكن الشيطان له قرينًا
فسا * قرينًا " (١) ، وقال " وسا * لهم يوم القيامة حملاً " (٢) وقال :
" مأواهم جهنم وسا *ت مصيرا " (٣) ، والآيات في ذلك كثيرة جدًا .
(ما) المتصلة بـ سا * :

اتصلت (ما) بـ (سا *) وذلك على نحو ما اتصلت ببئس ونعم
وقد وردت كذلك كثيرًا في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : " وهم يحملون
أوزارهم على ظهورهم ، ألا سا * ما يزرعون " (٤) ، وقوله : " إنهم سا *
ما كانوا يعملون " (٥) ، وإلى غير ذلك من الآيات الكريمة . وقد
اختلف النحاة في نوع (ما) وإعرابها هنا حيث ذهب بعضهم إلى
أنها فاعل وهو مذهب سيبويه (٦) ، وذهب آخرون إلى أنها تمييز
وهو قول الا خفش (٧) ، وذهب بعضهم إلى أنها مصدرية وهو

-
- (١) الآية ٣٨ : النساء .
(٢) الآية ١٠١ : طه .
(٣) الآية ٩٧ : النساء .
(٤) الآية ٣١ : الانعام .
(٥) الآية ٩ : التوبة .
(٦) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٣٣٥ / ٢ .
(٧) المصدر السابق .

قول ابن كيسان (١) . ولا رُجِحَ فيها أنها فاعل لسا ، وقد سبق
الحديث عن ذلك كله في بحث (نعمًا وبئسًا) ، ولا أجد
حاجة لاعادته (٢) .

المخصوص بالذم في (سا*) :

يُحْكَم للمخصوص هنا بما حُكِمَ للمخصوص في نعم وبئس من حيث
اشتراط أن يكون مختصًا ، ووجوب ذكره إن لم يدلّ عليه دليل ، وكونه
من جنس الفاعل ، ووجوب رفعه على الابتداء أو على الخبر
وغير ذلك من الوجوه مّا سبق أن تحدّثت عنه في مخصوص نعم
وبئس (٣) . قال ابن عقيل : " ويذكر بعدها المخصوص بالذم
كما يذكر بعد بئس* (٤) .

حذف المخصوص بالذم في (سا*) :

ورد حذف المخصوص كثيرا مع (سا*) في الكلام وخاصة
في القرآن الكريم ، وذلك للعلم به وتقدّم ذكره ، مثال ذلك

-
- (١) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢/ ٣٣٥ .
(٢) انظر ص (١٦٦) من هذا البحث (نعمًا وبئسًا)
(٣) انظر ص (١٩٥) من هذا البحث .
(٤) شرح ابن عقيل ٢/ ١٦٨ .

ذلك قوله تعالى : " ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا " (١)
والمخصوص بالذم المحذوف هنا هو (الشيطان) ، وحذف لتقدم
ذكره ، ومثله قوله تعالى : " فساء مطر المنذرين " (٢) والمخصوص
بالذم هو (مطرهم) ومثله قوله تعالى : " مأواهم جهنم وساءت
مصيرا " (٣) . والمخصوص بالذم (جهنم) حذفت لتقدم ذكرها .

-
- (١) الآية ٣٨ : النساء .
(٢) الآية ١٧٣ : الشعراء .
(٣) الآية ٩٧ : النساء .

تمقيب وفيه احصائية لصيغ المدح والذم الواردة في

(١)

القرآن الكريم — وإليك البيان

أولا : الصيغتان (نعم وبئس) :

وردت الصيغتان نعم وبئس في القرآن الكريم في سبعة وخمسين موضعا . وقد جاء فاعلهما مقرونا بأل في خمسة وثلاثين موضعا ، منها أحد عشر في (نعم) وأربعة وعشرون في (بئس) وهي كما يلي :

في (نعم) ، قوله تعالى :

١	—	و نعم الوكيل .	١٧٣	آل عمران
٢	—	نعم المولى .	٤٠	الأنفال
٣	—	و نعم النصير .	٤٠	=
٤	—	نعم الثواب .	٣١	الكهف
٥	—	فنعم المولى .	٧٨	الحج
٦	—	و نعم النصير	٧٨	=
٧	—	فلنعم المجيبون	٧٥	الصفات
٨	—	نعم العبد إنه أواب .	٣٠	ص
٩	—	نعم العبد إنه أواب	٤٤	ص
١٠	—	فنعم الماهدون .	٤٨	الذاريات

(١) استندت في حصر الصيغ على كتاب المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لواضعه محمد فؤاد عبد الباقي دار ومطابع الشريعة ١٣٦٤هـ — ١٩٤٥م ، وكتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، قسم ٣ ج ٣ ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض ، مطبعة حسان ، القاهرة ١٩٨٠م .

المرسلات	٢٣	فنصم القادرين	—	١١
		في (بيئس) ، قوله تعالى :		
المقرة	١٢٦	و بيئس المصير	—	١
=	٢٠٦	و ليئس المهاد	—	٢
آل عمران	١٢	و بيئس المهاد	—	٣
آل عمران	١٦٢	و بيئس المصير	—	٤
=	١٩٧	و بيئس المهاد	—	٥
الأنفال	١٦	و بيئس المصير	—	٦
التوبة	٧٣	و بيئس المصير	—	٧
هود	٩٨	و بيئس النور المعروف	—	٨
=	٩٩	بيئس الردف المرفود	—	٩
الرعد	١٨	و بيئس المهاد	—	١٠
ابراهيم	٢٩	و بيئس القرار	—	١١
الكهف	٢٩	بيئس الشراب	—	١٢
الحج	١٣	ليئس المولى	—	١٣
=	١٣	و ليئس العشير	—	١٤
=	٧٢	و بيئس المصير	—	١٥
النور	٥٧	و ليئس المصير	—	١٦
ص	٥٦	فبيئس المهاد	—	١٧
ص	٦٠	فبيئس القرار	—	١٨
الزخرف	٣٨	فبيئس القرين	—	١٩
الحجرات	١١	بيئس الاسم الفسوق بعد الإيمان	—	٢٠
المجادلة	٨	فبيئس المصير	—	٢١

٢٢ -	وبئس المصير	١٠	التفابن
٢٣ -	وبئس المصير	٩	التحرير
٢٤ -	وبئس المصير	٦	الملك

وجاء فاعلهما مضافا لما فيه أل في عشرة مواضع ، خمسة في (نعم) وخمسة في (بئس) . وهي كما يلي :

في (نعم) : قوله تعالى :

١ -	و نعم أجر العاملين	١٣٦	آل عمران
٢ -	فنعم عقى الدار	٢٤	الرعد
٣ -	ولنعم دار المتقين .	٣٠	النحل
٤ -	نعم أجر العاملين .	٥٨	المنكبوت
٥ -	فنعم أجر العاملين .	٧٤	الزمر

في (بئس) ، قوله تعالى :

١ -	وبئس مثوى الظالمين .	١٥١	آل عمران
٢ -	فلبئس مثوى المتكبرين	٢٩	النحل
٣ -	فبئس مثوى المتكبرين	٧٢	الزمر
٤ -	فبئس مثوى المتكبرين	٧٦	غافر
٥ -	بئس مثل القوم .	٥	الجمعة

وجاء فاعلهما ضميرا مستترا مفسرا بتميز في موضع واحد مع (بئس) وهو قوله تعالى :

" بئس للظالمين بدلا " ٥٠ الكهف

وقد لحقت (ما) نعم وبئس في أحد عشر موضعا ، اثنان منها فسي

نعم ، وتسعة في بئس ، وهي كما يلي :

(نعمًا) ، في قوله تعالى :

- ١ — ان تبدوا الصدقات فنعمًا هي • ٢٧١ البقرة
- ٢ — ان الله نعمًا يعظكم به • ٥٨ النساء

(بئسما) ، في قوله تعالى :

- ١ — بئسما اشتروا به أنفسهم • ٩٠ البقرة
- ٢ — بئسما يأمركم به إيمانكم • ٩٢ =
- ٣ — وليئس ما شروا به أنفسهم • ١٠٢ =
- ٤ — فبئس ما يشترون • ١٨٧ آل عمران
- ٥ — لئس ما كانوا يعملون • ٦٢ المائدة
- ٦ — بئس ما كانوا يصنعون • ٦٣ =
- ٧ — لئس ما كانوا يفعلون • ٧٩ =
- ٨ — لئس ما قدمت لهم أنفسهم • ٨٠ =
- ٩ — بئسما خلفتموني من بعدي • ١٥٠ الأعراف

ثانيا : صيغة (ساء) للذم :

وردت صيغة (ساء) في القرآن الكريم في ثلاثة وعشرين موضعا ، وقد كان فاعلها كما يلي :

— جاء اسما ظاهرا مضافا إلى ما فيه أل ، في ثلاثة مواضع هي : قوله تعالى :

- ١ — فساء مطر المنذرين • ١٢٣ الشعراء
- ٢ — فساء مطر المنذرين • ٥٨ النمل
- ٣ — فساء صباح المنذرين • ١٢٧ الصافات

— وجاء ضميرا مستترا مفسرا بتعويض في عشرة مواضع هي : قوله تعالى :

١	—	إنَّه كان فاحشة ومقتا وسا سبيلا .	٣٢	النساء
٢	—	ومن يكن الشيطان له قرينا فسا قرينا .	٣٨	=
٣	—	سا مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا	١٧٧	الأعراف
٤	—	إنَّه كان فاحشة وسا سبيلا .	٣٢	الاسراء
٥	—	وسا لهم يوم القيامة هملا .	١٠١	طه
٦	—	مأواهم جهنم وسات مصيرا .	٩٧	النساء
٧	—	وسات مصيرا .	١١٥	=
٨	—	وسات مرتفقا .	٢٩	الكهف
٩	—	إنَّها سات مستقرا ومقاما .	٦٦	الفرقان
١٠	—	وسات مصيرا .	٦	الفتح

ولحقها (ما) في عشرة مواضع هي :

قوله تعالى :

١	—	سا ما يعملون .	٦٦	المائدة
٢	—	ألا سا ما يزرعون .	٣١	الأنعام
٣	—	سا ما يحكمون .	١٣٦	الأنعام
٤	—	إنَّهم سا ما كانوا يعملون .	٩	التوبة
٥	—	ألا سا ما يزرعون .	٢٥	النحل
٦	—	ألا سا ما يحكمون .	٥٩	=
٧	—	سا ما يحكمون .	٤	المنكوت
٨	—	سا ما يحكمون .	٢١	الجماعية
٩	—	إنَّهم سا ما كانوا يعملون .	١٥	المجادلة
١٠	—	إنَّهم سا ما كانوا يعملون .	٢	المنافقون

ثالثا : صيغة (فَعَّل) :

وردت صيغة (فَعَّل) في القرآن الكريم في ستة مواضع . وكان فاعلها على الهيئة التالية :

— جاء اسمها ظاهرا مصرفا بأل في موضع واحد ، وهو قوله

تعالى :

” ضَعَفَ الْمَطَالِبَ وَالْمَطْلُوبَ ” ٧٣ الحج

— جاء ضميرا مستترا مفسرا بتميز في خمسة مواضع وهي

قوله تعالى :

١ — وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا (١) النساء ٦٩

٢ — كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ الكهف ٥

٣ — كَبُرَ مَقَاتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ . ٣ الصف

٤ — وَحَسَنَتْ مَرْتَفَعًا . الكهف ٣١

٥ — كَبُرَ مَقَاتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا . ٣٥ غافر

هذا ولم يأت فاعلها اسما مضافا لما فيه أل .

أما بقية الصيغ وهي : (حَبَّذا ولا حَبَّذا وَحَبَّ) فلم يرد لها

استعمال في القرآن الكريم .

(١) على الرأي الراجح في إعرابها .

الخاتمة

وفيها تلخيص موجز لمعالم البحث :

موضوع البحث هو : " أساليب المدح والذم عند النحويين " ، وقد اشتمل على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة ويقفوها تعقيب وخاتمة . وقد خُصّص الفصل الأول للصيغتين (نعم وبئس) كما خُصّص الفصل الثاني للصيغتين (حَبذا ولا حَبذا) ، أما الفصل الثالث فإنه خُصّص للصيغ الأخرى مثل : (فَعِل للمدح والذم - وَحَبَّ للمدح - وسَاء للذم) . أما الفصل الأول من البحث فقد بدأ بالحديث عن استعمالات الصيغتين (نعم وبئس) ، مع ضرب الأمثلة لذلك من القرآن الكريم وكلام العرب ، ثم بين دلالة كل منهما على معناها الإنشائي ، وعلاقة ذلك بالمعنى اللغوي ، مع ذكر المميزات التي مازت هاتين الصيغتين عن غيرهما من الأفعال .

وفي المبحث الأول من هذا الفصل ، تناول البحث فيما تناول اللغات المتعددة الواردة فيهما عن العرب . . . تلك التي بلغت أربع لغات ، بيانها كالآتي : (١) (فَعِل) - بفتح وكسر (٢) و (فَعِل) بكسرتين ، (٣) و (فَعَل) بفتح وسكون (٤) و (فَعَل) بكسر فسكون . كما تناول البحث اختلاف النحاة في حقيقة الصيغتين (نعم وبئس) من جهة التسمية أو الفعلية .

وفي المبحث الثاني من هذا الفصل - وهو مبحث الفاعل - تناول البحث فيما تناول فاعل نعم وبئس إذا كان اسما ظاهرا ، مع بيان الشروط التي اشترطها النحاة في ذلك واختلافهم فيها . ثم تناول المبحث

بالدراسة آراء النحاة في (أل) المتصلة بالفاعل وخلاف النحاة في نوعها - كما تناول خلافهم في جواز اتباعه بمختلف التوابع ، حيث منع بعضهم نعمته وتوكيده ، في حين أجاز ذلك نحاة آخرون - كما تناول الخلاف في جواز فصله عنهما بفصل ، حيث منع بعضهم ذلك وأجازة آخرون ببعض الفواصل .

ومن ناحية أخرى فقد بين البحث أحوال الفاعل حال كونه ضميراً مستترا ، ووضح اختلاف النحاة في جواز الإضمار أو منعه بتاتا عند بعض النحويين . كما بين شروط هذا الضمير . . . تلك الشروط التي تميزه عن غيره من الضمائر - كما بين خلافهم في إعراب النكرة المنصوبة بعد نعم وبئس ، وشروطها ، واختلافهم كذلك في جواز نصبها مع الفاعل الظاهر . وفي نهاية هذا البحث تم بحث أقوال النحاة في إعراب (ما) المتصلة بنعم وبئس ، في نحو : نعمًا وبئسًا ، وفصل أقوالهم فيها تفصيلاً مسهباً .

أما البحث الثالث في هذا الفصل فقد خصص للمخصوص بالمدح والذم ، فوضح المراد به ، وموقعه من الصيغة ، وإمكانية الاستغناء عنه ، كما بين الشروط التي اشترطها النحاة فيه ، واختلافهم في إعرابه . أما الفصل الثاني فقد خصص للصيغتين (حبذا ولا حبذا) ، حيث ابتدأ بتوضيح دلالتيهما على المدح والذم ، مع إيراد أمثلة لاستعماليهما من كلام العرب .

وتناول البحث الأول منه كلمة (حَبَّ) من (حبذا) ، فوضح اختلاف النحاة في تصرفها كما أنه تناول اللغة الواردة فيها ، وجمود الفعل ، كما بين اختلافهم في إعراب (حبذا) .

أما المبحث الثاني منه ، فقد تناول اسم الإشارة (ذا) من
(حبذا) ، وبين خلاف النحاة في سبب إفراد ، وتذكيره والتزام ذلك
مع مختلف الأسماء مهما كانت مجموعة أو مشناة أو مؤنثة .
و تناول المبحث الثالث منه المخصوص بالمدح أو الذم ، فبيّن
اختلاف النحاة في إعرابه . كما وضح الخلاف في إعراب النكرة المنصوبة بعد
(حبذا) .

أما المبحث الرابع فقد تناول قضية دخول (لا) النافية
على (حبذا) حيث نشأت منها صيغة أخرى تفيد الذم وهي (لا حبذا) .
ثم انتهى هذا الفصل بمقدّم مقارنة بين الصيغتين (حبذا ولا حبذا)
من جهة ، والصيغتين (نعم وبئس) من جهة أخرى .

أما الفصل الثالث من البحث فقد تناول الأساليب الأخرى القياسية
المستعملة للمدح أو الذم ، حيث بين المبحث الأول منه صيغة (فمّل)
بفتح وضم ، للمدح أو الذم ، من جهة استعمالها ، ودلالاتها على كلّ
من المعنيين ، ثم عالج صياغتها من الأفعال المختلفة ، فحدّد الشروط
التي اشترطها النحاة في الفعل المراد إيجاد الصيغة منه ، ثم كيفية بنائها
من الأفعال الصحيحة والمعتلة والمضعفة ، كما بين علّة لزوم هذه الصيغة .
كما بين آراء النحاة في إعمالها وأحكامها ، والخلاف بينهم في ذلك .

أما المبحث الثاني فقد خصص لصيغة المدح (حبّ) ، فبيّن
دلالاتها على معناها ، وأقوال النحاة في تصريفها أو جمودها ولزومها ،
وكذلك تناول عطفها في غيرها .

أما المبحث الثالث فقد خصص لصيغة الذم (ساء) فتناول استعمالها
في الكلام وتصريفها ، ووضح السبب في إفرادها بالذكر ، كما تناول الحديث

عن فاعلها ، ثم الحديث عن اتصال (ما) بها على نحو اتصالها
(بنعم وبئس) . وكذلك إعراب المخصوص بالذم بعدها .

وقد انتهى البحث بتمقيب تضمن إحصائية لصيغ المدح والذم
الواردة في القرآن الكريم وأحوال الفاعل فيها .

وأخيرا أرجو أن أكون قد وفقت في سدّ ثغرة من الدراسات
النحوية ، وما أبرئ نفسي من الخطأ ، وإني أحوج ما أكون إلى التوجيه
والنصح والإرشاد . أدعو الله تعالى أن يجعل هذا الجهد المتواضع
في ميزان أعمالنا يوم توضع الموازين ، والله الهادي إلى سواء السبيل
إنه نعم المولى ونعم النصير وحسبنا الله ونعم الوكيل . وآخر دعوانا أن
الحمد لله ربّ العالمين .

فهرس الفهرسارس

رقم الصفحة

٣٢١	فهرس الحوضوعات	—	١
٣٢٨	فهرس الايات القرآنية .	—	٢
٣٣٣	فهرس الاحاديث النبوية .	—	٣
٣٣٤	فهرس الامثال والاقوال الماثورة .	—	٤
٣٣٥	فهرس الشواهد الشعرية .	—	٥
٣٣٩	فهرس الاعلام .	—	٦
٣٤٩	فهرس المراجع	—	٧

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

أ - د

٢

مقدمة

الفصل الأول :

الصيغتان : (نعم وبئس) :

٢

- استعمالا لهما للمدح والذم

٤

- دلالة نعم على المدح وبئس على الذم

٧

- أجزاء الصيغتين (نعم وبئس)

١٠

المبحث الأول : الفعلان (نعم وبئس)

١٠

مسألة : اللغات فيهما

ما ورد من قولهم نعم وبئس في نعم وبئس ١٨

٢١

مسألة : هل نعم وبئس فعلان أو اسمان ؟

٢٢

التوضيح :

٢٤

أدلة الفريق الأول على فعليتهما

٢٤

١ - تأنيثهما

٣١

اعتراض للفريق الآخر عليه

٣٤

٢ - رفعهما الظاهر والمضمر

٣٧

٣ - بناؤهما على الفتح

٣٨

٤ - اشتقاقهما

٣٨

٥ - دخول لام القسم عليهما

٤١

أدلة الفريق الثاني على الاسمية

٤٤

١ - جرهما

رقم الصفحة

- ٢ - دخول حرف النداء* عليهما ٥١
- ٣ - جمود شمت ٦١
- ٤ - مجيئهما على فصيل ٦٥
- ٥ - دخول لام الابتداء* ولام القسم عليهما ٦٦
- الترجيح : ٦٨
- المبحث الثاني : فاعل نعم وبئس ٧٢
- أولا - الفاعل اسما ظاهرا ٧٢
- ١ - شروطه
- مسألة : هل يجوز مجيؤ* مخالف للشروط ؟ ٧٣
- الترجيح ٨٧
- مسألة : في (أل) الداخلة على فاعل نعم وبئس والخلاف في نوعها ٩٦
- ف الترجيح ١٠٥
- ب - اتباعه بمختلف التوابع
- مسألة : هل يجوز اتباع المرفوع بنعم ١٠٩
- و بئس ؟
- الترجيح ١١٦
- ج - فصله عنهما ١١٨
- مسألة : هل يجوز الفصل بين نعم و بئس وفاعلهما الظاهر ؟ ١١٨
- الترجيح ١٢١

رقم الصفحة

- ١٢٢ ثانيا : الفاعل مضرا في نعم وبئس
- ١٢٢ مسألة : هل يجوز الاضمار في نعم وبئس؟
- ١٣١ - ما يختص به هذا الضمير
- ١٣٣ - علة وجوب الاستتار
- ١٣٧ الترجيح
- مسألة : النكرة المنصوبة بعد نعم وبئس
- ١٣٩ والخلاف في اعرابها
- شروط التمييز عند من اعرابها كذلك ١٤٢
- ١٤٦ الترجيح
- مسألة : هل تنصب النكرة على التمييز
- ١٤٨ والفاعل اسم ظاهر؟
- ١٥٩ الترجيح
- مسألة : ما المتصلة بنعم وبئس وآراء
- ١٦٦ النحويين فيها
- ١٨٣ الترجيح
- البحث الثالث : المخصوص بالمدح والذم بعد نعم وبئس ١٩٠
- ١٩٠ - ما المخصوص بالمدح والذم ؟
- ١٩٠ - موقعه في الصيغتين
- ١٩١ - حذفه من الصيغة جائز
- ١٩٣ - شرط المخصوص بالمدح والذم
- ١٩٥ مسألة : آراء النحاة في اعراب مخصص نعم وبئس
- ٢٠٦ الترجيح

رقم الصفحة

- ٢١٢ الفصل الثاني : الصيغتان (حبذا ولا حبذا)
- ٢١٣ دلالتهما على المدح والذم واستعمالاتهما
- ٢١٥ - اجزاء الصيغتين (حبذا ولا حبذا)
- ٢١٦ المبحث الأول : الفعل (حب) من حبذا
- ٢١٦ مسألة : آراء النحاة في تصريفه
- ٢١٨ الترجيح
- ٢٢٠ لللفة في حبذا
- ٢٢١ جمود حبذا
- ٢٢١ مسألة : اقوال النحاة في صيغة حبذا واعرابها
- ٢٣٧ الترجيح
- ٢٣٩ المبحث الثاني : (ذا) من (حبذا)
- مسألة : التزام الافراد والتذكير في اسم الاشارة (ذا)
- ٢٤٠ من (حبذا) وآراء النحاة في ذلك .
- ٢٤٥ الترجيح
- ٢٤٧ المبحث الثالث : المخصوص بالمدح والذم بعد (حبذا)
- ٢٤٨ مسألة : اعرابه والخلاف فيه
- ٢٥٦ الترجيح
- مسألة : النكرة المنصوية بعد (حبذا) وآراء النحاة
- ٢٥٨ في اعرابها
- ٢٦٣ الترجيح

رقم الصفحة

- المبحث الرابع : " لا " النافية الداخلة على (حبذا) ٢٦٦
- مسألة : هل دخول أداة النفي (لا) على (حبذا)
- ٢٦٦ مخالف لقواعد النحو ؟
- مقارنة بين صيغتي المدح والذم (نعم وبئس)
- ٢٦٨ والصيغتين (حبذا ولا حبذا)
- ٢٧٦ الفصل الثالث : أساليب أخرى للمدح والذم
- المبحث الأول : صيغة (فعل) للمدح والذم ٢٧٦
- ٢٧٦ استعمالها
- ٢٧٧ دلالة (فعل) على معنى المدح والذم
- ٢٧٩ صياغة (فعل) من الأفعال
- أولا : شروط الفعل القابل للصياغة على (فعل)
- ٢٧٩ عند النحاة
- ٢٨٢ ثانيا : كيفية بناء (فعل) من الأفعال المختلفة
- ٢٨٢ أ - بناءه من الأفعال الصحيحة
- ٢٨٢ ب - بناءه من الأفعال المضعفة
- ٢٨٣ ج - بناءه من الأفعال المعثلة
- ٢٨٤ د - بناءه من الأفعال الجوف
- ٢٨٤ هـ - بناءه من الناقص
- ٢٨٥ و - بناءه من معتل المين واللام
- ٢٨٥ ثالثا : لزوم صيغة فعل
- ٢٨٦ اللغات في فعل

رقم الصفحة

مسألة : هل تعطي صيغة (فعل) حكم

٢٨٩

(نعم وبشئ) في الاعمال ؟

٢٩٧

الترجيح

٢٩٩

المبحث الثاني : صيغة (حب)

٢٩٩

- دلالتها على المدح

٢٩٩

- تصرفها

٣٠٠

- جمود (حب) ولزومها

٣٠٠

- اللفظة فيها

٣٠٣

- فاعل (حب) ومخصوصها

٣٠٤

المبحث الثالث : صيغة (ساء) للذم

٣٠٤

- دلالتها واستعمالها

٣٠٥

- تصرفها

٣٠٥

- افرادها بالذكر عند النحاة

٣٠٦

- فاعل (ساء)

٣٠٧

- (ما) اللاحقة لـ (ساء)

٣٠٨

- المخصوص بالذم في (ساء)

٣٠٨

جواز حذفه

تعقيب وفيه احمائية لصيغ المدح والذم في القرآن

٣١٠

الكريم

٣١٦

الخاتمة

رقم الصفحة

٣٢٠

فهرس الفهارس

٣٢١

فهرس الموضوعات

٣٢٨

فهرس الايات القرآنية

٣٣٣

فهرس الاحاديث النبوية

٣٣٤

فهرس الامثال والاقوال المأثورة

٣٣٥

فهرس الشواهد الشعرية

٣٣٩

فهرس الاعلام

٣٤٩

فهرس المراجع

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	المفحمة
يا أيها الناس اعبدا ربكم	٢١	البقرة	٥٧
بئسما اشتروا به أنفسهم أن يفكروا ٩٠	=		١٨٠/١٧٨/١٧٥/١٧٤ ٠٣١٣/١٨٨/١٨٧
بئسما يأمركم به إيمانكم	٩٣	=	٣١٣/٨٩
ولبئس ما شروا به أنفسهم	١٠٢	=	٣١٣/١٦٨/٨٩
وبئس المصير	١٢٦	=	٣١١/٨٨/٣
ولبئس للمهاد	٢٠٦	=	٣١١/٨٨
فنعما هي	٢٧١	=	١٧٧/١٧٠/١٦٨/١١ ٣١٣/١٨٩/١٨٦/١٨٤
وبئس المهاد	١٢	ال عمران	٣١١
ونعم أجر العاملين	١٢٦	=	٣١٢/٨٨/٢
وبئس مثوى الظالمين	١٥١	=	٣١٢/٨٨/٣
وبئس المصير	١٦٢	=	٣١١/٨٨/٣
ونعم الوكيل	١٧٣	=	٣١٠/٨٧/٢
فيئس ما يشترون	١٨٧	=	٣١٣
وبئس المهاد	١٩٧	=	٣١١
وساء سبيلا	٢٢	النساء	٣١٤
فساء قرينا	٣٨	=	٣١٤/٣٠٩/٣٠٧/٣٠٤
نعما يعظكم به	٥٨	=	١٧٤/١٧١/١٦٨/٨٩ ٣١٣/١٨٧
وحسن أولئك رفيقا	٦٩	=	٣١٥/٢٩٤/٢٧٧
يا ليتني كنت معهم	٧٣	=	٥٥

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
وأرسلناك للناس رسولا	٧٩	النساء	١٥٩
مأواهم جهنم وساءت مصيرا	٩٧	=	٣١٤/٣٠٩/٣٠٧
وساءت مصيرا	١١٥	=	٣١٤
لبئس ما كانوا يعملون	٦٢	المائدة	٣١٣
لبئس ما كانوا يمتنعون	٦٣	=	٣١٣
ساء ما يعملون	٦٦	=	٣١٤
لبئس ما كانوا يفعلون	٧٩	المائدة	٣١٣
لبئس ما قدمت لهم أنفسهم	٨٠	=	٣١٣/١٧٢
ألا ساء ما يزرعون	٣١	الأنعام	٣١٤/٣٠٧
ساء ما يحكمون	١٣٦	=	٣١٤
بئسما خلفتموني من بعدي	١٥٠	الأعراف	٣١٣/١٦٩/٨٩
ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا	١٧٧	=	٣١٤/١٩٤
وبئس المصير	١٦	الأنفال	٣١١
نعم المولى ونعم النصير	٤٠	=	٣١٠/٣
إنهم ساء ما كانوا يعملون	٩	التوبة	٣١٤/٣٠٧
ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا	٣٦	=	١٥٩
وبئس المصير	٧٣	=	٣١١
لآمن من في الأرض كلهم جميعا	٩٩	يونس	١٦٣
وبئس الورد المورود	٩٨	هود	٣١١
بئس الرفد العرفود	٩٩	=	١١٦/١١٢
يا أيت اني رأيت أحد عشر كوكبا	٤	يوسف	٦٠
واسأل القرية	٨٢	=	١٩٥

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>السورة</u>	<u>الصفحة</u>
وبئس المهاد	١٨	الرعد	٣١١
والعلائكة يدخلون عليهم من كل باب ٢٣ =			٤٩
سلام عليكم	٢٤	=	٤٩
فنعم عقبى الدار	٢٤	=	٣١٢/٨٨/١٦
وبئس القرار	٢٩	إبراهيم	٣١١
ألا ساء ما يزدرون	٢٥	النحل	٣١٤
فلبئس مشى المتكبرين	٢٩	=	٣١٢/٧٧
ولنعم دار المتقين	٣٠	=	٣١٢/١٩٣/٧٧/٢
ألا ساء ما يحكمون	٥٩	=	٣١٤
وساء سبيلا	٣٢	الاسراء	٣١٤
كبرت كلمة تخرج من أفواههم	٥	الكهف	٢٧٧/٢٨٧/٢٩١/
			٠٣١٥/٢٩٣
بئس الشراب	٢٩	=	٣١١/٧٧
وساءت مرتفقا	٢٩	=	٣١٤
نعم الثواب	٣١	=	٣١٠/٨٨
وحسنت مرتفقا	٣١	=	٣١٥/٢٨٧
بئس للظالمين بدلا	٥٠	=	١٢٣
فتمثل لها بشرا سويا	١٧	مريم	١٦٥
يا أبت لم تعبد ما لا يسمع	٤٢	=	٦٠
وساء لهم يوم القيامة حملا	١٠١	طه	٣١٤/٣٠٧/٣٠٤
لبئس المولى ولبئس المشير	١٣	الحج	٣١١
وبئس المصير	٧٢	=	٣١١
ضمف الطالب والمطلوب	٧٣	=	٣١٥

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
فنعم المولى و نعم النصير	٧٨	الحج	٣١٠
ولبيش المصير	٥٧	النور	٣١١
إنها ساءت مستقرا ومقاما	٦٦	الفرقان	٣١٤
فساء مطر المنذرين	١٧٣	الشعرا	٣١٣/٣١٩/٣٠٤
فتيسم ضاحكا	١٩	النحل	١٦٣
ألا يسجدوا	٢٥	=	٢٣١/٥٤
فساء مطر المنذرين	٥٨	=	٣١٣
ساء ما يحكمون	٤	المنكوت	٣١٤
يا أيها النبي اتق الله	١	الأحزاب	٥٧
فلنعم المجيئون	٧٥	الصافات	٣١٠/٨٨
فساء صياح المنذرين	١٧٧	=	٣١٣
نعم العبد	٣٠	ص	٣١٠/٧٨/٧٧/٢
نعم العبد	٤٤	=	٣١٠/٢٠٩/١٩٢
فبيش المهاد	٥٦	=	٣١١
فبيش القرار	٦٠	=	٣١١
والذين اتخذوا من دونه أوليا	٣	الزمر	٤٩
فنعم أجر العاملين	٧٤	=	٣١٢
يا عباد فاتقون	١٦	الزمر	٥٧
كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا	٣٥	غافر	٣١٥
فبيش مثوى المتكبرين	٧٦	غافر	٣١٢
فبيش القرين	٣٨	الزخرف	٣١١
يا عباد لا خوف عليكم اليوم	٦٨	=	٦٠

<u>الايقاف</u>	<u>رقمها</u>	<u>السورة</u>	<u>الصفحة</u>
سا* ما يحكمون	٢١	الجاثية	٣١٤
وسا* ت مصيرا	٦	الفتح	٣١٤
بئس الاسم الفسوق بعد الايمان	١١	الحجرات	٣١١
فنعم الماهدون	٤٨	الذاريات	٣١٠/١٩٢/٨٨
فبئس المصير	٨	المجادلة	٣١١
انهم سا* ما كانوا يعملون	١٥	=	٣١٤
كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون	٣	الصف	٣١٥
بئس مثل القوم الذين كذبوا	٥	الجمعة	٣١٢/١٩٤/٨٨
انهم سا* ما كانوا يعملون	٢	المنافقون	٣١٤
وبئس المصير	١٠	التغابن	٣١٢
يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك	١	التحريم	٦٠
وبئس المصير	٩	=	٣١٢
وبئس المصير	٦	الطك	٣١٢
زرعها سيمعون ذراعا	٣٢	الحاقة	١٥٥
فلا صدق ولا صلى	٣١	القيامة	٢٦٨
فقد رنا فنعم القادرون	٢٣	المرسلات	٣١١/١٩٣
يا ليتني قدمت لحياتي	٢٤	الفجر	٥٥
إن الإنسان لفي خسر	٢	العصر	١٠٥

فهرس الأَخَادِيث النبوية

رقم الصفحة

- من تَوْضُأً يوم الجمعة فيها و نَعِمَت ، ومن اغتسل
فالفصل أفضل ٢٥
- نعم عبد الله وأخو المشيرة خالد بن الوليد ٨١
- نعم الرجل من رجل لم يَطَأْ لنا فراشا ولم يَفْتَحْ
لنا كفا منذ أُتِينَاهُ (١) ١٦٢

(١) هذا الحديث موقوف .

فهرس الاُمثال والاُقوال المأثورة

رقم الصفحة	
٢٤٣	— أُطريَّ فانك ناعلة .
١٠٨	— أكلت شاة كلَّ شاة .
١٦٩	— إِنِّي مَّا أَن أَصنع .
١٧١	— إِنِّي مَّا أَن أَفعل ذلك .
٩٠/٨١	— بئس عبد الله أنا إِنْ كان كذا .
١٨٦/١٨٤/١٧١	— رققته رقا نعلًا
٨١	— شهدت صفين وبشت صفون
٢٤٣	— الصيف ضيعت اللبن .
/١٧١/١٧٠	— غسلته غسلًا نعلًا .
١٨٦/١٨٤	
١٢٥	— لي مثله عبدا .
٢٩٦	— مررت بأبيات جاد بهنَّ أبياتا وجدنَّ أبياتا .
٤٦/٤٥	— نعم السَّير على بئس المير .
١٦٢/١٦٠	— نعم القليل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب .
٤٦/٤٤	— والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء وبرها سرقة .
٥١	— يا نعم المولى ويا نعم النصير .

رقم الصفحة

الشاهد

٢٠٨	أخو الندى وابن المشيرة	ان ابن عبدالله نعم
٢٦٠/٢٣٠	وغوا ان تواصلوا بالاعانة والصبر	الا هذا قوما سليم فانهم
٣٠٢	وحبيبها من خابط الليل زائر	سرت تخبط الظلما من حانني قسا

(س)

٢٠٧	أمارس فيها كنت نعم الممارس	اذا أرسلوني عند تمذير حاجة
-----	----------------------------	----------------------------

(ق)

٢١٩	ولو كان من عبيد ومشقوق	فوالله لولا تمره ما حبيت
٢٤١	تعذلاني في رمعي المهرق	هذا انما خليلي ان
١٥٤/٤	فعلا وامهم زلا منطيق	والتغلبيون بعس الفحل فحلهم

(ك)

٩٤/٨٧	ليت أحياء هم فيمن هلك	وبعس هذا الحي حيا ناصرا
-------	-----------------------	-------------------------

(ل)

٧٨/٣	زهير حساما مفردا من حمائل	فتمم ابن أخت القوم غير مكذب
٣٣	أعرافهن لا يدينا مناديسل	ثمت قمنا الى جرد مسومة
٤٠	لناموا قما ان من حديث ولا صالي	حلفت لها بالله حلفة فاجر
١٢٠	وبعس من الطيحات الهديسل	فبادرن الديار يزفن فيهما
١٢٠	لبعس اذن راعي المودة والوصل	أروح ولم أحدث لليلي زبارة
١٩١/١٢٣	وشيخ الحي خالك نعم خالا	أبو موسى فجدك نعم جددا
٢١٤	ولا هذا الجاهل المائل	ألا هذا عاذري في الهوى
٢٥٩/٢٣٠	رام مباراة مولع بالمعالي	هذا الصبر شيمة لا مبرى
٢٨٨	بق بالبشر والعطاء الجزيل	حسن فعلا لقا ذي الثروة الممل
٣٠٢/٢٩٦	وحبيبها مقولة حين تقبل	فقلت اقلوها عنكم بمزاجهم

الشاهد	(م)	رقم الصفحة
ماوي بل ريتما غـارة	شموا* كاللذعة بالميسم	٣٢
لعمرى وما عمرى علي بهيـن	لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم	١١٢ / ٣٨
الست بنعم الجاريو* لف بيته	اخاظة او معدم المال مصرصا	٤٥
يا لمنة الله على أهل الرقـم	اهل العمير والوقير والخـزم	٥٩
وسلمى أكمل الثقلين حسنـا	وفي اثوابها قمرو ريسم	٨٠
نياف القرط غرا* الثنايـا	ورعد للنساء* ونعم تيسم	٨٠
تخيرته فلم يعدل سـواه	فنعم المر* من رجل تهـام	١٥٨ / ٤٧ ١٦٢
يحيى لنعم السيدان وجدتمـا	على كل حال من سحيل ومـرم	٢٠٧
حب بالنور الذي لا يـسرى	منه الا صفحة أولمـام	٢٦٩

(ن)

الا يا اسلمي يا ترب أسما* من ترب	ألا يا اسلمي حييت عني وعن صحبي	٥٣
اذا لقام بنصرى معشر خشـن	عند الحفيظة ان ذو لوثـة دانـا	٦٧
فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم	وصاحب الركب عثمان بن عفانـا	٨٩ / ٢٩
فنعم مرزا* من ضاقت مذاهبـه	ونعم من هو في سرواعـلان	٩٣ / ٨٥
لنعم موثلا المولى اذا حـذرت	بأساء* ذي البغي واستيلا* ذي الـاحـن	١٢٣
ولقد علمت بأن دين محمـد	من خير أديان البرية دينـا	١٦٠
يا حبذا الريان من جـبـل	ويا حبذا ساكن الريان من كانـا	٢٢٧ / ٢٢٨ ٢٤١
وحبذا نفحات من يمانـية	تأتيك من قبل الريان أحـيانـا	= = =
	فحبذا ربا وحب دينـا	٣٠١ / ٢٣٢

(هـ)

فنعم أخو الهيجا ونعم شبابـها	ولكن أعجازا شديدا ضريرها	٩٣ / ٨٦
فأما الصدور لا صدور لجعـفر	اذا الموضع العوجاء جال برهـما	٢٠١
وقائلة نعم الفتى انت من فـسـى		١٦٢ / ١٦٠ ١٦٥
ألا حبذا اهل الملا غير أنـسـه	اذا ذكرت مي فلا حبذا هـيـا	٢١٤

(ي)

فهرس الا علام

(الهمزة)

- إبراهيم السامرائي : ٢٣٦ — ٢٠٥
- إبراهيم بن هرمة : ٦٦ — ١٩
- أحمد الجوارى : ٢٣٣ — ٢٢٣
- الأخطل التغلبي : ٣٠٢ — ٢٢٨ — ١٥٤ — ١٢٣ — ٥٣ — ٤
- الأخفش الأوسط : ١٣٢ — ٨٣ — ٨٢ — ٧٩ — ٧٤ — ٧٣ — ٢٠
- ١٣٣ — ١٣٥ — ١٦٦ — ١٦٧ — ١٦٩ — ١٧٢
- ١٧٦ — ١٧٧ — ٢٢٣ — ٢٣٢ — ٢٥١ — ٢٥٥ — ٢٥٨
- ٢٦١ — ٢٨٩ — ٢٩٤ — ٣٠٧
- الأزهري (خالد) : ٢٨٥ — ٢٨٤ — ٢٠٦ — ١٧٩ — ١٥٠
- إسحق بن ملكون : ٩٦
- الأشموني : ١٥٠ — ١٣٧ — ١١٤ — ١٠٧ — ٩٣ — ٧٧
- ٢٢٧ — ٢٧٤ — ٢٩٠ — ٢٩٥ — ٣٠٥
- أمرؤ القيس : ٤٠
- ابن الأباري (أبو البركات) : ١٧٦ — ١٦٧ — ٦٤ — ٣٧ — ٢٤ — ١٦

(ب)

- ابن بابشاذ : ٢٠١ — ١٩٩ — ١٣٧ — ١٣٦ — ٩٨ — ١٤
- ٢٠٣ — ٢٠٤ — ٢١٦ — ٢١٧ — ٢٢٢ — ٢٢٤
- ٢٣٢ — ٢٤٧ — ٢٤٩ — ٢٥٢ — ٢٥٣ — ٢٥٩
- ٢٦٢ — ٢٧٢
- ابن الباذش : ٢٠٠ — ١٩٦
- بجير بن عبد الله : ١٦٠ — ١٤٧

ابن برهان : ٢٢٤ — ٢٩٠

بشر بن مروان : ٨٥

أبو بكر (الاسود بن سقوب الليثي) : ١٤٧

أبو بكر الصديق : ٧ — ٨

بلال بن أبي بردة : ٢٥

(ث)

ثعلب : ٤١ — ١٧٢ — ٢٤٠

(ج)

الجرمي (أبو عمر) : ٧٤ — ٨٠ — ٩٢ — ١٦٧ — ١٧٦ — ١٩٦ — ٢٠٣

جرير : ٤ — ١٥٤ — ٢٢٨

ابن جني (أبو الفتح) : ٢٩ — ٧٦ — ٩٦ — ٩٨ — ١٠٩ — ١٢٢ — ١٢٦

١٣٠ — ١٤٨ — ١٥٣ — ١٩٦ — ١٩٧ — ١٩٩ —

٢٠٣ — ٢١٣ — ٢١٦ — ٢١٧ — ٢٢٢ — ٢٢٤ —

٢٤٠ — ٢٤٣ — ٢٤٩ — ٢٥٢ — ٢٥٣ — ٢٥٨ —

٢٦٠ — ٢٨٦ —

الجواليقي : ٩٦

(ح)

ابن الحاجب : ١٩٧ — ٢١٩

الحارث بن هاد : ١٦٠

حسان بن ثابت : ٤٥ — ٧٩

الحطيئة : ٢٤٢

حفص (أبو عمرو حفص بن سليمان بن المغيرة) : ١٢

حمزة بن حبيب الزيات : ١١

أبو حيان : ١٩ — ٤٣ — ٩٤ — ١١٥ — ١١٨ — ١٢٠ —
 ١٥٧ — ١٥٨ — ١٧٢ — ١٧٧ — ١٨١ — ٢٠٩ —
 ٢٢٢ — ٢٥٩ — ٢٦٣ — ٢٦٧ — ٢٩٠ — ٢٩٥

(خ)

خالد بن الوليد : ٨١
 ابن خروف : ١٦٦ — ١٧٠ — ١٩٦ — ٢٠٠ — ٢٢٢ — ٢٢٤ —
 ٢٢٦ — ٢٤٩ — ٢٥٢
 ابن الخشاب : ٦٢ — ١٠٧ — ١٤٤ — ٢٠٣
 أبو الخطاب : ١٣
 خطاب الماردي : ٢٢٣
 الخليل بن احمد : ٢٢١ — ٢٢٣ — ٢٢٦ — ٢٤٠ — ٢٥١

(د)

أبت درستويه : ٢٢٤ — ٢٥١ — ٢٥٥
 دريود × ٢٢٣ — ٢٥١
 الدماميني : ٤٣ — ١١٠ — ٢٨٩ — ٢٩٢ — ٣٠٦
 أبو دهيل الجمحي : ٢٠٨

(ز)

ذو الرمة : ٢٥ — ٥٨ — ٥٣ — ٢١٤ — ٣٠٢

(ر)

الربيعي (علي بن عيسى) : ٢٢٣ — ٢٥١
 ابن أبي الربيع : ٢٢٦

الرضي

: ٢٠ — ٢٢ — ٤٠ — ٤٢ — ٥٢ — ٦٥ — ٧٣ —

٧٤ — ٧٦ — ٧٩ — ٨١ — ٨٤ — ٩١ — ١٠٤ —

١٠٩ — ١٠١ — ١١٤ — ١٢٦ — ١٢٨ — ١٣٠ —

١٣٢ — ١٣٣ — ١٣٤ — ١٣٨ — ١٣٩ — ١٤٣ —

١٤٤ — ١٤٥ — ١٥٧ — ١٥٨ — ١٨٢ — ١٩٠ — ١٩٦ —

١٩٩ — ٢١٣ — ٢١٨ — ٢١٩ — ٢٢٠ — ٢٤٤ — ٢٤٥ —

٢٤٩ — ٢٥٢ — ٢٥٣ — ٢٥٤ — ٢٥٩ — ٢٦٢ —

٢٦٨ — ٢٧١ — ٢٧٤ — ٢٧٨ — ٢٨٢ — ٢٨٣ —

٢٨٨ — ٢٩٠ — ٢٩٥ .

رفاعة الفقمسي

: ١٢٠

(ز)

الزبيدي (أبو بكر) : ١٢٦ — ١٤٠ — ٢٢٣ — ٢٣٢ — ٢٥١ —

٢٥٥ — ٢٥٨ — ٢٦١ .

الزجاج

: ٦ — ٩٦ — ١٦٧ — ١٩٥ — ١٩٦ — ١٩٩ —

٢٠٣ — ٢٩١ .

الزمخشري

: ٧٦ — ١٢٦ — ١٤٨ — ١٦٧ — ١٩٢ — ١٩٦ —

١٩٩ — ٢٠٣ — ٢٢٠ — ٢٥٨ — ٢٦٠ — ٢٧٠ .

زهير بن أبي سلمى

: ٣ — ١١٣ — ٢٠٧ .

(س)

ابن السراج

: ٤٣ — ٤٤ — ٤٦ — ٤٧ — ٧٣ — ٧٩ — ٩٢ — ٩٦ — ٩٨ —

١٠٩ — ١١٠ — ١١٣ — ١١٥ — ١١٧ — ١١٩ — ١٢٢ — ١٢٥ —

١٣٢ — ١٣٩ — ١٤٠ — ١٤١ — ١٤٨ — ١٥٠ — ١٥١ — ١٥٢ —

١٥٣ — ١٦٦ — ١٦٩ — ١٧٠ — ١٩٦ — ١٩٩ — ٢٠٣ — ٢٠٧ —

٢١١ — ٢٢٢ — ٢٢٥ — ٢٤٠ — ٢٤٣ — ٢٥٠ — ٢٥٤ — ٢٦١ —

٢٧٧ — ٢٨١ — ٢٨٣ — ٢٨٤ .

أبو سميد السيرافي : ٢٩ — ٦٣ — ٧٨ — ٩٦ — ٩٩ — ١٢٢ — ١٢٥ —

١٢٩ — ١٣٠ — ١٣٩ — ١٤٨ — ١٥٠ — ١٩٦ —

١٩٩ — ٢٠٣ — ٢٢٢ — ٢٢٥ — ٢٥٠ — ٢٥٤ .

سحمان : ٥٨

السمن الحلبي : ١٨٠

سنان بن أبي حارثة : ١١٣

سهل بن حنيف : ٨١ — ٨٢ .

سيبويه : ٥ — ١٠ — ١١ — ١٣ — ١٤ — ١٥ — ٢٦ —

٢٩ — ٣٥ — ٧٥ — ٩٦ — ٩٧ — ١٢٢ — ١٢٤ —

١٢٧ — ١٢٨ — ١٢٩ — ١٣٠ — ١٣١ — ١٣٤ —

١٣٧ — ١٣٩ — ١٤٣ — ١٤٨ — ١٥٠ — ١٥١ —

١٦٦ — ١٦٩ — ١٧٠ — ١٧٨ — ١٧٩ — ١٩٥ —

١٩٦ — ١٩٨ — ٢٠٢ — ٢٠٣ — ٢١٠ — ٢٢٢ —

٢٢٣ — ٢٢٤ — ٢٢٦ — ٢٢٧ — ٢٤٠ — ٢٤٢ — ٢٤٩ —

٢٥١ — ٣١٧ .

السيوطي : ٧٧ — ١١٥ — ١٥٠ — ٢٠١ — ٢١٦ — ٢٤٨ —

٢٦٩ — ٢٧٣ — ٢٨٤ — ٢٨٨ — ٢٩٠ — ٢٩٥ —

٣٠١ — ٣٠٣ — ٣٠٦ .

(ث)

ابن الشجري : ١٨ — ١٩ — ٣٧ — ٢٣ — ٦٩ .

ابن شقير : ١٢٢ — ١٣٥ —

الثلوبين الصغير : ٩٧

الشنقيطي (الشيخ أحمد بن الأمين) : ٥١ — ٢١٤

(ص)

- الصلغاني : ٢١٨ — ٢١٦
الصبان : ٤٢ — ١٣٨ — ٢٣١ — ٢٥٦ — ٢٩٥ — ٣٠٦
الصيمري (ابو اسحق) : ٣٩ — ١٩٧ — ٢٠٣ .

(ض)

- ضمرة بن ضمرة النهشلي : ٣٢

(ط)

- أبو طالب بن عبد المطلب : ٣ — ١٦٠

(ع)

- عاصم (عاصم بن أبي النجود الكوفي التميمي) : ١٢
ابن عامر (عبد الله بن عامر اليحصبي) : ١١
عباس حسن : ١٩٧ — ٢٠٥ .
عبد الله بن رواحة : ٢٣٧ .
عبد الله بن مسعود : ٨١ — ٨٢
عبدية بن الطبيب : ٣٣
عثمان بن عفان : ٧٩
ابن عصفور : ٢١ — ٣١ — ٧٣ — ٧٦ — ٧٩ — ٩٨ — ١٠٨
١٣٢ — ١٣٣ — ١٤٥ — ١٤٩ — ١٥٥ — ١٥٨ —
١٦٧ — ١٩٢ — ١٩٧ — ٢٠١ — ٢٢٢ — ٢٢٥ —
٢٢٩ — ٢٥٠ — ٢٥٤ — ٢٥٥ — ٢٥٩ — ٢٦٢ —
٢٨٢ — ٢٨٩ — ٢٩٢ .

ابن عقيل

: ٦ — ١٧ — ١٩ — ٢٠ — ٢١ — ٧١ — ٨٠ — ١١٤ —

١١٥ — ١١٧ — ١٣٤ — ١٥٠ — ١٦٦ — ٢١٨ —

٢٢٦ — ٢٣٠ — ٢٩١ — ٢٩٤ — ٣٠٣ — ٣٠٦ —

٠ ٣٠٨

المكبري (أبو البقاء) : ٣٠ — ٣٨ — ٥٤ — ٩٩ — ١٠٠ — ١١٠ —

١١١ — ١٤٤ — ١٥٦ — ١٧٦ — ١٩٢ — ٢٠١ —

٤٣٤ — ٤٣٨ — ٤٣٩ — ٤٣٩ —

ابن الملح

: ٢٤٦

أبو علي الشلويني

: ٢٥٠ — ٢٥٩ — ٢٦٣ —

أبو علي الفارسي

: ١١ — ٢٠ — ٣٤ — ٧٦ — ٨١ — ٨٤ — ٨٩ — ١٠٤ —

١٠٩ — ١١٠ — ١١١ — ١١٥ — ١٢٢ — ١٢٦ — ١٢٧ —

١٤٠ — ١٤٧ — ١٤٨ — ١٥١ — ١٥٣ — ١٦٦ — ١٦٧ —

١٧٠ — ١٧٢ — ١٧٧ — ١٩٢ — ١٩٦ — ١٩٧ —

١٩٩ — ٢٠٠ — ٢٠٣ — ٢٢٢ — ٢٢٤ — ٢٤٠ —

٢٤٤ — ٢٥٠ — ٢٥٨ — ٢٦١ — ٢٨٩ — ٢٩١ —

أبو عمرو بن الملا

: ١٢ — ٢٥٨ — ٢٦٠ —

عمرو بن ميمون

: ٥٩

الحسيني

: ٣٩ — ٥١ —

(غ)

الفلاييني (الشيخ مصطفى) : ٢٦٤ — ٢٦٧ —

(ف)

الفارسي

: ١١٠

الفسراء

: ٢٧ — ٣٦ — ٤١ — ٦١ — ٧٣ — ٧٤ — ٧٥ —

٧٨ — ٨٣ — ٩٦ — ٩٨ — ١٢٢ — ١٢٥ — ١٣٧ —

١٣٩ — ١٤٠ — ١٤١ — ١٥٦ — ١٦٦ — ١٦٧ —

١٦٨ — ١٦٩ — ١٧٠ — ١٧٢ — ١٧٦ — ١٧٩ —

١٨١ — ١٨٢ — ١٩٧ — ١٩٨ — ٢٠٦ — ٢١٦ —

٢١٧ — ٢٨٩ — ٢٩٣ .

(ق)

القتال الكلابي

: ٥٩

القرطبي

: ١١ — ١٨١

قلرب

: ١٨

(ك)

ابن كثير

: ١٢

الكروس بن حصن

: ١٦٠

كنزة أم شطة بن برد

: ٢١٤

الکسائي

: ١١ — ٢١ — ٣٥ — ٤١ — ٥٤ — ٧٤ — ٨٣ —

١١٨ — ١٢٠ — ١٢٢ — ١٢٥ — ١٣٧ — ١٣٩ —

١٤٦ — ١٦٦ — ١٦٧ — ١٦٩ — ١٧٠ — ١٧٢ —

١٧٣ — ١٧٤ — ١٧٦ — ١٧٩ — ١٩٨ — ٢٠٦ —

٢٣١ — ٢٨١ — ٢٨٢ — ٢٨٤ — ٣٢٢ — ٢٩٦ .

الکنفراوى

: ١٧٩

ابن کيسان

: ١٦٧ — ١٧٦ — ١٩٧ — ٢٠٥ — ٢٢٢ — ٢٢٤ —

٢٤٠ — ٢٤٤ — ٢٤٩ — ٣٥٤ — ٣٠٨ .

(ل)

٨ - ٧ :

أبو لهب

(م)

١٠٩ - ٨٤^{٨٢} - ٧٩ - ٧٤ - ٧٣ - ٢٣ - ٢١ :

ابن مالك

— ١٤٨ - ١٣٢ - ١٢٦ - ١١٥ - ١١٤ - ١١١

— ١٩٧ - ١٩٦ - ١٩٤ - ١٩٠ - ١٨٣ - ١٤٩

— ٢١٧ - ٢١٦ - ٢١٤ - ٢٠٨ - ٢٠٤ - ١٩٩

— ٢٥٩ - ٢٥٣ - ٢٤٩ - ٢٤٣ - ٢٤٠ - ٢٢٢

— ٣٠١ - ٢٩٥ - ٢٨٩ - ٢٨٨ - ٢٧٣ - ٢٦٤

• ٣٠٤

— ٧٤ - ٣٦ - ٣٤ - ٢٨ - ٢٣ - ١٣ - ١٢ :

المرادى

— ١٢٥ - ١٢٢ - ٩٨ - ٩٦ - ٨٤ - ٨٣ - ٧٦

— ١٤٠ - ١٣٩ - ١٣٣ - ١٣٢ - ١٢٩ - ١٢٨

— ١٩٥ - ١٧٠ - ١٦٩ - ١٦٦ - ١٤٨ - ١٤٤

— ٢٢٥ - ٢٢٢ - ٢١٠ - ٢٠٣ - ١٩٩ - ١٩٦

— ٢٧٨ - ٢٧٦ - ٢٥٤ - ٢٥٠ - ٢٤٢ - ٢٤٠

• ٢٩٤ - ٢٩٣ - ٢٨٩ - ٢٨٦

— ٢٣٧ - ١٧٩ - ١٥١ - ١٣٧ - ١١٤ - ٩١ :

المرادى

— ٢٩٥ - ٢٩٠ - ٢٧٢^{٢٥٤} - ٢٥٢ - ٢٤٧ - ٢٤٤

المرار المدوى : ٨٢

المرار بن مرداس بن همام : ٢٣٥

المغيرة بن عبد الله : ٢٠٨

المكوى : ٢٩٢ - ٢٨٩

(ن)

التابفة الذهباني : ٥٨

نافع (نافع بن أبي نعيم) : ١٢

النحاس : ١٦٦ — ١٧٢ — ١٧٤ — ١٨٥ — ١٨٧ —

٢٦٩ — ٢٧١ .

(هـ)

هرم بن سنان : ٣

ابن هشام : ٣ — ٢٣ — ٣٦ — ٧٧ — ١٣٢ — ١٣٣ — ١٤٤ —

١٥٠ — ١٩١ — ١٩٢ — ٢٠٤ — ٢٠٩ — ٢٢٦ —

٢٣٤ — ٢٤٠ — ٢٤٧ — ٢٤٩ — ٢٥٠ — ٢٥٢ —

٢٥٣ — ٢٥٤ — ٢٥٥ — ٢٦٥ — ٢٧٩ — ٢٩٠ —

٢٩٥ — ٢٩٩ — ٣٠٢ .

(و)

ورش (أبو سميد عثمان المصري) : ١٢

(ي)

يس العليمي : ١٠٠ — ٢٤٦

يحيى بن وثاب : ١٦

يزيد بن الطثرية : ٢٠٨

يزيد بن قنافة : ٣٨

ابن يمشي : ١٣ — ١٤ — ١٥ — ٣١ — ٣٥ — ٧٦ — ٧٩ —

٩٠ — ١٠٠ — ١٠٦ — ١٢٦ — ١٤٠ — ١٥١ — ١٥٢ —

١٦٧ — ١٧٦ — ١٩٤ — ١٩٩ — ٢٠١ — ٢٠٣ — ٢١٦ — ٢٢٠ —

٢٢١ — ٢٢٨ — ٢٣٣ — ٢٣٥ — ٢٤٤ — ٢٥٢ — ٢٥٨ — ٢٦٠ —

٢٧٠ — ٢٨٧ — ٣٠٠ — ٣٠٤ — ٣٠٥ .

أولا — المخطوطات :

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : تأليف أبي البقاء
العكبري ، تحقيق : عبدالرحمن السليمان العثيمين ، رسالة
ماجستير ، مخطوطة بالمكتبة المركزية ، جامعة أم القرى برقم ١١٢ .
- الجمل في النحو : لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي
البغدادي ، تحقيق : علي بن سلطان بن علي الحكي ،
رسالة ماجستير ، مخطوطة بالمكتبة المركزية ، جامعة أم القرى
برقم ٢٠٦ .
- الدرر الحصون في علم الكتاب المكنون : للسّمين الحلبي نسخة مصورة
عن مخطوطة بمكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم ١٢٧ تفسير ،
توجد صورة بمركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى برقم
٢٢٤ تفسير وعلوم قرآن .
- شرح كتاب سيبويه : للسيرافي / مركز البحث العلمي / جامعة أم
القرى ، (نحو) بدون رقم ، عن مخطوطة دار الكتب
والوثائق القومية رقم ١٣٧ نحو .
- شرح اللمع في النحو : لأبي البقاء العكبري مصورة فركز البحث العلمي /
جامعة أم القرى ، (نحو) بدون رقم .
- شرح اللمع : لأبي بركات عمر بن إبراهيم الكوفي البغدادي ، مصورة
عن مخطوطة مكتبة الظاهرية رقم : ٧٥٥٢ نحو ، لدى مركز البحث
العلمي / جامعة أم القرى .
- المساعد على التسهيل : لابن عقيل ، مصورة مركز البحث العلمي / جامعة
أم القرى عن نسخة دار الكتب رقم ٢٦٥ نحو .

— مشروع الرسائل الجامعية : إعداد د. سليمان العايد — مخطوط
بالمكتبة المركزية جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

ثانياً — المطبوعات :

— أساس البلاغة : للزمخشري ، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر ،
بيروت ١٣٨٥ هـ — ١٩٦٥ م .

— الأشباه والنظائر في النحو : للسيوطي — طبع دائرة المعارف
المثمانية حيدرآباد ، ط ٢ ١٣٦٠ هـ .

— الأصول في النحو : لابن السراج تحقيق د. عبدالحسين الفتلي ،
مطبعة النعمان ، النجف ١٩٧٣ م .

— إعراب القرآن : المنسوب للزجاج تحقيق : إبراهيم الإبياري ،
المطابع الأميرية القاهرة ١٩٦٣ م .

— إعراب القرآن : لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : د. زهير غازي
زاهد ، مطبعة الحائي بغداد ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م .

— إعراب القرآن الكريم وبيان تأليف الأستاذ محي الدين درويش
نشر دار الإرشاد بعمّان ، طبع دار المعارف للطباعة دمشق
١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .

— إعراب مئة آية من سورة البقرة : تأليف محمد عفيف الزهبي ، نشر
مؤسسة الزهبي للطباعة والنشر ، لبنان بيروت ط ٢ ١٣٩٢ هـ
١٩٧٣ م .

— ألفية ابن مالك في النحو والصرف : لمحمد بن مالك الأندلسي ،
توزيع دار التعاون ، عباس أحمد الباز ، مكة المكرمة .

— الأملاني : لأبي علي القالي — دار الفكر (بدون) .

— الأملاني الشجرية : لابن الشجري ، طبع مجلس دائرة المعارف المثمانية ،
حيدرآباد الدكن ط ١ ١٣٤٩ هـ .

— إمامنا من به الرحمن : لأبي البقاء المكي ، تصحيح وتحقيق :

إبراهيم عطاوة عوض ، مطبعة البابي الحلبي مصر ط ٢

١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م

— الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين المصريين والكوفيين :

تأليف أبي البركات بن الأنباري المكتبة التجارية الكبرى

مصر (بدون)

— أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لابن هشام الأنباري ، الناشر :

المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ، مطبعة السعادة بمصر ط ٥

١٣٨٦ هـ ١٩٦٧ م

— الإيضاح المضدي : لأبي علي الفارسي ، حققه وقدم له : د. حسن

شاذلي فرهود ، مطبعة دار التآليف مصر ط ١

١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م

— البحر المحيط : لأبي حيان الأندلسي ، مكتبة ومطابع الناصر

الحديثة ، الرياض (بدون) .

— البهجة العرضية : تأليف جلال الدين السيوطي ، دار إحياء الكتب

العربية مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر (بدون) .

— البيان في غريب إعراب القرآن : تأليف أبي البركات بن الأنباري ،

تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ،

ج (١) : الناشر : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ،

القاهرة ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م ، ج (٢) : الناشر : الهيئة

المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م

— تاج المروس من جواهر القاموس : لمحمد مرتضى الزبيدي ، الناشر :

دار مكتبة الحياة ، بيروت لبنان المطبعة الخيرية ط ١ ١٣٠٦ هـ

— التنصرة والتذكرة : لابن اسحاق الصيمري ، تحقيق : د . فتحي أحمد

مصطفى علي الدين ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى

طبع دار الفكر دمشق ط ١ ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م .

— التبيان في إعراب القرآن : تأليف أبي البقاء المكي ، تحقيق

علي محمد البجاوي مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر (د . ت)

— تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك ، تحقيق محمد كامل

بركات ، الناشر : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر مصر

١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م

— تفسير أبي السعود : لقاضي القضاة أبي السعود الحنفي ، تحقيق :

عبد القادر أحمد عطا الناشر : مكتبة الرياض الحديثة ،

الرياض مطبعة السعادة مصر (بدون) .

— التفسير الكبير : للإمام الفخر الرازي ، الناشر : دار الكتب العلمية

طهران ط ٢ (بدون) .

— تهذيب اللغة : لأبي منصور الأزهري ، تحقيق : عبد الكريم الضرباوي

مراجعة : محمد علي النجار ، الناشر : دار المصرية للتأليف

والترجمة مطابع سجل العرب القاهرة (بدون) .

— توضيح المقاصد والمسالك ، بشرح ألفية ابن مالك للمرادي وهو شرح

المرادي على الألفية ، شرح وتحقيق : د . عبد الرحمن علي

سليمان ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، مطبعة الفجالة

الجديدة ط ١ د . ت .

— التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل : محمد عبد المزيز النجار ،

مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة ١٩٦٧ .

— التوطئة : لأبي علي الشلوبيني دراسة وتحقيق : يوسف أحمد المطوع

دار التراث العربي للطبع والنشر — القاهرة ١٩٧٣ م .

- التيسير في القراءات السبع : تأليف أبي عمرو المداني ، عني بتصحيحه :
أوتوبرتزل ، جمعية المستشرقين الألمانية ، مطبعة الدولة ،
إستانبول ١٩٣٠ م .
- جامع الدروس المصرية : للشيخ مصطفى الغلاييني ، المكتبة المصرية
صيدا بيروت ط ١١ ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) : لأبي عبد الله محمد
ابن أحمد القرطبي دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ،
عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م
- الجمل : لمبد القاهر الجرجاني ، حققه وقدم له : علي حيدر ،
منشورات دار الحكمة بدمشق ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م
- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي : لأحمد بن محمد بن حمدون
ابن الحاج ، دار الفكر بيروت ط ٢ (بدون) .
- حاشية الخضري على ابن عقيل : تأليف الشيخ محمد الدمياطي الخضري
م . مصطفى البابي الحلبي — مصر الطبعة الأخيرة
١٣٥٩ هـ ١٩٤٠ م
- حاشية يس على التصريح : للشيخ يس المليمي ، دار إحياء الكتب
المصرية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي (بدون) .
- حاشية الصبان على شرح الأئيموني ، نشر : دار إحياء الكتب المصرية
طبع عيسى البابي الحلبي مصر د . ت
- حاشية فتح الجليل : للإمام السجاعي على شرح ابن عقيل على متن
الألفية مطبعة بولاق ١٢٩٠ هـ
- الحجة في القراءات السبع ، للإمام ابن خالويه ، تحقيق وشرح :
د . عبد المال سالم مكرم ، دار الشروق بيروت القاهرة ط ٢
١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : للشيخ عبد القادر بن
مهر البغدادي ، مكتبة المثنى بغداد (بدون) .
- الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي
النجار ج ١ : دار الهدى للطباعة والنشر — بيروت / لبنان
ط ٢ ١٣٧٦ هـ .
- ج ٢ طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم : للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة
قسم ٣ ج ٣ ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض
مطبوعة حسان القاهرة ١٩٨٠ م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع : تأليف أحمد بن الأمين
الشنقيطي ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان ط ٢
١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م
- دقائق العربية : للأ مير أمين آل ناصر الدين ، وقف على طباعه
تلميذه : نديم آل ناصر الدين ، مكتبة لبنان ، بيروت
١٩٦٨ م
- الدليل الببليوغرافي للرسائل الجامعية في مصر ١٩٢٢ — ١٩٧٤ م
الأهرام مركز التنظيم والميكروفيلم ، القاهرة ١٩٧٦ م .
- دليل الرسائل العلمية التي منحتها الجامعات العربية في الفترة
ما بين عامي ١٩٧١ ، ١٩٧٧ م جامعة الكويت إدارة
المكتبات ١٩٨٠ م .
- ديوان جرير ، دار صادر دار بيروت بيروت ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، دار صادر دار بيروت بيروت ١٩٦١ م
- ديوان ذي الرمة : صححه كارليل هنري هيس ، مطبعة كتيبة
كبريسج ١٩١٩ م ١٣٣٧ هـ .

- روح المصاني في تفسير القرآن العظيم : الآكوسي : دار الفكر
بيروت ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م
- سهيل الهدى ، بتحقيق شرح قطر الندى ، بحاشية شرح قطر
الندى : لمحمد محي الدين عبد الحميد . نشر المكتبة
التجارية الكبرى القاهرة طبع : دار الاتحاد المصري للطباعة
ط ١٣ ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م .
- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي ، المكتبة
التجارية الكبرى القاهرة د . ت .
- شرح ابن عقيل : لابن عقيل ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد
دار الفكر ، بيروت ط ١٥ ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م
- شرح أبيات سيبويه : تأليف أبي سعيد السيرافي ، تحقيق :
محمد علي سلطاني ، مطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦ هـ
١٩٧٦ م
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك نشر دار احياء الكتب العربية
طبع عيسى البابي الحلبي (بدون) .
- شرح التصريح على التوضيح : لخالد بن عبد الله الأزهرى ، دار
احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي مصر (بدون) .
- شرح ديوان الحماسة : للمرزوقي ، تحقيق : عبد السلام هارون ،
لجنة التأليف ١٣٧٢ هـ
- شرح ديوان امرئ القيس : تأليف حسن السندوبي ، المكتبة التجارية
الكبرى ، مصر ، مطبعة الاستقامة ط ٥ ١٣٤٩ هـ ١٩٣٠ م
- شرح شافية ابن الحاجب : للرضي الأستراباذي ، تحقيق الأساتذة
محمد نور الحسن — محمد الرفراف — محمد محي الدين عبد الحميد ،
دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م

- شرح شذور الذهب في مصرفة كلام العرب : تأليف ابن هشام الأنصاري
تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الناشر : المكتبة
التجارية الكبرى القاهرة مطبعة السعادة مصر ط ١٠ ،
١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م
- شرح شواهد الأشموني : للمصني بحاشية شرح الأشموني على ألفية ،
دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي د . ت .
— شرح شواهد شافية ابن الحاجب : لعبد القادر البغدادي ،
تحقيق : محمد نور الحسن وزميله ، دار الكتب العلمية
بيروت ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م .
- شرح شواهد المغني : لجلال الدين السيوطي ، وقف على طبعه
أحمد ظافر كوجان لجنة التراث العربي رفيق حمدان وشركاه
دمشق ١٣٨٦ هـ ق ١٩٦٦ م
- شرح قطار الندي وبل الصدي لابن هشام الأنصاري ، الناشر : المكتبة
التجارية الكبرى القاهرة طبع دار الاتحاد العربي للطباعة ط ١٣
١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م
- شرح الكافية : لابن مالك ، تحقيق الشيخ يس طبعه فاس ١٣٢٧ هـ
- شرح الكافية : للرضي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٣١٠ هـ
- شرح المفصل لا بن يميث طبع ونشر ادارة الطباعة المنيرية بحصر ، د . ت .
- شرح المقدمة المحسية : لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ، تحقيق : خالد
عبد الكريم المطبعة المصرية الكويت ط ١ ١٩٧٧ م
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، دار الفكر بيروت ط ٢ د . ت
- الصحاح : اسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الشفور
عطار دار العلم للتلايين بيروت ط ٢ ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك : لمحمد عبد العزيز النجار ،
مطبعة الفجالة الجديدة القاهرة ط ٢ ١٣٨٩ هـ —
- ١٩٦٩ م .
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك بحاشية أوضح المسالك :
لمحمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى
القاهرة مطبعة السعادة بصر ١٣٨٦ هـ ١٩٦٧ م
- فتح الهاري بشرح صحيح البخاري : لابن حجر المسقلاني باشراف :
محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب ، د . ت
فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب : تأليف شيخ
محمد علي طه الدرة ، راجمه : محي الدين الدرويش
مطبعة الأندلس حلب ١٩٧٠ م
- الفوائد الضائية بحل مشكلات الكافية : عبد الرحمن ملا جامي ،
مكتبة المثنى بغداد ، مصور عن طبعة تركية ١٣١٢ هـ
- القاموس المحيط : للفيروز آبادي ، دار الجيل بيروت د . ت .
- القواعد الأساسية للغة العربية : السيد أحمد الهاشمي ، دار
الكتب العلمية ، بيروت لبنان ١٣٥٤ هـ
- قواعد اللغة العربية : جمع وتنسيق د . مبارك مبارك ، دار الكتاب
اللبناني / بيروت ط ١ ١٩٧٣ م
- الكامل في اللغة والأدب : لأبي العباس المرز ، الناشر : مكتبة
المعارف بيروت د . ت
- الكتاب : لسيبويه ، المطبعة الاميرية ببولاقي مصر ط ١ ١٣١٦ هـ
- الكشف : لجار الله الزمخشري ، مطبعة البابي الحلبي مصر د . ت
- لسان العرب : لابن منظور ، دار صادر دار بيروت بيروت ١٣٧٥ هـ

- اللبلب في النحو : عبد الوهاب الصابوني ، منشورات دار مكتبة الشرق
بيروت لبنان د . ت
- اللمع في العربية : لأبي الفتح عثمان بن جني ، حققه : فائز
فارس دار الكتب الثقافية الكويت د . ت
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب شرح وتحقيق :
عبد السلام هارون دار المعارف بمصر ط ٢ ١٩٦٠ م
- مجمع الأمثال : للميداني تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد
دار الفكر ط ٣ ١٣٩٣ هـ ١٩٧٢ م
- المحتسب في تهيين وجوه شواذ القراءات : لأبي الفتح عثمان بن جني
تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح
شليبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة أحياء التراث
الإسلامي ، القاهرة ١٣٨٦ هـ
- المرتجل : لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن الخشاب ، تحقيق
ودراسة : علي حيدر دمشق ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م .
- المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها : لملي رضا ، دار الفكر
ط ٢ ١٩٦٢ م
- مسند الإمام أحمد بن حنبل : المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، ودار
صادر للطباعة والنشر ، بيروت ط ١ ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م
- مشكل إعراب القرآن : لمكي بن أبي طالب دراسة وتحقيق : حاتم
صالح الزامن وزارة الإعلام المراقية ، مطبعة سلمان الأعظمي
بغداد ١٩٧٥ م
- المذاهب السعيدة في شرح الفريدة : لجلال الدين السيوطي ، تحقيق :
د . نيهان ياسين حسين ، الجامعة المستنصرية ١٩٧٧ م

- معاني القرآن : للفراء ، عالم الكتب ، بيروت لبنان ط ٢ ١٩٨٠ م
- معاني القرآن : للاخفش الاوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة ،
- تحقيق : د. فائز فارس ط ٢ ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : وضع محمد فؤاد عبد الباقي ،
- دار مطابع الشعب ١٣٦٤ هـ ١٩٤٥ م
- معني اللبيب عن كتب الأعراب : لابن هشام تحقيق : مازن المبارك ،
- محمد علي حمد الله ، مراجعة : سعيد الأفغاني ، دار
- الفكر ط ٢ ١٩٦٩ م
- المفصل في علم العربية : لأبي القاسم الزمخشري ، دار الجيل
- بيروت ط ٢ ١٣٢٣ هـ
- المفضليات : للمفضل الضبي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد
- السلام هارون ، دار المعارف ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م
- مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق :
- عبد السلام محمد هارون ، مطبعة البابي الحلبي مصر ط ٢
- ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م
- المقضب : لأبي العباس الصرد ، تحقيق محمد عبد الخالق
- عضيمة ، لجنة أحياء التراث الإسلامي القاهرة ١٣٨٦ هـ
- المقرب : لابن عصفور تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله
- الجبوري وزارة الأوقاف مطبعة المعاني بغداد ط ١
- ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م
- ملخص قواعد اللغة العربية : لفؤاد نعمة ، دار النشر للجامعات
- المصرية القاهرة ط ٣ ١٩٧٧ م

— النصف : (شرح كتاب التصريف للمازني) : لابن جني ، تحقيق :

إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مطبعة البابي الحلبي

مصر ط ١ ١٣٧٣ هـ

— الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدا : لسعيد الأنفاني ،

دار الفكر ط ٢ ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م

— الموفي في النحو الكوفي : لصدرا الدين الكفراوي ، تحقيق :

محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي

بدمشق (بدون) .

— النحو العربي ، نقد ونبأ : تأليف الدكتور إبراهيم السامرائي ،

دار الصادق ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م

— نحو القرآن : أحمد عبد الستار الجوّاري مطبعة المجمع العلمي

المراقي ، بغداد ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م

— النحو الوافي : لمياس حسن ، دار المعارف القاهرة ١٩٦٩ م

— مع الهوامع : لجلال الدين السيوطي ، عني بتصحيحه محمد بدر

الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان

(بدون) .

— الواضح في علم العربية : لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ،

تحقيق : د . علي أمين السيد ، دار المعارف بمصر ،

مطابع سجل العرب ١٩٧٥ م .